الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية الحقوق و العلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

الملتقـــــــــــــى

موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس

تخصص القانون العام

سداسي ثاني

من إعداد الدكتورة:

– هاجر شنيخر

السنة الجامعية: 2022/2021

مقدمة

مقدمة

يعد البحث العلمي من أهم الوسائل المعتمدة في إنتاج المعرفة وتطويرها، باعتباره نشاطا فكريا منظما يقوم على مجموعة من القواعد والمراحل المنهجية التي يتعين على الباحث احترامها للوصول إلى نتائج علمية موضوعية، ولا يتحقق نجاح البحث العلمي بمجرد جمع المعلومات، وإنما يرتبط بمدى قدرة الباحث على اتباع خطوات محددة تبدأ بتحديد موضوع الدراسة وصياغة إشكاليتها، وتنتهي بتحليل النتائج وعرضها وفق أسلوب علمي منظم.

وتتسم عملية إعداد البحث العلمي بطابعها التكاملي والترابطي، إذ لا يمكن النظر إلى مراحلها باعتبارها إجراءات منفصلة ومستقلة بشكل مطلق، وإنما تتداخل فيما بينها وتتكامل لتحقيق الغاية العلمية المرجوة، كما تختلف طبيعة هذه المراحل من بحث إلى آخر بحسب موضوع الدراسة، وطبيعة الإشكالية المطروحة، والمناهج والأدوات المناسبة لمعالجتها.

ويقتضي إنجاز البحث العلمي السليم المرور بجملة من الخطوات الأساسية، تتمثل أساسا في اختيار موضوع البحث وتحديد الإشكالية، وجمع المصادر والمراجع العلمية ذات الصلة، والاطلاع عليها وتحليلها، ثم تنظيم المادة العلمية وتبويبها وفق خطة منهجية، وصولا إلى مرحلة الكتابة النهائية وإخراج البحث في صورته العلمية المطلوبة.

وتبرز أهمية الالتزام بهذه الخطوات في ضمان وضوح البناء العلمي للبحث، وتمكين القارئ من متابعة المسار الذي اتبعه الباحث في معالجة موضوعه، كما تسمح بتقييم مدى سلامة المنهج المعتمد، وتفتح المجال أمام الباحثين الآخرين للاستفادة من النتائج المتوصل إليها أو تطويرها ضمن دراسات لاحقة.

وتبدأ العملية البحثية عادة بتحديد موضوع الدراسة وصياغة الإشكالية باعتبارها المحور الأساسي الذي تدور حوله مختلف عناصر البحث، حيث يسعى الباحث إلى معالجتها من خلال التحليل والمناقشة والإجابة عن التساؤلات المرتبطة بها، مع إمكانية تقسيمها إلى إشكاليات فرعية تساعد على الإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة، وذلك وفقا لقواعد المنهج العلمي.

ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة خطوات إعداد البحث العلمي أهمية خاصة بالنسبة لطلبة العلوم القانونية، باعتبار أن تكوين الباحث القانوني لا يقتصر على اكتساب المعارف القانونية فحسب، وإنما يتطلب أيضا امتلاك القدرة على إعداد البحوث والدراسات وفق أسس علمية ومنهجية دقيقة.

وعليه تتمحور الإشكالية الأساسية لهذه المطبوعة حول التساؤل التالي:

- **ما هي القواعد والخطوات المنهجية الواجب اعتمادها لإعداد البحث العلمي القانوني بصورة سليمة وفعالة؟ وإلى أي مدى يساهم الالتزام بها في ضمان جودة العمل البحثي؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع الدراسة؛ حيث تم توظيف المنهج الوصفي لعرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبحث العلمي ومراحله وأدواته، بينما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تفسير القواعد المنهجية المنظمة لإعداد البحث العلمي وبيان كيفية تطبيقها عمليا في مجال الدراسات القانونية.

وقد تم تقسيم هذه المطبوعة وفق المحاور المقررة ضمن برنامج مقياس الملتقى للسنة الثالثة ليسانس تخصص قانون عام، وذلك على النحو الآتي:

- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي البحث العلمي ومناهجه**
- **الفصل الثاني: نطاق البحث العلمي**
- **الفصل الثالث: أدوات البحث العلمي**
- **الفصل الرابع: إعداد البحث العلمي وإخراجه ومناقشته**

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للبحث العلمي ومناهجه

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي ومناهجه

يعد البحث العلمي من أهم الوسائل المعتمدة في بناء المعرفة وتطويرها، إذ يمثل أداة أساسية للوصول إلى الحقائق العلمية ومعالجة مختلف الإشكالات النظرية والتطبيقية، فالتقدم العلمي والحضاري للمجتمعات يرتبط بمدى قدرتها على إنتاج المعرفة وتوظيفها في فهم الظواهر المختلفة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ولا يقتصر البحث العلمي على مجال معين، بل يشمل مختلف فروع المعرفة، ومن بينها العلوم القانونية التي تتطلب اعتماد أساليب ومناهج دقيقة لتحليل النصوص القانونية، ودراسة الظواهر المرتبطة بها، والوصول إلى نتائج علمية قائمة على أسس موضوعية.

وتتطلب دراسة البحث العلمي الإحاطة بمفهومه وتحديد خصائصه وأهدافه، باعتباره نشاطا منظما يقوم على خطوات مترابطة تبدأ بتحديد موضوع الدراسة وصياغة الإشكالية، وتنتهي بتحليل النتائج واستخلاص الاستنتاجات، كما تستوجب معرفة مختلف أنواعه ومناهجه باعتبارها أدوات أساسية تساعد الباحث على اختيار الطريقة الملائمة لمعالجة موضوع بحثه.

وبناء على ذلك، سيتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي وأهميته**
- **المبحث الثاني: أنواع البحث العلمي وتصنيفاته**
- **المبحث الثالث: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها**

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

يعد تحديد مفهوم البحث العلمي مدخلا أساسيا لفهم طبيعة العمل البحثي ومراحله المختلفة، إذ لا يمكن للباحث أن يباشر دراسة علمية سليمة ما لم يكن مدركا لطبيعة النشاط الذي يقوم به والأسس التي يقوم عليها، وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين، يخصص الأول لبيان مفهوم البحث العلمي، بينما يتناول الثاني أهمية هذا الأخير ودوره في تطوير المعرفة العلمية.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

إن مصطلح البحث العلمي يتكون من كلمتين مترابطتين هما: "البحث" و"العلمي"، ويقتضي تحديد مدلولهما الوقوف على معنى كل مصطلح على حدة، ثم بيان المقصود بالمفهوم المركب.

يقصد بالبحث في اللغة العربية التفتيش والتنقيب عن الشيء بقصد الوصول إلى حقيقته[1]، فهو يرتبط بفكرة التتبع والتحري والكشف عن المجهول، أما من الناحية الاصطلاحية، فيدل البحث على بذل جهد فكري منظم من أجل دراسة مسألة معينة، وتحليل عناصرها، والكشف عن مختلف جوانبها بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية[2].

أما مصطلح "العلمي" فهو منسوب إلى العلم، ويشير إلى المعرفة المنظمة التي يتم الوصول إليها وفق قواعد وأساليب محددة، ولا تقوم على مجرد الملاحظة أو الرأي الشخصي، وإنما تستند إلى منهج يساعد على تفسير الظواهر وربط الأسباب بالنتائج.

وبناء على ذلك، فإن البحث العلمي يمثل نشاطا منظما يقوم على استخدام أساليب ومناهج علمية بهدف دراسة ظاهرة أو إشكالية معينة، والكشف عن حقيقتها، والوصول إلى نتائج قابلة للتحليل والاستفادة منها في تطوير المعرفة أو معالجة الإشكالات المطروحة[3].

وقد تعددت تعريفات البحث العلمي باختلاف الزوايا التي ينظر منها إليه، حيث اعتبره جانب من الفقه عملية فكرية منظمة يقوم خلالها الباحث بجمع المعلومات وتحليلها وفق منهج محدد من أجل الوصول إلى حقيقة علمية أو تقديم حلول مناسبة لمشكلة معينة[4]

كما ينظر إليه بأنه أسلوبا منظما للكشف عن المعارف الجديدة، والتحقق من صحة المعلومات السابقة، من خلال الاعتماد على قواعد البحث والتحليل والاستنتاج، بما يساهم في بناء المعرفة العلمية المتخصصة

---

[1]– المعجم الوجيز، **مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1993، ص: 37.

[2]– أحمد عبد الكريم سلامة، **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص: 13.

[3]– المعجم الوجيز، المرجع السابق، ص: 432.

[4]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 15

وفي مجال العلوم القانونية، يكتسب البحث العلمي خصوصية معينة، باعتباره وسيلة لدراسة القواعد القانونية وتحليل النصوص التشريعية وتفسيرها، والكشف عن مدى ملاءمتها للتطورات الاجتماعية، مع اقتراح الحلول المناسبة للإشكالات القانونية القائمة.

وعليه، فإن البحث العلمي لا يقتصر على مجرد جمع المعلومات أو عرضها، وإنما هو عملية عقلية ومنهجية متكاملة تهدف إلى الوصول إلى نتائج علمية قائمة على الموضوعية والدقة، وهو ما يبرز أهميته في مختلف المجالات العلمية والعملية[1].

المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي

يمثل البحث العلمي وسيلة أساسية لبناء المعرفة وتطويرها، إذ يساهم في الانتقال من مجرد جمع المعلومات إلى إنتاج معارف منظمة قابلة للتحليل والتفسير والاستفادة منها في مختلف المجالات، فالمعرفة العلمية تعد النتيجة الأساسية التي يهدف البحث العلمي إلى الوصول إليها، باعتبارها مجموعة من الحقائق والمعلومات التي تساعد على فهم الظواهر وتفسيرها والكشف عن العلاقات التي تربط بينها.

ولا تقتصر وظيفة البحث العلمي على اكتشاف معارف جديدة فقط، وإنما تشمل أيضا تطوير المعارف القائمة، وتصحيح بعض التصورات السابقة[2]، واستكمال الجوانب التي لم تحظ بالدراسة الكافية، إضافة إلى تقديم حلول للإشكالات التي تطرحها مختلف المجالات العلمية والعملية.

وتبرز أهمية البحث العلمي[3]: في كونه أداة لتحقيق التطور والتقدم، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة، إذ أصبحت قدرة الدول في العصر الحديث تقاس بمدى اهتمامها بالبحث العلمي وتوظيف نتائجه في تحقيق التنمية ومواجهة التحديات المتجددة، فالدول التي تمتلك منظومة بحثية متطورة تكون أكثر قدرة على تحقيق الابتكار وتعزيز مكانتها العلمية والاقتصادية.

كما يساهم البحث العلمي في تنمية القدرات الفكرية للباحث، من خلال تدريبه على التحليل والاستنتاج والنقد الموضوعي، وتنمية روح المبادرة والإبداع بعيدا عن التلقين أو التكرار، حيث يقوم الباحث بدراسة الإشكالات المطروحة وفق أسس علمية بهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة مضافة.

---

[1]– ويضيف الدكتور الركابي: "ولكن مع وجود هذه الصفة المميزة التي يستمدها البحث من كاتبه، نقول بكل صراحة وتأكيد إن البحث العلمي يجب أن يكون منزها عن الهوى الذاتي، ويجب أن تكون غايته الظفر بالحقيقة واكتشافها سواء اتفقت مع ميول الباحث أم لم تتفق"،

– **أنظر:** جودت الركابي، **منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية**، دار ممتاز للتأليف والترجمة، دمشق، 1992، ص: 18

[2]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 15 وما بعدها.

[3]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 16 وما بعدها

– جابر جاد نصار، **أصول وفنون البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 19 وما بعدها.

وتتجلى أهمية البحث العلمي كذلك في تكوين شخصية الباحث العلمية، من خلال تعزيز قدرته على التفكير المستقل، والاعتماد على الأدلة والبراهين، والالتزام بالموضوعية والمنهجية في معالجة مختلف القضايا.

كما يؤدي البحث العلمي دورا مهما في تطوير مهارات التعبير العلمي، إذ يساعد الباحث على تنظيم أفكاره وصياغتها بطريقة دقيقة وواضحة، سواء تعلق الأمر بعرض الأفكار الخاصة أو مناقشة آراء الآخرين وتحليلها.

وفي مجال العلوم القانونية بصفة خاصة، تبرز أهمية البحث العلمي باعتباره وسيلة لفهم القواعد القانونية وتحليل النصوص التشريعية ودراسة مدى فعاليتها في تنظيم العلاقات الاجتماعية، فضلا عن المساهمة في اقتراح الحلول المناسبة للإشكالات القانونية التي تفرزها التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه، فإن البحث العلمي لا يمثل مجرد نشاط أكاديمي، وإنما يعد آلية أساسية لتطوير المعرفة وخدمة المجتمع، وتحقيق التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي[1].

[1]– جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 15 وما بعدها.

المبحث الثاني: تصنيفات البحث العلمي وأنواعه

تتعدد أشكال البحوث العلمية وتختلف تصنيفاتها تبعا للمعايير المعتمدة في دراستها، إذ يمكن تقسيمها بالنظر إلى طبيعة الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، أو المجال الذي تنتمي إليه، أو المستوى العلمي والتكويني الذي تندرج ضمنه.

ولا يعني تعدد أنواع البحث العلمي وجود اختلاف في الأسس المنهجية التي يقوم عليها، وإنما يرتبط ذلك بتنوع موضوعات البحث وتباين الإشكالات التي يسعى الباحث إلى دراستها، الأمر الذي يفرض اختيار نوع البحث الملائم لطبيعة الدراسة والغرض منها.

وبناء على ذلك، سيتم تناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب أساسية، يتم تخصيص الأول لدراسة أنواع البحث العلمي من حيث طبيعته وأهدافه، والثاني لبيان أنواعه من حيث المجال، بينما يتناول الثالث تصنيف البحوث وفق المستوى العلمي والتأهيلي.

المطلب الأول: أنواع البحث العلمي من حيث طبيعته وأهدافه

تختلف البحوث العلمية من حيث طبيعتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إذ لا تتخذ جميع الدراسات العلمية نفس المنهج أو الغاية، بل تتنوع بحسب طبيعة المشكلة محل البحث والنتائج المراد الوصول إليها، فقد يهدف البحث إلى تطوير المعرفة النظرية وإثرائها، أو إلى معالجة إشكالات عملية وتقديم حلول قابلة للتطبيق.

وعليه، يمكن تقسيم البحوث العلمية من حيث طبيعتها وأهدافها إلى نوعين أساسيين، هما: البحوث الأساسية (النظرية)، والبحوث التطبيقية.

أولا: البحث العلمي النظري

وهو الذي يتفق مفهومه مع مفهوم البحث العلمي عموما، فإذا كان هذا الأخير يعني الدراسة الفكرية الواعية والمنظمة لظاهرة أو مسألة معينة بقصد الوصول إلى معرفة محددة حولها، فإن البحث العلمي النظري هو ذلك الذي يرمي إلى الوصول إلى المعرفة من أجل المعرفة فقط، فغرض الباحث هو الإحاطة بالحقيقة العلمية، وتحصيلها، دون اهتمام بالتطبيقات العملية لها.

وتجد هذه الأبحاث مجالها في ميدان العلوم الإنسانية المختلفة: كالفلسفة والمنطق، والتاريخ، وعلم الاجتماع، واللغويات والأدب، وعلوم الدين، والقانون.

غير أن الطابع النظري للبحث العلمي، لا يجرده من كل قيمة، بل يستمد قيمته من المعرفة التي تم كشفها أو تحديد معالمها، فذلك يشكل بحد ذاته إضافة جديدة إلى التراث الإنساني، كما تكمن قيمة البحث

النظري في إثارة مشكلة من مشكلات العلم وعرضها عرضا جيدا، والكشف عن أصولها، ووصف الظروف الخاصة بها، بقصد تشخيص أوضاعها، وتقرير ما ينبغي أن تكون عليه[1].

ثانيا: البحث العلمي التطبيقي العملي

ولا يقتصر هدفه على الوصول إلى المعرفة أو الحقيقة العلمية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى تطبيق تلك المعرفة، وتبدو أهمية البحوث العلمية التطبيقية في تطوير الصناعات المختلفة وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، في كافة المجالات، ويتطلب هذا النوع من البحوث إنفاق أموال كثيرة، إلا أن مردود هذه الأموال سواء المباشر أم غير المباشر كبير جدا.

وتتميز الدول المتقدمة باهتمامها بهذا النوع من البحوث، فضلا عن قدرتها الهائلة على تسويق نتائجها والاستفادة منها، ولذلك فلا عجب أن نجد هذه الدول تحرص على خطف العقول والباحثين من دول العالم الثالث، وإغرائهم بشتى الوسائل حتى تستفيد منهم، مستغلة في ذلك الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول.

وعلى العكس فإن فاعلية هذه البحوث في دول العالم الثالث، ما زالت متواضعة إلى حد كبير، فمن ناحية أولى: يعاني الباحثون في هذه الدول من قلة الإمكانيات المرصودة لهذه الأبحاث، وتخلف تكنولوجيا البحث، الأمر الذي يؤدي إلى تواضع نتائج هذه البحوث.

ومن ناحية ثانية: فإن هذه الدول لم تنجح بالصورة الكافية في ربط خططها البحثية باحتياجاتها الفعلية في المجالات المختلفة سواء الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو غيرها من المجالات.

وتعتمد البحوث العلمية التطبيقية على المنهج التجريبي في البحث، والذي يقوم على الملاحظة، وفرض الفروض، والتجربة للتأكد من صحة هذه الفروض، ثم تطبيق نتائجها على المجالات المختلفة، ومن أهم مجالات هذه البحوث: الكيمياء، والفيزياء، والرياضيات، والهندسة، والزراعة، والعلوم الطبيعية، والطب...[2].

---

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 24 وما بعدها

ويذهب الدكتور جابر جاد نصار إلى نفس الرأي حيث يعتبر أن: "البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية وإن كانت نظرية، إلا أن هذا لا يعني أن تكون مجرد مناظرات ومجادلات هي في حقيقتها دخان في الهواء لا تؤثر في واقع المجتمع، بل يجب أن تكون بحوثا قابلة للتطبيق تواجه مشكلات قائمة، تقترح حلولا لها ممكنة التطبيق".

– **أنظر**: جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 26

[2]– يرى الدكتور جابر جاد نصار أن (البحث النظري والبحث التطبيقي) هما جناحان متكاملان ضروريان لنهضة المجتمع وتطوره، وأن الاهتمام بأحدهما دون الآخر لا يؤدي إلى النتائج المرجوة في المجتمع، فالتقدم في أحد المجالين دون الآخر تبدو معه نهضة المجتمع وكأنها تسير على ساق واحدة، وهو الأمر الذي تعاني منه الدول النامية، إذ أن البحوث العلمية التي تتعلق بالعلوم التطبيقية كالفيزياء والكيمياء، تعاني من فقر الإمكانيات وقلة الاعتمادات المالية لشراء الأجهزة وتجهيز المختبرات، مما أضحت معه هذه البحوث غير مجدية، وفي ظل واقع كهذا فإن التقدم في الجناح الثاني أي في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية يظل ناقصا وغير مجد.

– **أنظر**: جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 26–27.

المطلب الثاني: تقسيم البحوث العلمية من حيث المجال أو الحقل العلمي

تتباين البحوث العلمية بحسب المجال المعرفي الذي تنتمي إليه، وذلك بالنظر إلى اختلاف طبيعة الموضوعات والإشكالات التي تعالجها كل دراسة، فلكل حقل علمي خصوصيته من حيث المفاهيم المعتمدة، والمناهج المستخدمة، والأدوات اللازمة للوصول إلى النتائج.

وعليه، يمكن تصنيف البحوث العلمية وفقا لمجالها إلى عدة أنواع، من بينها البحوث التي تندرج ضمن العلوم الطبيعية، والبحوث المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها البحوث القانونية التي تهتم بدراسة القواعد القانونية وتحليلها وتفسيرها.

أولا: البحوث القانونية

وهي تلك التي تنصب على إحدى المشكلات القانونية في مختلف فروع القانون، بقصد الوصول إلى تصور حل مقبول وملائم لها، كالبحوث التي تدور حول: المسؤولية المدنية والجنائية للأطباء والجراحين، وقف تنفيذ القرارات الإدارية، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي، تنازع القوانين في مجال نقل التكنولوجيا، الحماية الجنائية للبيئة...

ثانيا: البحوث الأدبية

وهي التي تتناول موضوعات الشعر، والأدب، والقصة والرواية، والنحو والصرف، والبلاغة، والمذاهب الأدبية الكبرى، كالمذهب الكلاسيكي، أو الرومانسي، أو الرمزي في الشعر..

ثالثا: البحوث التربوية والنفسية

وهي التي تنصب على سلوك الكائن الحي، بقصد تفسيره، والتنبؤ بحدوثه في ظروف معينة، وكيفية تطبيق قواعد علم النفس على مختلف المجالات، كعلم النفس التربوي، والاجتماعي، والإعلامي، والبيئي...

رابعا: بحوث البيولوجيا

وهي البحوث التي يكون موضوعها الحياة، المتمثلة في الخلايا، وفي الأجهزة التي يتكون منها الكائن الحي، وتتركز تلك البحوث حول مشكلات علمية أساسية هي: علم الأجنة، علم الوراثة، علم الطب.

المطلب الثالث: تقسيم البحوث العلمية من حيث الغاية التأهيلية والأكاديمية

تختلف البحوث العلمية كذلك بالنظر إلى الغاية العلمية أو التأهيلية التي تسعى إلى تحقيقها، إذ قد ينجز البحث بهدف استكمال متطلبات التكوين الجامعي والحصول على شهادة علمية معينة، أو بهدف المساهمة في تطوير المعرفة وإثراء المجال العلمي المتخصص.

ويختلف كل نوع من هذه البحوث من حيث مستوى المعالجة، ودرجة التعمق، وطبيعة المنهج المعتمد، وحجم المادة العلمية المطلوبة، وذلك وفقا للمستوى الأكاديمي للباحث والهدف المراد تحقيقه.

وعليه، يمكن تصنيف البحوث العلمية من حيث الغاية التأهيلية والأكاديمية إلى عدة أنواع، من أهمها:

أولا: البحوث التدريبية أو الصفية

وهي البحوث التي تعد أثناء الدراسة في الجامعات أو المعاهد العليا، وهي بحوث قصيرة يطلبها الأستاذ في أحد المواد لتشجيع الطالب على الاستزادة من منابع العلم بطريقة منهجية، فليس المقصود من هذه البحوث أن يصل الباحث إلى أفكار مبتكرة أو إضافة للعلم، بقدر ما يكون المقصود هو السيطرة على المعرفة المسجلة في موضوع معين.

إن الهدف هنا هو أن يتعود الطالب على التعمق في الدراسة، في موضوع محدد، لكي لا يكون سطحيا في تفكيره[1].

هذا ويكلف الطالب بإعداد البحث التدريبي لتحقيق الأغراض الأساسية التالية[2]:

- تعويد الطالب على التفكير والنقد الحر.
- تدريب الطالب على حسن التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منتظمة واضحة وصحيحة.
- إظهار كفاءة الطالب في مجالات وموضوعات، لم يتناولها الأستاذ في المادة الدراسية بتوسع وتغطية شاملة.
- التعرف على كيفية استخدام المكتبة، سواء من ناحية التصنيف أو الفهارس أو المراجع ومصادر المعلومات العامة أو المتخصصة.
- الإفادة من جميع مصادر المعلومات بالمكتبة ، أو خارجها، في تجميع المواد المتعلقة بموضوع معين واكتشاف حقائق إضافية عنه.
- تنمية قدرات الطالب ومهاراته في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بصفة مباشرة بموضوع معين، وذلك من بين المواد المكتبية المتوفرة.
- تنظيم المواد المجمعة وتوثيقها، وحسن صياغتها، ثم تقديمها بلغة سليمة وبطريقة منطقية واضحة.
- تدريب الطالب على أصول التعامل مع الأستاذ المشرف.

وكلما نمت لدى الطالب هذه الخبرات والمهارات، أثناء دراسته الجامعية، كلما زادت فرص إسهام الطالب الإيجابية، في مجتمعه، بعد التخرج واستطاع أن يواصل دراسته العليا إذا أراد بغير عناء كبير.

إن البحث التدريبي قد يكون عشر صفحات وقد يتعداه إلى أربعين صفحة مثلا، ولكنه يمثل بداية منطقية للتدريب على إعداد رسالة الماجستير.

---

[1]– سيد هواري، **دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004، ص: 2.

[2]– أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الطبعة السادسة، وكالة المطبوعات عبد الله حرمي، الكويت، 1982، ص: 194.

وتنص اللوائح الداخلية للكليات النظرية، لا سيما كليات الآداب، والتربية، على ضرورة قيام الطلاب بها، بإعداد البحوث التدريبية، ويمكن اعتماد درجة هذه البحوث في (أعمال السنة).

وتقرر هذه البحوث بالنسبة لطلبة الدراسات العليا في كليات الحقوق المصرية، كمقرر دراسي هو (حلقة البحث)، وهو من المقررات المطلوبة للحصول على دبلوم الدراسات العليا، وفي هذه الحالة يختلف هذا البحث عن نوع آخر من البحوث وهو بحث الماجستير.

ثانيا: بحث الماجستير

يعد بحث الماجستير من البحوث الأكاديمية المتخصصة التي ينجزها الطالب في إطار استكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، وفقا للنظام الجامعي المعتمد في كل دولة، ويتميز هذا النوع من البحوث بكونه أكثر عمقا وتخصصا مقارنة بالبحوث التدريبية أو الدراسات الأولية، نظرا لطبيعة المرحلة العلمية التي ينتمي إليها.

ويقتضي إعداد بحث الماجستير معالجة موضوع محدد ضمن مجال تخصصي معين، من خلال دراسة علمية تقوم على تحديد إشكالية دقيقة، والاعتماد على مناهج البحث المناسبة، وتحليل مختلف الآراء والمصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع، بهدف الوصول إلى نتائج علمية يمكن أن تساهم في إثراء المعرفة المتخصصة.

ولا تتمثل قيمة بحث الماجستير في كثرة المعلومات التي يجمعها الباحث، وإنما في قدرته على توظيف هذه المعلومات وتحليلها ومناقشتها بصورة نقدية ومنهجية، وإبراز شخصيته العلمية من خلال تقديم رؤية خاصة أو إضافة معرفية في مجال تخصصه.

كما يهدف هذا النوع من البحوث إلى تنمية قدرات الباحث في التفكير العلمي المنظم، والاعتماد على الاستدلال والتحليل، وفهم الظواهر موضوع الدراسة وتفسيرها وفق قواعد المنهج العلمي.

وفي مجال العلوم القانونية، يمثل بحث الماجستير مرحلة متقدمة من التكوين البحثي، إذ يهدف إلى دراسة الإشكالات القانونية بعمق، وتحليل النصوص التشريعية والاجتهادات والآراء الفقهية، مع إمكانية اقتراح حلول أو تصورات تساعد على تطوير النظام القانوني.

ثالثا: بحث الدكتوراه

تعد رسالة الدكتوراه أعلى مستوى من مستويات البحث العلمي الأكاديمي، باعتبارها مرحلة متقدمة تهدف إلى تكوين باحث متخصص قادر على الإسهام في تطوير المعرفة العلمية ضمن مجال تخصصه، ولا تقتصر رسالة الدكتوراه على دراسة موضوع معين، وإنما تقوم أساسا على البحث المعمق والتحليل النقدي وإنتاج إضافة علمية جديدة.

ويتميز بحث الدكتوراه عن غيره من البحوث الأكاديمية، لاسيما بحث الماجستير، بدرجة أكبر من العمق والأصالة، إذ ينتظر من الباحث أن يقدم معالجة علمية متقدمة لموضوع محدد، من خلال الإحاطة الواسعة بالمراجع والدراسات السابقة، واستخدام المناهج العلمية الملائمة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أو تصورات جديدة تخدم المجال العلمي.

ولا تقاس قيمة رسالة الدكتوراه بحجم المادة العلمية التي تحتويها فقط، وإنما بمدى قدرتها على تقديم مساهمة معرفية حقيقية، سواء من خلال تطوير نظرية قائمة، أو إعادة تحليل إشكالية علمية، أو تقديم حلول جديدة لموضوع محل الدراسة[1].

كما تهدف رسالة الدكتوراه إلى تكوين شخصية الباحث المستقلة القادرة على ممارسة النشاط العلمي بموضوعية ومنهجية، وتمكينه من امتلاك مهارات التحليل والنقد والاستنتاج، بما يجعله مؤهلا للمساهمة في إثراء المعرفة العلمية.

ويستلزم إعداد بحث الدكتوراه توافر مجموعة من المقومات الأساسية، من أهمها:

1/ الإحاطة العلمية الواسعة بالموضوع محل الدراسة

حيث يتعين على الباحث الاطلاع على مختلف الكتابات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، من أجل تحديد موقع دراسته ضمن المعرفة العلمية القائمة وتجنب تكرار الجهود السابقة.

2/ الدقة في التعامل مع المصادر والمراجع

وذلك من خلال فهم الآراء العلمية ونقلها بصورة صحيحة، مع احترام قواعد التوثيق العلمي، وتجنب التأويل أو النقل غير الدقيق للأفكار.

3/ التحليل النقدي للآراء العلمية

فلا يفترض في الباحث قبول مختلف الأفكار السابقة بصورة مطلقة، وإنما يجب عليه إخضاعها للدراسة والمناقشة وفق أسس علمية، بهدف بيان مدى قوتها أو حدودها.

4/ بناء النتائج على أسس علمية واضحة

إذ ينبغي أن تكون استنتاجات الباحث قائمة على الحجج والبراهين، وأن تتميز الرسالة بالترابط المنطقي، والوضوح في العرض، والتنظيم المنهجي للأفكار.

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 31

– سيد هواري، المرجع السابق، ص: 3.

وفي مجال العلوم القانونية، تكتسي رسالة الدكتوراه أهمية خاصة، باعتبارها مجالا لدراسة الإشكالات القانونية المعقدة، وتحليل النصوص والتوجهات الفقهية والقضائية، واقتراح إضافات علمية يمكن أن تسهم في تطوير الفكر والنظام القانوني.

رابعا: بعض الكتابات العلمية ذات الطابع البحثي

بالإضافة إلى الأنواع الأساسية للبحوث العلمية، توجد مجموعة من الكتابات والأعمال الأكاديمية التي تعتمد في إعدادها على بعض قواعد ومناهج البحث العلمي، غير أنها لا تعد بحوثا علمية بالمعنى الدقيق، لعدم توافر بعض العناصر الأساسية التي تميز البحث العلمي، خاصة من حيث الأصالة والاستقلالية والإضافة العلمية.

ومن أهم هذه الكتابات ما يأتي:

1/ التقارير العلمية

يقصد بالتقرير عرض منظم لمجموعة من المعلومات أو البيانات أو الوقائع المرتبطة بموضوع معين، وقد يتعلق الأمر بنتائج دراسة، أو أعمال مؤتمر أو ندوة علمية، أو عرض توصيات صادرة عن جهة معينة.

ورغم أن إعداد التقارير قد يستند إلى بعض القواعد المنهجية، كتنظيم الأفكار، وترتيب المعلومات، وتحديد الهدف من التقرير، وتقسيم محتواه إلى مقدمة وعرض وخاتمة، إلا أنه لا يرقى في الأصل إلى مرتبة البحث العلمي الكامل.

ويرجع ذلك إلى أن التقرير غالبا لا يقوم على معالجة إشكالية بحثية مستقلة، ولا يتطلب من معده تقديم إضافة علمية جديدة، وإنما يركز أساسا على نقل المعلومات أو عرض النتائج أو تلخيص الوقائع[1].

2/ المقالات العلمية

تعد المقالات العلمية من أكثر الكتابات انتشارا في الأوساط الأكاديمية، وتنشر عادة في المجلات والدوريات العلمية المتخصصة، وتختلف طبيعتها بحسب الهدف منها، فقد تكون مجرد عرض لمعلومات أو تحليل لموضوع معين، دون أن تتضمن إضافة علمية جديدة.

غير أن المقال العلمي المتخصص، خاصة الصادر عن باحث أو أستاذ جامعي، قد يقترب من البحث العلمي عندما يتناول إشكالية محددة، ويعتمد منهجا علميا واضحا، ويقوم على التحليل والمناقشة والاستنتاج.

وعليه، فإن قيمة المقال العلمي لا تقاس بطوله أو حجمه، وإنما بمدى احترامه لقواعد الكتابة العلمية، وقدرته على تقديم معالجة جديدة أو رؤية تحليلية تساهم في إثراء المعرفة في مجال التخصص.

وفي مجال العلوم القانونية، تمثل المقالات العلمية وسيلة مهمة لمناقشة الإشكالات القانونية وتحليل النصوص التشريعية والآراء الفقهية والقضائية، والمساهمة في تطوير الفكر القانوني.

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 32.

المبحث الثالث: مناهج البحث العلمي

تعد مناهج البحث العلمي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل البحثي، إذ تمثل الوسائل المنهجية التي يعتمد عليها الباحث لتنظيم تفكيره، وتحليل موضوع دراسته، والوصول إلى نتائج علمية دقيقة، فلا يمكن إنجاز بحث علمي رصين دون اختيار المنهج المناسب لطبيعة الموضوع والإشكالية محل الدراسة.

ويعود الأصل اللغوي لمصطلح "المنهج" إلى الفعل "نهج"، ويقصد به الطريق الواضح أو المسلك المحدد الذي يسلكه الإنسان للوصول إلى غاية معينة، ومن هذا المعنى اللغوي استمد المنهج مدلوله الاصطلاحي باعتباره طريقة منظمة تقوم على مجموعة من القواعد والإجراءات التي توجه الباحث أثناء إنجاز دراسته.

أما اصطلاحا، فيقصد بالمنهج الطريق العلمي المنظم الذي يتبعه الباحث في دراسة موضوع معين، من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وفق خطوات محددة، بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية قابلة للفحص والمناقشة.

وتختلف المناهج العلمية باختلاف طبيعة العلوم وموضوعات الدراسات، غير أن هناك مجموعة من المناهج الأساسية التي يعتمد عليها الباحثون في مختلف المجالات، من أبرزها المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، إضافة إلى بعض المناهج المساعدة التي تكتسي أهمية خاصة في الدراسات الإنسانية والقانونية، مثل المنهج التاريخي والمنهج المقارن.

وتبرز أهمية هذه المناهج في مجال العلوم القانونية بصفة خاصة، باعتبارها أدوات تساعد الباحث على تحليل النصوص القانونية، وتتبع تطورها، ومقارنة الأنظمة القانونية المختلفة، واستخلاص النتائج العلمية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال دراسة أهم المناهج العلمية وفق التقسيم الآتي المطلب الأول: المنهج الاستقرائي، المطلب الثاني: المنهج الاستنباطي، المطلب الثالث: المنهج التاريخي، المطلب الرابع: المنهج المقارن

المطلب الأول: المنهج الاستقرائي

يعد المنهج الاستقرائي من المناهج العلمية الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في دراسة الظواهر المختلفة[1]، ويقوم أساسا على الانتقال من دراسة الحالات والجزئيات إلى استخلاص القواعد والنتائج العامة ، فجوهر هذا المنهج يتمثل في ملاحظة الوقائع الجزئية وتحليلها، ثم الوصول من خلالها إلى تعميمات أو مبادئ يمكن تطبيقها على الحالات المماثلة.

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 35

– جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 34.

ويستند المنهج الاستقرائي إلى مجموعة من العمليات الفكرية والمنهجية، تبدأ بجمع المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم ملاحظتها وتصنيفها وتحليلها، وصولا إلى اكتشاف العلاقات التي تربط بينها واستخلاص القواعد العامة التي تفسر الظاهرة محل البحث.

وقد ارتبط استخدام المنهج الاستقرائي تاريخيا بالعلوم الطبيعية، حيث يقوم الباحث على دراسة الظواهر الواقعية واستخلاص القوانين التي تحكمها، كما امتد تطبيقه إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تهتم بدراسة الظواهر المرتبطة بسلوك الإنسان والمجتمع.

أما في مجال العلوم القانونية، فيظهر هذا المنهج بصورة خاصة من خلال ما يعرف بالمنهج التأصيلي، حيث يعتمد الباحث على استقراء النصوص القانونية أو الأحكام القضائية أو الاتجاهات الفقهية بهدف الكشف عن المبادئ والقواعد القانونية التي تحكم موضوعا معينا.

ومن أهم تطبيقاته في الدراسات القانونية دراسة اتجاهات القضاء في مسألة محددة، إذ يقوم الباحث بجمع الأحكام القضائية المتعلقة بموضوع معين، وتحليلها، واستخلاص الاتجاه القضائي المستقر أو القاعدة القانونية التي يمكن تعميمها.

وعلى سبيل المثال، يمكن للباحث القانوني عند دراسة موضوع الرقابة على دستورية القوانين أن يستعمل المنهج الاستقرائي من خلال تتبع مختلف الأحكام القضائية الصادرة في هذا المجال، وتحليل مضمونها، ثم تحديد الاتجاهات القضائية التي ساهمت في تكوين القاعدة القانونية المنظمة لهذه المسألة.

وعليه، يمر المنهج الاستقرائي في المجال القانوني بعدة مراحل أساسية تتمثل في: تحديد الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، وجمع عناصرها ومصادرها، ثم تحليلها وتفسيرها، والانتقال من الوقائع والمعطيات الخاصة إلى استخلاص المبادئ العامة التي تحكمها.

ويختلف هذا المنهج عن المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الانتقال من القواعد العامة إلى دراسة التطبيقات والحالات الجزئية، وهو ما سيتم توضيحه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: المنهج الاستنباطي

يعد المنهج الاستنباطي من المناهج الأساسية في البحث العلمي، ويقوم على الانتقال من القواعد والمبادئ العامة إلى دراسة الحالات والوقائع الجزئية التي تندرج ضمنها، فهو يمثل اتجاها فكريا يبدأ فيه الباحث من مقدمات كلية ثابتة أو قواعد عامة، ثم يعمل على تطبيقها على موضوعات أو مسائل محددة بهدف الوصول إلى نتائج خاصة.

ويختلف هذا المنهج عن المنهج الاستقرائي الذي ينتقل من الجزئيات إلى الكليات، إذ يقوم الاستنباط على تفسير القواعد العامة وبيان كيفية تطبيقها على الحالات الواقعية، بما يسمح بفهم مدى انسجام التطبيقات الجزئية مع المبادئ التي تحكمها.

وفي مجال العلوم القانونية، يرتبط المنهج الاستنباطي غالبا بالمنهج التحليلي، باعتبار أن دراسة القاعدة القانونية لا تقتصر على عرض مضمونها، وإنما تتطلب تحليل عناصرها وتفسير أحكامها وبيان نطاق تطبيقها، ويظهر ذلك بصورة واضحة في الدراسات القضائية، حيث يقوم القاضي عند بناء الحكم على تحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، ثم تحليل الوقائع المعروضة عليه، وصولا إلى النتيجة القانونية المناسبة.

ويقتضي اعتماد المنهج التحليلي في البحث القانوني دراسة النصوص القانونية والأحكام القضائية والآراء الفقهية دراسة دقيقة، بحيث لا يكتفي الباحث بعرض المادة العلمية، وإنما يقوم بتفسيرها ومناقشتها والكشف عن مختلف جوانبها، مع إمكانية تقديم رأيه العلمي المبني على التحليل والاستدلال.

ويتطلب استخدام هذا المنهج توفر مجموعة من القدرات العلمية لدى الباحث، من أهمها:

أولا: الدقة والموضوعية في التحليل

وذلك من خلال التعامل مع النصوص والأفكار بصورة دقيقة، والابتعاد عن الانتقائية أو التفسير غير المؤسس، مع ضرورة فحص مختلف الآراء والمواقف العلمية بموضوعية.

ثانيا: القدرة على التفكير النقدي والإبداع العلمي

إذ لا يقتصر دور الباحث على فهم المعاني الظاهرة للنصوص، وإنما يسعى إلى تحليلها والكشف عن أبعادها المختلفة، وبيان مدى كفايتها لمعالجة الإشكالات المطروحة[1].

ومن تطبيقات المنهج التحليلي في الدراسات القانونية، دراسة مدى قدرة القواعد القانونية القائمة على مواجهة الظواهر المستجدة، كما هو الحال في مجال القانون الجنائي عند تحليل الجرائم الحديثة، ومدى ملاءمة النصوص العقابية لاستيعاب صور إجرامية جديدة مثل الجرائم المعلوماتية أو الجرائم ذات الطابع الدولي أو البيئي.

ومع ذلك، فإن التمييز بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لا يعني وجود انفصال تام بينهما، إذ غالبا ما يتكاملان داخل البحث العلمي الواحد، فالمنهج الاستقرائي يساهم في الوصول إلى المبادئ والقواعد

---

[1]– صلاح الدين فوزي، **المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000/1999، ص: 138 وما بعدها

– أحمد شلبي، **كيف تكتب بحثا أو رسالة**، الطبعة أربعة وعشرون، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1997، ص: 43.

العامة من خلال دراسة الجزئيات، بينما يسمح المنهج الاستنباطي بتطبيق تلك القواعد وتحليل مدى فعاليتها في معالجة الحالات العملية.

وعليه، فإن الجمع بين المنهجين قد يكون ضروريا في الدراسات القانونية، باعتبار أن الباحث يحتاج أحيانا إلى استقراء الواقع والنصوص للوصول إلى القاعدة القانونية، ثم تحليل هذه القاعدة وقياس مدى قدرتها على تحقيق الغرض التشريعي منها.

وبالإضافة إلى هذين المنهجين الأساسيين، قد يحتاج الباحث إلى الاستعانة بمناهج أخرى مكملة، خاصة في مجال العلوم الإنسانية والقانونية، من بينها المنهج التاريخي والمنهج المقارن، وهو ما سيتم تناوله في المطلبين المواليين.

المطلب الثالث: المنهج التاريخي

يعد المنهج التاريخي من المناهج العلمية المهمة التي يعتمد عليها الباحث في الدراسات القانونية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، نظرا لدوره في فهم تطور الظواهر والأنظمة عبر مراحل زمنية متعاقبة، ويستند هذا المنهج إلى فكرة أساسية مفادها أن دراسة الحاضر لا يمكن أن تكون دقيقة دون الرجوع إلى الماضي الذي ساهم في تشكيله، باعتبار أن الظواهر الاجتماعية والقانونية تتطور بصورة مستمرة ومتأثرة بالظروف المحيطة بها[1]

ويقوم المنهج التاريخي على تتبع نشأة الظاهرة محل الدراسة، ومراحل تطورها، والعوامل التي أثرت في تكوينها، بهدف تفسير وضعها الحالي واستشراف اتجاهاتها المستقبلية، فالقواعد والأنظمة القانونية لا تظهر بصورة مفاجئة، وإنما تتشكل نتيجة تراكمات تاريخية وتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وقد يتخذ المنهج التاريخي في الدراسات القانونية صورتين أساسيتين:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي

ويقوم على عرض نشأة وتطور نظام قانوني معين خلال فترة زمنية محددة، من خلال بيان مراحله وخصائصه دون التوسع في تحليل العوامل المؤثرة فيه، ومن أمثلته دراسة تطور نظام قانوني معين في مرحلة تاريخية محددة.

ثانيا: المنهج التاريخي التحليلي

ولا يقتصر فيه الباحث على سرد الأحداث أو وصف التطورات التاريخية، وإنما يتجاوز ذلك إلى تحليل أسباب نشوء القواعد القانونية وتفسير العوامل التي أدت إلى تغيرها، ومدى تأثير هذه التحولات على النظام القانوني المعاصر.

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 40.

وتبرز أهمية هذا المنهج في الدراسات القانونية، إذ إن فهم القاعدة القانونية وتفسير مضمونها يقتضي أحيانا الرجوع إلى أصولها التاريخية ومراحل تطورها، فدراسة أي نظام قانوني بمعزل عن سياقه التاريخي قد تؤدي إلى فهم ناقص لطبيعته ووظيفته.

وعلى سبيل المثال، فإن دراسة أحد العقود أو المؤسسات القانونية تستوجب أحيانا البحث عن جذورها التاريخية في الأنظمة القانونية القديمة، وتتبع مراحل انتقالها وتطورها، وصولا إلى تنظيمها في التشريعات الحديثة.

ولتحقيق الفائدة العلمية من استخدام المنهج التاريخي، يتعين على الباحث مراعاة مجموعة من الضوابط، من أهمها[1]:

- **أن تكون الظاهرة محل الدراسة قابلة للتتبع التاريخي:** أي أن تكون ذات امتداد زمني يسمح بدراسة نشأتها وتطورها ومختلف التحولات التي طرأت عليها.
- **أن تكون للدراسة التاريخية أهمية علمية وعملية:** بحيث يؤدي الرجوع إلى الماضي إلى فهم أفضل للموضوع محل البحث، والمساعدة في تفسير الإشكالات الحالية واقتراح الحلول المناسبة لها.
- **الاعتماد على مصادر تاريخية موثوقة:** إذ يتطلب هذا المنهج الاستناد إلى الوثائق والمراجع التاريخية والتحقق من صحتها، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه الدراسة.

وعليه، فإن المنهج التاريخي يمثل أداة أساسية إلى جانب المناهج الأخرى، لاسيما المنهج التحليلي والتأصيلي، حيث يساعد الباحث على إدراك العلاقة بين استقرار بعض القواعد القانونية وتغير غيرها، وفهم العوامل التي تؤدي إلى تطور النظام القانوني واستجابته للتحولات المجتمعية.

المطلب الرابع: المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن من المناهج ذات الأهمية البالغة في الدراسات القانونية، إذ يتيح للباحث الاطلاع على التجارب التشريعية في الدول المختلفة، ومقارنتها بالنظام القانوني الوطني، بما يسمح بالكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، ثم استخلاص نتائج دقيقة قابلة للتطبيق، ويمارس المنهج المقارن على مستويين: أفقي ورأسي[2].

فعلى المستوى الأفقي، تتم المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر لمعالجة مسألة قانونية واحدة، حيث يعرض الباحث كل نظام على حدة، بمعنى أنه يتناول الموضوع في النظام الأول بصورة مستقلة، ثم ينتقل بعد ذلك إلى النظام الثاني أو الثالث، وهكذا، وبعد الانتهاء من عرض كل نظام، يقوم بالموازنة بينها لإبراز نقاط الاتفاق والاختلاف.

---

[1]- صلاح الدين فوزي، المرجع السابق، ص: 140.

[2]- أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 43.

فعلى سبيل المثال، عند دراسة أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري المصري مقارنة بالشريعة الإسلامية، تظهر المقارنة الأفقية من خلال تخصيص جزء لعرض هذه الأساليب في النظام الدستوري المصري، ثم جزء آخر لعرضها في الشريعة الإسلامية، مع بيان أوجه التشابه والاختلاف في النهاية بين النظامين.

أما على المستوى الرأسي، فإن طريقة المعالجة تختلف، إذ يقوم الباحث بمقارنة كل عنصر من عناصر الموضوع في الأنظمة محل الدراسة في وقت واحد، دون الفصل بين عرض كل نظام على حدة.

وبالعودة إلى المثال السابق، فإن المنهج الرأسي يقتضي دراسة كل جزئية تتعلق بموضوع البحث في النظامين معا وفي الموضع ذاته، فعند تناول مسألة تشكيل هيئة الناخبين مثلا، تتم دراستها في النظامين في آن واحد مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، وكذلك الأمر عند بحث طريقة اختيار رئيس الدولة أو كيفية عزله.

ولا شك أن المنهج الرأسي يعد أكثر دقة وفاعلية من المنهج الأفقي، وذلك لكونه يمنع التكرار ويحد من تشتت الأفكار، بخلاف المنهج الأفقي الذي قد يؤدي إلى إعادة عرض الأفكار بصورة منفصلة، مما يجعل الدراسة أقرب إلى بحثين مستقلين في موضوع واحد.

في المقابل، يتيح المنهج الرأسي فهما أعمق وأوضح لأوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة المقارنة، كما يساهم في تنظيم الأفكار وتسلسلها بشكل أفضل، الأمر الذي يزيد من قيمة البحث العلمية ويجعله أكثر فائدة للباحث والقارئ على حد سواء[1].

وعموما، يسهم المنهج المقارن في الدراسات القانونية في تقديم تصورات وإقتراحات لتطوير وتعديل التشريعات القائمة، كما يساعد في اتجاه توحيد القوانين بين الدول المختلفة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوضح العديد من الحلول القانونية الواردة في النظم المقارنة، مما يساعد على فهم أفضل للقوانين المختلفة.

ولكي يحقق هذا المنهج أهدافه، ينبغي على الباحث تحديد موضوع المقارنة بدقة، وتحديد الأنظمة القانونية محل الدراسة، مع ضرورة الإلمام الكافي بلغات تلك النظم إن لزم الأمر، كما يستحسن أن يقتصر الباحث على عدد محدود من الأنظمة حتى تكون المقارنة دقيقة وفعالة، وأن تتوفر له المراجع الكافية التي تساعده على إجراء الدراسة، كذلك يفضل اختيار نموذج قانوني أكثر تطورا للاستفادة منه في تعزيز نتائج البحث.

---

[1] – **لمزيد من التفاصيل حول المنهج المقارن**

– **أنظر:** علي ضوى، **منهجية البحث القانوني**، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989، ص: 41 وما بعدها.

وتجدر الإشارة إلى أن البعض يضيف إلى المناهج الأربعة السالف ذكرها، منهجا خامسا هو المنهج الوصفي، الذي يعتمد على المعلومات والحقائق عن موضوع معين ووضعها في قالب محكم ومكتمل، على أن يواكب هذه الدراسة الوصفية محاولة لتفسير المعلومات التي تم تجميعها ووصفها.

– **أنظر:** صلاح الدين فوزي، المرجع السابق، ص: 139.

الفصل الثاني

نطاق البحث العلمي

الفصل الثاني: نطاق البحث العلمي

يقتضي الضبط المنهجي لأي دراسة علمية رسم حدودها الإجرائية والموضوعية، وهو ما يصطلح عليه ب"نطاق البحث العلمي"، ويعد هذا النطاق بمثابة المعيار المحدد لمعالم البحث، والذي يضمن تحصينه من التداخل مع الدراسات الأخرى، ويمنع تشتت الجهود البحثية خارج الأطر المرسومة له قانونا ومنهجا.

إن تحديد النطاق لا ينحصر في بعده الشكلي، بل يمتد ليعكس الأبعاد القانونية والتنظيمية التي تحكم العملية البحثية؛ سواء من حيث تحديد الأطر القانونية والمراكز الوظيفية للأشخاص الفاعلين في حقل البحث، أو من حيث ضبط الوعاء الموضوعي والمحل القانوني الذي يشكل المادة الحيوية والبيئة التجريبية أو النظرية التي تتسلط عليها أدوات البحث العلمي.

وتأسيسا على هذا المنطلق المنهجي، ولإحاطة طلبة السنة الثالثة ليسانس بالحدود الدقيقة للعملية البحثية، سنقوم بتقسيم دراسة هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: النطاق الشخصي للبحث العلمي**
- **المبحث الثاني: النطاق الموضوعي للبحث العلمي**

المبحث الأول: النطاق الشخصي

يقصد بالنطاق الشخصي للبحث العلمي مصفوفة الفاعلين والأشخاص الطبيعيين الذين يرتبطون برابطة قانونية وبيداغوجية مباشرة في عملية إنتاج وصناعة المعرفة العلمي، وفي بيئة البحث الأكاديمي المؤسساتي، يتحدد هذا النطاق بصفة رئيسية في مركزين قانونيين متكاملين: مركز "**الباحث** "ومركز "**المشرف العلمي.**"

إن العلاقة التي تربط بين هذين الطرفين ليست مجرد علاقة إدارية عابرة، بل هي منظومة التزامات علمية وأخلاقية متبادلة، تشكل الضمانة الأساسية لجودة المخرج البحثي ومدى ملاءمته للمعايير الأكاديمية المقررة، ومن هذا المنطلق، يستلزم تبيان طبيعة هذا النطاق تحديد الأدوار الوظيفية المنوطة بكل طرف، وضبط الشروط والمواصفات الموضوعية، والمهنية، والأخلاقية التي يجب أن تتوفر في كليهما لضمان نجاح العملية البحثية وتجنب عيوب التسيير البيداغوجي، وتأسيسا على ما تقدم، ومن أجل تفكيك هذه الرابطة الثنائية، سنقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين مستقلَيْن على النحو الآتي:

المطلب الأول: الباحث العلمي

البحث عملية شاقة تحتاج لجهد وتفكير وتقصي ودراسة عميقة، وتقع على عاتق الباحث نفسه، فهو الذي يتحسس المشكلة التي تصلح موضوعا لبحثه، ويعايشها، ويبين حدودها، وأفضل المناهج للسير في تحليلها ومعالجتها، والبحث العلمي بهذا المعنى على ما يرى البعض هو " موهبة تمنح لبعض الناس ولا تمنح للآخرين، فالبحث خلق وإبداع، وتلك قدرة خاصة تبرز أو تتألق لدى بعض الأفراد، وتتضاءل أو تنعدم عند آخرين"[1].

فالموهبة أمر هام في شخصية الباحث، وليس كل إنسان بقادر على التصدي للبحث العلمي، فالقدرة على خوض غمار البحث العلمي، صفة تمنح لبعض الناس ولا تمنح لجميعهم، فهناك من لديه الشوق للبحث عن الحقيقة، وهناك من كان بطبعه يرغب في ارتياد المكتبات وقراءة الكتب قراءة واعية مركزة تؤدي إلى التفكير والبحث، وهناك من أوتي المقدرة على تحليل ما يقرأ أو نقده والاستنتاج منه بدقة ووضوح وسلامة تفكير.

ويجب أن نلاحظ أن ليس كل من ارتاد المكتبة وقرأ يمكن أن يكون باحثا.، ولا يكفي الباحث أن يطلع على المادة التي يريد الكتابة حولها، بل لا يكفي جمعها وترتيبها ليستطيع بعدئذ أن يكتب رسالة قيمة، بل لا بد من توافر الموهبة للبحث والقدرة عليه، فجمع المادة شيء وتفسيرها وتحليلها وإظهار مراميها شيء آخر، وهذا هو الأمر الصعب والمهم في كتابة الرسائل وإعدادها.

لذلك كان على الباحث قبل كل شيء، أن يكون صاحب موهبة تتجلى في قدرته على الاستقلال في فهم الحقائق ونقدها وتفسيرها، حتى يكون على المستوى المطلوب للمنهج العلمي الذي تتصف به كتابة الرسائل[2]،

[1]– أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 41.

[2]– جودت الركابي، المرجع السابق، ص: 20–21.

وعموما يمكن القول، أن هناك مجموعة من الصفات يجب أن يتمتع بها الباحث، من أهمها[1]:

أولا: الإيمان بقيمة البحث العلمي

إن كل باحث يجب أن يكون مؤمنا بقيمة البحث العلمي، وأن يكون مقتنعا بضرورة المساهمة في تكوين المعرفة التي هي نتاج الفكر الإنساني، وكل باحث يبدأ من المعرفة التي توصل إليها غيره، ثم يزيد عليها، أو يعدلها، أو يطورها.

وإذا كان إيمان المجتمع بدور البحث العلمي ضرورة أساسية، فإن هذا الإيمان لا بد أن يتوافر أيضا للأفراد الذين يقومون بالبحث العلمي، لأن الإيمان بدور البحث العلمي وقيمته وقدرته على تطوير المجتمع من كافة النواحي، أمر لازم لنجاح البحوث العلمية.

ثانيا: الاستعداد الذاتي للدراسة العليا والبحث العلمي

ليس كل من يرغب بالدراسة العليا، يتمكن من اجتياز متطلباتها على نحو عادي أو بتفوق، وإنما الاستعداد الشخصي لهذا النمط من الدراسة، يتطلب توافر ركنين أساسيين هما: القدرة العلمية، والرغبة النفسية، والركن الأول أهم من الثاني، إذ لا جدوى من رغبة ذاتية دون مكنة عقلية، وفيما يلي بيان ذلك:

1/ القدرة العلمية

يستدل على القدرة العلمية للطالب من علامات نجاحه في المواد الدراسية ومعدل تخرجه بالليسانس، وهذا معيار شكلي يعطي انطباعا أوليا حول تفوق الطالب من عدمه.

ولكن هذا الحكم ليس ثابتا أو مطلقا، إذ أن العلامات ليست هي المعيار الأوحد للحكم على النضوج العقلي للطالب، ولكنها المعيار الشائع والمألوف، بيد أن مبادئ العدالة والإنصاف تقتضي أن يحكم المرء على نفسه، فإذا تحقق من وجود كفاءة عقلية لديه تتمثل في القدرة على التأمل والتحليل والنقد والتفسير والمقارنة، فإن لديه قدرة علمية على البحث العلمي والدراسة العليا.

2/ الرغبة النفسية

يتعين أن تكون رغبة الطالب حقيقية وصادقة، وليست نزوة نفسية عابرة، فالدراسة العليا مرحلة علمية شاقة تستلزم الجهد والمثابرة، وأخذ الأمور بجدية كافية وتحمل كل الأعباء الناجمة عنها، كالخسارة المادية، والعزوف عن النشاط الأسري والاجتماعي، والإعراض عن متع الحياة ومباهجها، إضافة للإجهاد العقلي والنفسي والعصبي..، كل ذلك أمور لا مفر منها في مراحل إعداد الرسالة أو البحث العلمي.

---

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 48 وما بعدها

– جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 55 وما بعدها

– عبد القادر الشيخلي، **إعداد البحث القانوني**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982، ص: 10 وما بعدها.

ثالثا: سعة المعرفة والصبر في طلب العلم

يجب أن يتوفر للباحث قدر كاف من الثقافة، والإلمام بكل ما كتب وأجري من بحوث حول موضوع بحثه، فعليه القيام بالقراءات اللازمة للتعمق في فهم فروض المشكلة، والحرص على الإطلاع الواسع على الكتب والمراجع الأصلية، القديمة والحديثة، وعدم الاقتصار فقط على الكتب والمصادر التي تتصل مباشرة بالمشكلة موضوع بحثه.

إن طريق البحث العلمي شاق وطويل، لذلك يجب على الباحث التحلي بفضيلة الصبر والأناة، وتحمل المشاق في تحصيل المعارف والعلوم، فإذا كان باحثا في العلوم القانونية، فيجب عليه أن يتناول بالقراءة أحدث المصادر والمراجع المتعلقة ببحثه، وعنصر الحداثة يكون بالنسبة ليوم مناقشة رسالته أو بحثه، فقد يستغرق إعداد البحث عدة سنوات، والمصدر الحديث عند إعداد البحث يكون قديما في يوم مناقشة الرسالة.

وبعد أن يجمع الباحث القانوني المصادر والمراجع العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع بحثه، تبرز أمامه مسألة ترجمة النصوص التشريعية والفقهية والقضائية المكتوبة بلغة أجنبية، وصولا إلى استيعاب سائر جوانب الموضوع، ولا توجد مشكلة إزاء الباحث المتقن للغة أجنبية، جمع في نطاقها مصادره ومراجعه الأجنبية، إنما المشكلة تثور في حالة الباحث الذي يجهل لغة أجنبية أو يعرف بعض جوانبها معرفة بسيطة، لا تسعفه في ترجمة بعض النصوص ترجمة دقيقة وأمينة.

والحل العلمي لهذه المشكلة يتجلى في إتباع الباحث لدورات مكثفة في اللغة الأجنبية تتراوح من ستة أشهر إلى سنة، يستطيع الباحث بعدها أن يعتمد على نفسه في استخدام القواميس لغرض ترجمة النصوص الأجنبية، بما يشكل إثراء للبحث، لأن الاقتصار في البحث على ما كتب بلغة الباحث ، تجعل العمل محدود القيمة، محلي التأثير.

إضافة إلى ذلك، فإن الباحث القانوني يجب أن يكون ملما بمبادئ وأحكام علوم أخرى: كعلم أصول الفقه، الذي يقود إلى كيفية استنباط الأحكام، وإعمال القواعد الفقهية العامة، ومعرفة أنواع الأحكام، وكعلم الاجتماع، للتعرف على مدى فعالية القاعدة القانونية في محيطها القانوني، أي العلم بمبادئ علم الاجتماع القانوني، وكعلم النفس بفروعه المختلفة (الاجتماعي، الجنائي، البيئي، التربوي..) والاستفادة منه في دراسة المشكلات القانونية واقتراح الحلول الملائمة لها، وكعلم النحو والصرف، وعلوم اللغة والبيان، كي يكون أسلوبه رصينا جزلا خاليا من الأخطاء النحوية والإملائية.

رابعا: القصد إلى هدف محدد والأصالة في تحقيقه

فالباحث الجاد لا يبتدئ عمله إلا وقد حدد لنفسه هدفا معينا، قد يتمثل في رغبة الباحث في الوصول إلى نظرية علمية جديدة، أو تطبيق جديد لمعرفة قائمة بالفعل، كل ذلك حسب طبيعة الحقل العلمي الذي ينتمي إليه الباحث: القانون، الأدب، السياسة، الاقتصاد، الاجتماع...

ويلزم أن يكون الباحث أصيلا في انتهاج أسلوب تحقيق هدفه.، وكل باحث يجب أن يعتد بمقدرته على استقلالية التفكير، لا أن يكون الباحث مجرد ناقل لأفكار الغير، أي أن البحث الأصيل يجب أن يكون أكثر من مجرد اقتطاع بعض أفكار الآخرين[1].

ومن سمات الأصالة أن يكون الباحث حاضرا في كل موضع من مواضع بحثه، فعليه أن يدلي برأيه في كل مسألة يتناولها، يناقش النظريات والآراء، ويحللها وينقدها، معبرا عن شخصيته، وسيطرته على مادة بحثه[2].

خامسا: التزام الموضوعية والتجرد في البحث

وذلك بالتخلص من الأفكار المسبقة، وعدم التأثر بالمواقف والأفكار والمشاعر الشخصية، ومن هنا جاءت الموضوعية ضدا للذاتية أو الشخصية، فعلى الباحث أن يتناول فروض المسألة، ويتناول الآراء والمواقف، بذهن متجرد ومنطق علمي محايد، فليس في البحث العلمي صديق أو عدو، قدر ما فيه حق وحقيقة، ينبغي القصد إليهما[3].

---

[1]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص: 440.

[2]– يرى البعض وبحق: "إن الأصالة تبدأ من اختيار الباحث للمشكلة ذاتها..، وعلى الرغم من أنه من الممكن دراسة مشكلة قديمة بطريقة جديدة، إلا أن معظم الباحثين يفضلون تناول المشكلة التي لم يسبق دراستها من قبل..، وهنا خطر لا بد من تجنبه، وهو الميل نحو التقاط موضوعات تافهة أو هامشية، وبالتالي لا تستحق الوقت والجهد المبذول في حلها..، وعلى كل حال فإن قيمة أي مشكلة هي مسألة تقدير ورأي، كما أن هناك بعض الموضوعات التي تبدو تافهة في النظرة الأولى، ثم تثبت أهميتها عند الفحص الدقيق.

إن الباحث الذي يعرف مجاله تمام المعرفة، سيجد العديد من المشاكل والموضوعات التي تصلح مادة خصبة لدراسته، ويمكن أن نشير هنا إلى أن بعض الطلاب، خصوصا عند تحضيرهم للماجستير والدكتوراه، يسيئون فهم طبيعة هذه الدراسات، فهم بسذاجة يتوقعون من أساتذتهم الإشراف المباشر والدقيق على كل مرحلة من مراحل دراستهم، وهذا ليس هو الحال في الجامعات المحترمة من غير شك، لأن مهمة الجامعة الأولى خصوصا بالنسبة للبحث، هي تنمية قدرات الطالب على التفكير الذاتي المستقل، وبالتالي ينبغي أن يثبت الطالب مقدرته على التعرف على المشكلة وعلى أن يضع طريقة مناسبة لحلها، وعلى أن يحدد وأن يقيم على الوجه الصحيح قيمة جمع الأدلة المتعلقة بموضوع دراسته والوصول إلى نتيجة منطقية يمكن الدفاع عنها.

هذا وتفقد رسالة الطالب كثيرا من قيمتها بالنسبة للطالب وقدرته، إذا كان كثير من القرارات الأساسية المتعلقة بالرسالة يضعها الأستاذ لا الطالب، فالأستاذ هو الذي يوجه العملية البحثية، ولكن البحث نفسه مهمة الطالب ورسالته...".

– **أنظر**: أحمد بدر، المرجع السابق، ص: 442 وما بعدها.

[3]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 51.

كما أنه لا يجوز للباحث أن يطوع بحثه لإخراج نتائج ترضي جهة معينة، سياسية أو حزبية، فهذا أمر يخرج عن نطاق البحث العلمي.

كذلك على الباحث أن ينظر مليا في الجوانب الواقعية للمسألة المعروضة، محاولا فهم حقيقتها، متفحصا إياها، مقارنا بينها وبين المسائل القريبة، كل ذلك بعيدا عن السفسطة، وعن طرح الفروض الجدلية التي لا فائدة منها.

وعليه ألا يقبل كل ما يقرأ دون تأمل، ودون تقليب للمعارف على مختلف الوجوه، ويجب أن يتثبت من صحة ما يقرأ لأنه يبغي وجه الحقيقة، ويجب أن يقيم الدليل والحجة والبرهان على كل ما يقول أو يبتدع.

سادسا: الأمانة العلمية

الأمانة في البحث العلمي تعني إسناد الفكرة أو الرأي المدون، إلى مصدره الأصلي، وهي صفة لا مناص من توافرها في كل باحث.

والتأكيد على التزام الأمانة العلمية في مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، أوجب من أي مجال آخر.، حيث أن الباحث يبدأ من حيث انتهى الآخرون، وعليه أن يتقصى عن الخلفية العلمية للموضوع الذي يبحث فيه، وقد يلجأ في سبيل تدعيم وتعزيز وجهة نظره إلى الاستشهاد ببحوث الآخرين وأفكارهم ذات الصلة ببحثه، وهنا يكون عليه الحذر عند الاقتباس أو الاستشهاد، بالإشارة إلى المصدر الذي يرجع إليه.

ومن مظاهر الأمانة العلمية، عودة الباحث إلى البحث الأصلي أو الكتاب الأول، دون النقل من الآخرين، فقد يكون الآخرون قد نقلوا معلومات غير صحيحة، وكذلك من مقتضيات الأمانة العلمية، الرجوع للمصادر الوحيدة التي لا تشاركها في ذلك مصادر أخرى، ومثال ذلك الدساتير والتشريعات الأخرى، إذ يجب العودة لمصادرها المتمثلة بالجرائد الرسمية أو منشورات الإعلام القانوني المتخصصة، فهذه المصادر لا يعتد بورودها في الكتب الفقهية أو العادية، خشية أن يكون قد اعتراها التحريف والتبديل، كذلك الأمر في بعض المراجع القديمة المفقودة في المكتبات العامة، فمن العيب الإشارة الكاملة إليها، وكأن الباحث قد رجع إليها.

فعلى سبيل المثال، بعض المراجع الفرنسية المؤلفة في القرن التاسع عشر، ليس من المنطق إطلاع الباحث العربي عليها بصفة أصلية، إذ أنها مفقودة لدى معظم الفقهاء والشراح الفرنسيين المعاصرين، وكل ما في الأمر أن الباحث العربي قد عاد إلى رأي قديم في مؤلف متخصص، ونسبه إلى فقيه معين.

لذلك على الباحث عند الإشارة إلى آراء واردة في مصادر مفقودة، أن يورد بالهامش عبارة " مشار إليه لدى..، أو مذكور لدى.، " ثم يذكر اسم الباحث ومؤلفه الذي نقل منه هذا الرأي القديم[1]،

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص: 66-67.

ومن صور عدم الأمانة العلمية: السطو على بحوث الغير ونتائجها دون أية إشارة إليها، ومن ذلك أيضا عدم التدقيق في فهم آراء الغير، والتسرع في تأويلها وحملها على غير معناها الواضح من عبارتها، بغية تعريضها للنقد أو الهجوم على غير ما تستحقه.

فعلى الباحث الأمين ألا يشوه الآراء والأفكار التي قال بها الغير ولا تروقه أو لا تعجبه، كما عليه ألا يزيد أو يبالغ في إطراء تلك الأفكار إن كان بها معجبا أو نصيرا[1].

سابعا: التحلي بروح التواضع العلمي

إن التواضع من شيم العلماء، وعلى الباحث أن يوجه نشاطه بتواضع ودون إفراط في الثقة بالنفس، أو الزهو بقدراته ومهاراته.

ومن آيات التواضع العلمي: البعد عن الغرور، وعدم تحقير أي رأي والسخرية منه، أو التنزيل من فكر صاحبه، ويجب على الباحث ألا يبالغ في ثقته بنفسه، فلا يكثر من مديح آرائه ونتائج بحثه، كأن يقول أنه أفضل الآراء التي قيلت في المسألة وأقواها، أو أن بحثه أو رسالته من أبرز البحوث أو الرسائل التي قدمت في هذا الميدان، فهذا تقدير أو حكم يملكه الجمهور، أو أهل الاختصاص في حقل التخصص، أو الممتحن بالنسبة للدارسين الأكاديميين.

وينصح الباحث ألا يكثر من استعمال ضمير المتكلم، وعلى هذا فلا يقول: (أنا، ونحن، وأرى، ونرى، وقد انتهيت في هذا الموضوع إلى..) كذلك يجب على الباحث التلطف في عباراته بحيث لا يشعر جمهور قرائه أنهم يجهلون تماما الموضوع محل بحثه، فلا يقول مثلا (إن القارئ قد لا يدرك أن..، أو إننا نعالج موضوعا بكرا تغافل عنه الباحثون..) وعليه ألا يكثر من استعمال الأساليب التالية: (ويرى الكاتب..، والمؤلف يجزم بأن..)، أما العبارات التي يجب أن تغلب على الأسلوب فهي مثل (ويبدو أنه..، ويظهر مما سبق ذكره..، ويتضح من ذلك..).

وإذا اضطر الباحث لاستعمال ضمير المتكلم، فيجب أن يكون ذلك بتواضع وأدب جم، فالحديث عن النفس غير محبوب غالبا للقارئ والسامع، وعلى الباحث أن يكون ماهرا في إبراز ما يريد بأسلوب سمح هادئ وأن يستعمل الأساليب السالف ذكرها مثل : ويبدو أنه، ويتضح من ذلك..، [2] ويتعين على الباحث الاعتراف بنسبية ما ينتهي إليه، وأنه على استعداد لأن ينزل عن رأيه أو يعدل عنه، إذا قدمت الأدلة والبراهين المخالفة.

تلك هي أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث، ويبقى التساؤل حول الدور الذي يلعبه، المشرف على الباحث، وهذا ما سنوضحه من خلال المطلب الثاني.

---

[1]- أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 54.

[2]- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 119-120.

المطلب الثاني: المشرف على الباحث

يمثل الأستاذ المشرف الحلقة الثانية في النطاق الشخصي للبحث، وللمشرف دوره الأساسي في البحث، فالباحث مهما عظمت موهبة البحث لديه ومهما اتسعت قدراته ومهاراته في هذا الإطار، يحتاج دائما إلى موجه يرشده إلى توظيف هذه القدرات وكيفية الانتفاع من هذه المهارات.

ويبدو دور المشرف في البحوث الموجهة التي تتم في إطار جهات أكاديمية بغية الحصول على درجة علمية (كالليسانس، أو الدبلوم، أو الماجستير، أو الدكتوراه).

والإشراف ليس عملا إداريا، بل هو عمل علمي أكاديمي، له أصوله وقواعده، وتجري الجامعات السورية على قصر الإشراف على البحوث والرسائل العلمية المقدمة لنيل درجة الدكتوراه، على أعضاء هيئة التدريس ممن يشغلون وظيفة أستاذ، أو أستاذ مساعد على الأقل، ويجوز أن يتعدد المشرفون من بين أعضاء هيئة التدريس أو من غيرهم، وفي هذه الحالة يجوز للمدرسين الاشتراك في الإشراف[1]، أما بالنسبة للرسائل المقدمة لنيل درجة الماجستير فيمكن للمدرسين الإشراف عليها بشكل مستقل.

واختيار المشرف على البحث يبدأ بمبادرة من الباحث، حيث يختار المشرف المتخصص القدير، ويتم اعتماده من الجهة المختصة بعد ذلك.

والباحث المجد الراغب في التأهيل والتكوين العلمي الحقيقي، يتخير المشرف المتخصص في الموضوع، المشهود له بالكفاءة، العارف بأصول ومناهج البحث، المتشدد في تحري الحقيقة العلمية[2].

وصلة الأستاذ المشرف بالطالب ترتكز قبل كل شيء على التقدير والمحبة، ويمتزج بها اللطف بالحزم، ولا بد أن تكون هناك علاقة تفاهم وتناغم وتفاعل بين المشرف والباحث، حتى يستطيعا أن يكونا فريق عمل واحد ويؤدي كل واحد منهما عمله ببراعة وإتقان.

ومن واجبات الأستاذ المشرف أن يناقش الطالب بصراحة فيما يعرض له من أمور، ويهديه إلى وجهة الصواب، ويرشده ويسدد خطاه، ويبعث في نفسه الاطمئنان الذي يساعده على التقدم في بحثه[3]

---

[1]– يختلف الوضع في الجامعات البريطانية، حيث يكتفى في الإشراف أن يكون الأستاذ المشرف على صلة علمية بموضوع البحث، وتخصص عميق فيه، دون اهتمام باللقب العلمي الذي يشغله في الجامعة التي ينتمي إليها، ولهذا فهناك من هو بمرتبة مدرس ويشرف، مع ذلك، على الأبحاث العلمية المتصلة باختصاصه.

– **أنظر:** جودت الركابي، المرجع السابق، ص: 29.

[2]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 58.

[3]– يدل الواقع العملي على أن بعض المشرفين، وعددهم قليل بحمد الله، يبخل على طلابه بالنصح والإرشاد، كي يفاجئهم عند مناقشة بحوثهم بما لم يكن يتوقعونه، وهذا سلوك مرذول وبرهان جهل بأمانة العلم، ومن هذا شأنه مخل بمسؤولياته، وناكص بواجباته، وخارج عن دائرة من قيل فيهم القول الحق "خيركم من تعلم العلم وعلمه".

– **أنظر:** أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 59.

وعليه أن يتحلى بالصبر ورحابة الصدر، فلا يظهر التبرم من الطالب أو السخرية من عمله أو الحط من شأنه، في مرحلة إعداد البحث وعند انتهائه.

وعلى المشرف أن يكون محايدا، عالما بحدود مسؤولياته، ومسؤوليات الباحث، فلا يصادر للباحث فكرة، ولا يفرض عليه رأيا، بل يوجهه إليه إن شاء أخذ ، وإن شاء ترك، كما يلزمه ألا يكثر من تدخله في شؤون بحث تلميذه أكثر مما يجب، وأن يدرك أن النهوض بالبحث هو مسؤولية الباحث أولا وأخيرا.

ويرى البعض وبحق " أن من العدالة ألا يخرج الأستاذ المشرف الرسائل التي يشرف عليها مصبوغة بروحه وعلمه، بل أن تصبغ بروح الطالب وجهده، حتى يمكن التفاوت العادل بين الرسائل التي يعدها طلاب متعددون متفاوتو المواهب تحت إشراف أستاذ واحد"[1]

على أن هذا لا يخل بحق المشرف في التوجيه العام، وإبداء الملاحظات، والمناقشة الموضوعية البناءة المرتكزة على الحوار والمنطق والإقناع، فالتعاون هو جوهر العلاقة بين المشرف والباحث.

وعلى الأستاذ المشرف أن ينظم لكل طالب مقابلة نصف شهرية إن لم تكن أسبوعية، للإطلاع على عمل الباحث، وعلى الأستاذ أن يحترم مواعيده، وإذا تعذر تحقيق الموعد المحدد في وقته، لطارئ من الطوارئ، أجله إلى موعد آخر، وهذا ما يجري عادة في أكثر الجامعات الأوربية.

ولا يمكن للطالب أن يطرق باب الأستاذ المشرف على غير موعد، وإن كان يجري مثل هذا في بعض جامعاتنا العربية، وهذا ما يزعج الأستاذ وإن كان لا يبوح به دائما.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرفين ليسوا جميعا متشابهين في أساليبهم وطرقهم، فهم يختلفون في مناهجهم بتتبعهم أعمال الطالب، فمنهم من يقرأ ما يكتبه الطالب فصلا فصلا ومنهم من يقرأ العمل مسودة كاملة، وإن كان من الأفضل، بعد أن ينتهي الطالب من الاستعدادات الأولى وجمع المعلومات، أن يقدم ما يكتب فصلا فصلا أو مجموعة فصول متصلة، أو بابا بابا ليقرأها المشرف ويبدي ملاحظاته حولها.

ومن ناحية أخرى، على الباحث أن يوقر أستاذه المشرف، ويجله ويمتثل لتوجيهاته ونصائحه، لأن الباحث وإن كان سيد بحثه، والأكثر إلماما بجوانبه، والأعلم بخباياه، فلا يجب أن ينسى أن الأستاذ المشرف أعمق خبرة، وأوسع علما، وأكثر دراية بأصول البحث ومناهجه، وأنه لولا إرشادات المشرف لجاءت البحوث مضطربة البنيان هزيلة المستوى.

غير أن هذا لا يمنع الباحث من أن يناقش المشرف فيما يقترحه عليه، فإن التقيا في الرأي فبها، وإن اختلفا بعد محاورة موضوعية، وتمسك الباحث برأيه وموقفه، فيجب أن يكون قادرا على الدفاع عنه، يوم مناقشة البحث وتقييمه.

[1]– أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 58.

ويمكن القول أن المشرف الجيد، يكون حريصا على أن تكون الرسالة التي يشرف عليها، على درجة جيدة من العلم والصدق والمنهج العلمي السليم، وأن نقصا ما يشوب الرسالة، قد تلحق بالمشرف ظلال منه، ولا سيما ما يتعلق بحسن منهجها ودقته وصوابه

المبحث الثاني: النطاق الموضوعي

إذا كان النطاق الشخصي يحدد الفاعلين في العملية البحثية، فإن "النطاق الموضوعي" يمثل المحل والقاعدة المادية والوعاء المعرفي الذي تتسلط عليه أدوات التقصي والتحليل العلمي، فلا يمكن تصور حركية بحثية دون وجود "موضوع" محدد ومؤطر يشكل محورا لعملية الدراسة، وهو ما يتبلور عادة في صورة "ظاهرة قانونية أو إدارية" غامضة تحتاج إلى تفسير، أو "مشكلة واقعية" تستدعي وضع حلول وهندسة بدائل لها.

إن تلمّس النطاق الموضوعي والتحكم فيه يعد المحك الحقيقي لمدى استيعاب الطالب لأدوات البحث؛ إذ تتوقف جودة المخرج الأكاديمي على سلامة الخطوات الإجرائية المتبعة في تطويق هذا النطاق، بدءا من مرحلة رصد الفكرة، ومرورا بالتمحيص والتدقيق، وصولا إلى مرحلة البناء الهيكلي والتصميم النهائي.

وتأسيسا على ذلك، وبهدف تمكين الطلبة من المهارات المنهجية اللازمة لإرساء النطاق الموضوعي لبحوثهم، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين جوهريين: **الأول** آليات واشتراطات اختيار موضوع البحث العلمي، أما الثاني هندسة وضوابط تصميم خطة البحث العلمي.

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث

تعد مرحلة اختيار موضوع البحث عتبة الارتكاز الأساسية في مسار البحث الأكاديمي، والخطوة الأكثر حساسية؛ كونها القرار الاستراتيجي الأول الذي يرسم ملامح الجهد العلمي اللاحق ويحدد مدى قابليته للإنجاز، إن عملية الاختيار لا تخضع للعفوية أو العشوائية، بل تحكمها منظومة من المعايير والمحددات الموضوعية والذاتية التي تضمن مشروعية وجدوى الدراسة وتمنع هدر الجهد البيداغوجي في مواضيع مستهلكة أو مستحيلة التحقيق.

ولبيان هذه العملية الإجرائية بوضوح يتماشى مع الممارسات الأكاديمية في كليات الحقوق، ندرج أولى ركائز هذا المطلب على النحو الآتي:

أولا: مسؤولية اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع البحث هو أول وأهم خطوة في إعداده، ولذلك يؤكد البعض وبحق " إن الاختيار الموفق لموضوع البحث هو نصف البحث، بحسبان أن تحديد أولويات المسائل والمشكلة الجديرة بالبحث من الأمور الهامة التي تذلل الكثير من الصعوبات التي قد تواجه الباحث"[1].

بل ولعل من أسباب تعثر الكثير من الباحثين وفشلهم في إنجاز بحوثهم، الاختيار غير الموفق لموضوع البحث.، فعلى عاتق من تقع مسؤولية اختيار موضوع البحث؟

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 62.

الأصل أن اختيار موضوع البحث هو من اختصاص الباحث، وهذا هو الأسلوب الأمثل، باعتبار أن الباحث هو المتخصص في موضوعه، والمعايش لفكرته، وصاحب الميل والرغبة للخوض فيه.

ويؤكد البعض أنه يجب أن يشعر الباحث تجاه موضوع بحثه، بانفعال خاص؛ نوع من الحب الزائد أو الاهتمام الزائد حتى يكون ذلك دافعا له على الاستمرار، حتى في حالة مواجهة صعوبات في أثناء البحث، ويتوصل الباحث إلى هذا الانفعال بالقراءة الانتقادية، والتفكير العميق، وبالإصرار العلمي العنيد لمعرفة حقيقة الأشياء، وهو شرط سابق لاختيار أي موضوع[1].

ويحذر بعض العلماء من لجوء الباحث إلى المشرف ليختار له موضوع بحثه، باعتبار أن ذلك يشكل خطرا على الباحث نفسه، الذي قد يتعثر في مشواره البحثي، لكون الموضوع المقترح عليه دراسته، معقدا أو صعبا بالنسبة لقدرات الباحث وإمكانياته العلمية، أو لا يتفق مع استعداده وميوله[2].

بيد أنه ليس هناك ما يمنع من حيث المبدأ من اختيار موضوع البحث من قبل المشرف على الباحث، كون الأستاذ أكثر خبرة ودراية من الباحث أو الطالب، فيشير عليه ببحث موضوعات معينة، ويستشرف في الباحث إمكانية إنجاز البحث في إحداها، فإذا اختار الباحث أحد هذه الموضوعات، يرشده المشرف إلى المصادر التي يبحث فيها، ويكون للباحث هنا أن يتبادل الرأي مع المشرف حول بعض عناصر الموضوع، أو توجيه الدراسة والبحث في أحد جوانبه.، وفي تلك الحالة يأتي البحث ثمرة للتعاون بين الباحث والمشرف.

ثانيا: إرشادات نحو اختيار الموضوع

هناك بعض التوجيهات والنصائح العامة، التي يمكن الاسترشاد بها، في اختيار موضوعات البحوث العلمية، ومنها:

1/ التريث والصبر في اختيار الموضوع

فلا بد أن يأخذ الباحث وقته المناسب للقراءة والتفتيش عن الموضوعات التي تستأهل الدراسة والبحث.

فقد أثبتت التجربة أن التسرع في اختيار موضوع البحث، يؤدي إلى عدم التوفيق في إعداده، حيث قد يجيء الموضوع ضخما فضفاضا، يستغرق وقتا طويلا لإنجازه، بل وإن أنجز في وقت ملائم، فتناوله يكون سطحيا يفتقر إلى العمق الكافي.

وقد يجيء الموضوع ضيقا معقدا، لا تكون مصادره أو مراجعه متاحة أو متوفرة، فلا يستطيع الباحث إتمام البحث، فيتعثر مشواره البحثي.

---

[1]– سيد هواري، المرجع السابق، ص: 9

– علي ضوى، المرجع السابق، ص: 19 وما بعدها.

[2]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 63-64.

ونشير إلى أنه كثيرا ما يؤدي الحماس الزائد لدى الباحث وتسرعه، في اختيار موضوعات يكتنفها العيبين السابقين، بما يؤثر على إمكانية إنجاز البحث، وهذا ما يفسر لنا لجوء كثير من الباحثين إلى تغيير الموضوع محل البحث بعد مدة طويلة قد تكون سنوات عديدة، مما يمثل إهدارا للوقت والجهد والموارد، وكان أجدى بالباحث أن يتأنى ويصبر حتى يختار موضوعا صالحا للبحث[1]،

2/ سعة الإطلاع والقراءة المستفيضة في مجال التخصص الذي سيجري فيه البحث

فمن غير المتصور أن يحاول شخص يريد أن يعد بحثا، اختيار موضوع وذهنه خال من أية فكرة عنه، فالقراءة والإطلاع تساعد على التعرف على المشكلات والقضايا ذات الأهمية التي تصلح موضوعا لبحثه.

3/ **أن يكون موضوع البحث جديدا**

إن جدة الموضوع لا تعني بالضرورة أن يطرق الباحث أرضا بكرا لم تطأها من قبل أقدام الباحثين، فلا يشترط أن تكون المشاكل المثارة جديدة، بل يكفي أن تكون الحلول المقدمة ووسائل المعالجة هي الجديدة، أما أن يتناول الباحث موضوعا قد قتل بحثا، وبطريقة لا يقدم فيها جديدا، فإن ذلك سيخرج عملا خاويا من أية قيمة علمية.

وعلى الباحث مهمة التأكد من أن موضوع بحثه لم يسبق أن كان موضوع رسالة جامعية أو مؤلف آخر، وهذا يفرض على الباحث أن يلم منذ البداية بمحتويات المكتبة، ولا يعفيه من المسؤولية مجرد استشارة الأستاذ المشرف.

وعلى الباحث ألا يقصر في البحث والتنقيب عن بحوث ودراسات محتملة في نفس الموضوع، وإلا فقد يضطر عندما يكتشف بعد فوات الأوان مثل هذه الأعمال إلى الانقطاع عن الموضوع الذي اختاره بعد أن استغرق الكثير من الوقت والجهد.

وهناك بعض المعايير التي ينشأ عن مراعاتها، انخفاض نسبة احتمال التكرار في البحوث، وهي:

- أن يتعلق البحث بمشكلة جديدة، كأن يكون منصبا على مؤسسة جديدة، أو اتجاه تشريعي حديث.
- الابتعاد عن النظريات العامة لفروع القانون، إلا إذا كانت منطلقا لدراسة جديدة، وذلك لأن احتمالات التكرار في النظريات العامة لفروع القانون (المدني، الإداري، الجزائي..،) وهي نظريات مشتركة في تشريعات أغلب الدول كبيرة جدا.
- الإطلاع على فهارس الرسائل الجامعية، وكذلك تبادل الآراء مع الزملاء والأساتذة للتأكد من عدم وجود دراسات في نفس الموضوع[2].

[1]- جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 74.

[2]- علي ضوى، المرجع السابق، ص: 17-18.

4/ أن يكون موضوع البحث ضيقا ومحدودا

فيجب دائما اختيار نقطة محدودة والسير في دراستها إلى أعماق وأغوار بعيدة، فتلك هي مهمة الباحث الحق[1]، ومعنى هذا أن الباحث يكتب في نقطة واحدة لا في عدة نقاط، فهناك فرق بين أن تكتب بحثا وأن تكتب كتابا، فبحث بعنوان " التدريب " غير جائز لأنه واسع وغامض، وبعد قراءات مبدئية قد تخفض العنوان إلى " تدريب المديرين في سوريا "، ثم إلى " تدريب المديرين في قطاع الصناعة في سوريا "، وهكذا.

ويؤكد البعض على ضرورة الوضوح التام للمسائل الجوهرية والعناصر الرئيسية لموضوع البحث، والتي تظهر من خلال إجابة الباحث على عدة تساؤلات[2]:

- هل المشكلة أو القضية التي يثيرها الموضوع محددة، وملحة وتستحق البحث؟
- هل في استطاعة الباحث البدء في البحث وإنجازه؟ أي هل موضوع البحث في مستوى قدرة الباحث؟
- هل هناك ميل نحو هذا الموضوع من قبل الباحث؟
- هل تتوافر مصادر المعلومات والمراجع بالنحو الذي يسمح له بتغطية مختلف جوانب البحث بشكل واف؟
- هل ستضيف الدراسة التي سيقوم بها الباحث، إلى المعرفة الإنسانية شيئا؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي على أي من هذه الأسئلة، فعلى الباحث أن يختار موضوعا آخر دون أن يضيع وقته ونشاطه في دراسة لم تكتمل له فيها عناصر النجاح.

ثالثا: اختيار عنوان البحث

إذا استقر الباحث على اختيار موضوع بحثه، كان عليه بعد ذلك الاستقرار على عنوان دقيق ومحدد له، وعند التفكير في اختيار عنوان البحث، يجب مراعاة أن يكون العنوان:

- دقيقا واضح الدلالة على موضوع البحث، وينصح بالابتعاد عن العناوين العامة الواسعة فمثلا (الموضوع العام: تقييم الاستثمار، موضوع أقل عمومية: تقييم الاستثمار في القطاع العام، موضوع محدد: التكلفة

---

[1]- يشبه الدكتور محي الدين اختيار نقطة صغيرة يعمقها الباحث، بمن يحفر أرضا ليكتشف ما فيها من الثروات الطبيعية، فإذا حفر مساحة كبيرة منها فلن يستطيع أن ينزل إلى أعماق بعيدة وإنما سيظل دائما في الطبقة السطحية منها، أما إذا اختار نقطة واحدة وظل يحفر فيها، فإنه يستطيع أن ببذل جهد معقول وأن يصل إلى أعماق بعيدة والعثور على كنوز لا يظهرها البحث في السطح

- **أنظر:** محي الدين إسماعيل علم الدين، **إعداد رسائل الدكتوراه والأبحاث القانونية**، الطبعة الثالثة، القاهرة، النسر العربي للطباعة، 2006، ص: 14-15

[2]- أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 66

- جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 76
- أحمد بدر، المرجع السابق، ص: 90 وما بعدها
- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 60.

الاجتماعية للاستثمار في القطاع العام)[1]، ويحب أن يكون العنوان واردا في صيغة تقريرية، وليس في صيغة استفهامية، فنقول: " اختصاص القضاء الجزائي بالفصل في الدعوى المدنية "، ولا نقول: " هل يختص القضاء الجزائي بالفصل في الدعوى المدنية؟".

- جديدا مبتكرا، حتى يستطيع الباحث أن يؤكد فيه استقلاله وشخصيته، وعادة فإن البحث المتميز في موضوعه يكون متميزا في عنوانه، وكما جاء في القول المأثور (الكتاب يعرف من عنوانه).
- قصيرا وطريفا، فالعنوان الطويل غير مستحب، كما يجب أن يكون العنوان جذابا مثيرا لانتباه من يطالعه.

ويرى البعض وبحق أنه من الخطر أن يسرع الباحث بتقديم عنوان بحثه إلى المشرف كي يباركه، وينال موافقته، فطرح العنوان على المشرف يجره إلى مناقشة الباحث حوله، وما ينوي فعله بصدده، فإن بدا الباحث متلكئا في الإجابة، مضطربا في المحاورة والنقاش، جاهلا بما يقول، اهتزت ثقة المشرف به، وشك في مقدرته، وربما انصرف عن مهمة الإشراف معتذرا[2].

المطلب الثاني: تصميم خطة البحث

إذا كان اختيار موضوع البحث يمثل تحديدا للمحل والوعاء، فإن "تصميم خطة البحث (Plan de Recherche)" يعد بمثابة الهندسة المعمارية والبنيوية التي تترجم المنطق القانوني والتحليلي للباحث، فالخطة ليست تقسيما شكليا جامدا أو تجميعا عفويا للعناوين، بل هي الأداة المنهجية التي تعكس ترتيب الأفكار وتدفقها بشكل متسلسل، متوازن، ومترابط للإجابة عن الإشكالية المحورية للدراسة.

إن تحكّم طالب السنة الثالثة ليسانس في بناء خطة بحثية منضبطة يعد المؤشر الحقيقي على نضجه العلمي؛ إذ تبنى الخطط في حقل القانون على خلفية منطقية صارمة تخضع في الغالب لقاعدة "الثنائية المتوازنة" (مبحثان، مطلبان، فرعان) لضمان الإحاطة الشاملة بالموضوع دون حشو أو تكرار، ولبيان مراحل بناء هذا الهيكل التنظيمي، نتناول أولى هذه الخطوات الإجرائية على النحو الآتي:

أولا: وضع الخطة المبدئية

بعد تحديد موضوع البحث واختيار عنوانه، يشرع الباحث في إعداد خطة مبدئية لبحثه تمثل الإطار الموضوعي الذي يبدأ البحث من خلاله، ولا يمكن للباحث أن يحدد فروضها إلا إذا ألم بموضوع بحثه وتبين المشكلة الرئيسية التي تدور حوله،

[1]– سيد هواري، المرجع السابق، ص: 13.

[2]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 68.

إعداد الخطة المبدئية عمل صعب إلا أنه عمل خلاق، إذ ليست الخطة مجرد إناء يصب فيه إبداع الباحث وجهده، بل هي أولى إبداعات الباحث وأهمها، وهي ليست وسيلة تقديم معلومات واستدلالات الباحث، بل تعكس قبل ذلك أسلوب تفكيره وعقليته بصفة عامة، قبل أن تعكس وجهة نظره في موضوع البحث[1].

فالوريقات القليلة التي يضع فيها الباحث خطة البحث، تبين بجلاء مدى قدرته على الاستمرار في البحث بسهولة ويسر من عدمه، ويكتفى أحيانا بتلك الخطة إذا أريد تسجيل البحث في جهة أكاديمية للحصول على درجة علمية كالماجستير أو الدكتوراه، إذ يلزم الباحث أن يقدم مشروع خطة البحث إلى الأستاذ المشرف، فإن أقره هذا الأخير، اتخذ المشروع طريقه إلى القنوات الرسمية المحددة قانونا حتى يتم التسجيل، ونشير هنا إلى أنه من المستحيل على الباحث أن يضع خطة متكاملة يتبعها دون تعديل، وهذا يعني أن الباحث سيدخل تطويرات وتعديلات مستمرة على خطته كلما تقدم في البحث، وألم بأبعاده المختلفة، واكتشف أفكار وآفاق جديدة لبحثه.

ولما كانت الخطة المبدئية تتم عادة إثر بعض القراءات السريعة، فإنها تقتصر على التقسيمات التي تتناول العناصر الرئيسية والخطوط العريضة العامة لموضوع البحث، دون التطرق إلى التفصيلات الدقيقة، وعلى الباحث ليس فقط الاعتماد على أفكاره الخاصة في إعداد تلك الخطة، بل عليه الاسترشاد بخطط البحوث السابقة القريبة من موضوعه، وبآراء المختصين وذوي الخبرة، حتى تأتي الخطة متوازنة وملائمة لموضوع البحث.

ويمكن أن نعطي مثالا عن نموذج لخطة بحث، حيث تصمم كما يلي: (مقدمة تمهيدية يبين فيها الباحث التعريف بالموضوع ومبررات اختياره الأهمية النظرية والعملية للبحث منهج البحث الدراسات والبحوث السابقة النتائج المتوقعة للبحث التقسيم المبدئي للبحث).

ثانيا: الفرق بين خطة البحث وتبويبه

يخلط الكثير من الباحثين بين خطة البحث، وبين تبويبه أو تقسيمه، فخطة البحث هي عبارة عن العناصر الأساسية التي سيدور حولها موضوع البحث وتشمل تلك العناصر، تحديد مشكلة البحث وأهمية دراستها، وأهداف البحث، وخطواته، والمنهج العلمي الذي سيتبع في دراسة المشكلة، والنتائج المتوقعة للبحث، والمراجع التي اطلع عليها الباحث، المصطلحات العلمية الواردة في البحث، أبواب وفصول البحث المقترحة.

أما تبويب أو تقسيم البحث، فيعني توزيع المادة العلمية للبحث بين ثلاثة أقسام هي (المقدمة، المحتوى، الخاتمة)، والتي يجب أن تكون مرتبة ترتيبا منطقيا وفقا لقواعد وأسس علمية معينة تقتضي ضرورة أن يرتبط الجزء بالكل، ولا تخفى أهمية هذا التقسيم الذي يعني انتظام البحث في سلسلة منتظمة من الموضوعات المترابطة والمتناسقة فيما بينها لتوجيه جهد الباحث نحو بحث جميع جوانب المشكلة البحثية واقتراح الحلول المناسبة لها.

وسنقوم بتوضيح كل قسم من أقسام البحث، وذلك كمايلي:

[1]– علي ضوى، المرجع السابق، ص: 79 وما بعدها.

1/ المقدمة

تمثل المقدمة مدخلا للبحث، ورغم أنها لا تحتل من البحث سوى صفحات قليلة، إلا أنها يجب أن تشكل بانو راما تعطي للقارئ انطباعا شموليا وافيا عن موضوع البحث. ويجب أن تشمل المقدمة: تعريفا بموضوع البحث، والمشكلات التي يثيرها، والأسباب التي دفعت الباحث لاختيار الموضوع، والأهداف التي يرمي الوصول إليها، والصعوبات التي واجهها في إعداد بحثه، والمنهج العلمي المتبع في الدراسة، ومقدمة البحث هي أول ما يقرؤه قارئ البحث، ولكنها آخر ما يكتبه الباحث، ويجب أن تتزامن كتابة المقدمة مع كتابة الخاتمة، فالمقدمة أداة التعريف بالبحث ولن يكون التعريف واضحا ودقيقا ما لم يكن المعرف قائما ومكتملا.

2/ المتن أو محتوى البحث:

محتوى البحث هو الجزء الجوهري في البحث، حيث يحتوي على الأفكار، والمناقشات، والتقييمات، وعرض النظريات، ويجب أن يكون العرض في هذا القسم من البحث، محكما، متسلسلا، متوازنا، ومتفقا مع ما يرمي إليه الموضوع ومع ما يسعى إلى إثباته أو اكتشافه، وإلى ما يقدمه من نتائج منطقية.

ويجب توزيع هذا المحتوى وفق هيكل تنظيمي معين، ويقوم هذا الهيكل على تقسيم البحث إلى:

أقسام، والقسم يتفرع إلى أبواب، والباب إلى فصول، والفصل إلى مباحث، والمبحث إلى مطالب، والمطلب إلى فروع، والفرع إلى غصون، والغصن إلى بنود..، كمايلي[1]:

---

[1]– تقسيم البحث إما أن يكون تقسيما ثنائيا: أي يقسم البحث إلى قسمين أو بابين أو فصلين حسب الأحوال، إما أن يتخذ التقسيم شكل الأقسام المتعددة، **ففي التقسيم الثنائي**، يتم تقسيم البحث إلى قسمين أو جزأين رئيسيين، وعلى سبيل المثال (إذا كان الموضوع ذا صبغة تاريخية)، فيمكن تقسيمه إلى حقبتين من التطور تتميز كل منهما بخصائص معينة في نظر الباحث، (وإذا كانت الناحية التاريخية مهمة ولكن يوجد إلى جانبها عرض قانوني آخر)، فيمكن جعل القسم الأول للناحية التاريخية والثاني للعرض القانوني، (وإذا كان للموضوع جانب عملي تطبيقي وآخر نظري أو فلسفي)، فيمكن جعل كل من هذين الجانبين في قسم على حدة، (وإذا تناولت الدراسة نقدا لتطبيق نظام قانوني معين)، فإن شرح هذا النظام وتطبيقه يأتيان في قسم، والنقد والمقترحات لإصلاحه في القسم الثاني..، وهكذا، ويمتاز التقسيم الثنائي لموضوع البحث بدقته ووضوحه وتركيزه على جوانب البحث المتعددة في قسمين، مما يؤدي بالباحث أن يسير في بحثه دون خوف من تشتيت جهوده في بحث موضوعات فرعية تخرج عن الإطار الحقيقي للبحث، وهذا التقسيم شائع في الدراسات القانونية تأثرا بالمنهج الفرنسي في البحث.

أما التقسيم المتعدد للبحث، ففيه يقسم البحث إلى ثلاثة أقسام أو أكثر حسب طبيعة ومقتضيات البحث، ويبدو أن تقسيم البحث إلى أكثر من ثلاثة أقسام أو أبواب، يصلح لتأليف المراجع العامة لأنها تشمل موضوعات مختلفة ومتعددة ولو كانت ترتبط بمادة واحدة، فعلى سبيل المثال (عند تأليف مرجع عام في القانون الإداري، يمكن تقسيمه إلى خمسة أبواب كمايلي: الباب الأول: الوظيفة العامة، الباب الثاني: الضابطة الإدارية، الباب الثالث: القرارات الإدارية، الباب الرابع: العقود الإدارية، الباب الخامس: الاستملاك للمنفعة العامة)، أما في الأطروحة أو الرسالة الجامعية، فالأمر مختلف، حيث أن الباحث يتناول موضوعا واحدا، هو نقطة صغيرة في مادة، محاولا تعميقها إلى ابعد مدى، لذلك يجب تقسيم بحثه تقسيما ثنائيا أو ثلاثيا، بحيث يؤدي كل جزء دوره في نطاق الكل، أي يجب أن يكون بين الأقسام علاقة تكامل وترابط.

ونشير أخيرا إلى أن التقسيم الثنائي يطلق عليه التقسيم اللاتيني، أما التقسيم المتعدد فيطلق عليه التقسيم الأنكلوسكسوني

قسم باب فصل مبحث مطلب فرع غصن بند أولا 1...

وهناك مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها عند إجراء التقسيم أو التبويب أهمها:

2-1/ الالتزام بالإطار الشكلي في التقسيم

ويخضع هذا الإطار لتقسيم تنازلي يبدأ من الأوسع نطاقا إلى الأضيق نطاقا كما وضحنا سابقا (قسم باب فصل مبحث...، الخ).

2-2/ التسلسل المنطقي

ومعنى هذا الضابط ضرورة ألا تكون جزئيات البحث منعزلة عن بعضها البعض، بل يجب أن تكون مربوطة في سلسلة واحدة، بحيث ترتبط كل جزئية بالجزئية الأخرى، بما يؤدي إلى جعل البحث في مجموعه مثل اللوحة الفنية المتكاملة والمتناسقة في خطوطها وألوانها، وقبل أن ينتقل الباحث من باب إلى باب، أو من فصل إلى فصل، أو من مبحث إلى مبحث، يكون من الملائم أن يمهد للموضوع الذي سيعالجه في الباب أو الفصل أو المبحث اللاحق، حتى لا يشعر القارئ بانقطاع مفاجئ لانسياب الأفكار،

2-3/ اختيار العناوين المختصرة الدالة على موضوع الباب أو الفصل أو المبحث

وضرورة وجود تناسق وتناغم بين عناوين الأبواب والفصول مع بعضها البعض، وبينها وبين العنوان العام للبحث، بحيث تكون عناوين المباحث مثلا مشتقة من عنوان الفصل الذي تتبعه، متفرعة عنه، ودالة بوضوح عليه (من ذلك مثلا بحث عنوانه " مضمون فكرة النظام العام ودورها في مجال الضبط الإداري " يكون مقبولا جعل عنوان الباب الأول: مضمون فكرة النظام العام في مجال الضبط الإداري، وجعل عنوان الفصل الأول: التعريف بالنظام العام كفكرة قانونية، وجعل عنوان المبحث الأول من هذا الفصل: اختلاف الآراء حول الوجود القانوني للنظام العام).

2-4/ الحفاظ على التوازن والتماثل في تقسيمات البحث

ونعني بذلك ضرورة وجود توازن بين أعداد الفصول في كل باب، وأعداد المباحث في كل فصل، وأعداد المطالب في كل مبحث، فتغطية الباحث لأجزاء بحثه يجب أن تكون وافية وكافية، ومن ثم لا يصح أن يهتم الباحث بجزئية من بحثه على حساب جزئية أخرى.

وتحقيق هذا التوازن والتماثل في التقسيم، يتوقف على عدة عوامل منها: نوع وكم المعلومات التي حصلها الباحث، وتوازنه في تغطية كافة جوانب موضوع بحثه قراءة وتفكيرا وتحليلا، ولا شك أن ثراء المادة العلمية يفتح المجال أمام الباحث لظهور أفكار جديدة تساعده على إجراء التوازن المطلوب.

غير أنه يجدر التنبيه إلى أن التوازن المقصود، هو التوازن النسبي وليس التوازن الحسابي بطبيعة الحال، بمعنى أنه لا يشترط أن تأتي الأبواب والفصول والمباحث على مدار البحث كله بنفس عدد الصفحات، بل يجب أن يكون هناك تقاربا في ذلك.

3/ الخاتمة

إذا وصل الباحث إلى نهاية مشواره، كان عليه أن يعطي بيانا مركزا عن بحثه، يلخص فيه النتائج التي توصل إليها في بحثه، والتوصيات والمقترحات التي يرى ضرورة الأخذ بها[1] ويجب أن تكون الخاتمة قصيرة فلا تتجاوز بضع صفحات، وإذا كان يسمح بإطالة المقدمة إلى بضع عشرة صفحة، فليس الأمر كذلك بالنسبة للخاتمة.

ويجدر بالباحث أن يوجه عناية فائقة للمقدمة والخاتمة، لأن البعض يفضل أخذ فكرة عامة عن بحث أو كتاب بقراءة مقدمته وخاتمته، والارتباط بينهما ينشأ من كون المقدمة طرح للمشكلة والخاتمة عرض لحلها، ويجب ألا تحتوي الخاتمة على تقسيمات داخلية أو عناوين جزئية، بل مجرد فقرات متتالية، توضح موقف الباحث ووجهة نظره من مشكلة البحث، بما يثري البحث ويرفع من قيمته، ويفتح الباب للنقاش من جديد.

ثالثا: تعديل الخطة أو التبويب

إن تعديل خطة البحث وتبويبه من الأمور الشائعة في عالم إعداد البحوث العلمية، ذلك أن الباحث قد تدفعه ظروف معينة إلى التسرع في إعداد خطة للبحث، يسير على هديها في تجميع مادته العلمية، وقراءاته حول موضوعه، غير أنه مع تقدم الباحث في قراءاته وإطلاعه على المراجع وما تحويه من معلومات، قد تطرأ أمامه عناصر وأفكار جديدة جديرة بالبحث والدراسة والتحليل، كما قد يتبين له أن هناك عناصر ومسائل ضئيلة الأهمية، أو غير منتجة في خدمة غرض بحثه، بحيث يكون من الملائم إهمالها أو تعديلها، وهنا يكون على الباحث أن يعدل خطة البحث بما يتماشى مع الموقف الأخير.

وتجدر الإشارة إلى أن تعديل الخطة وإعادة تبويب المادة العلمية للبحث إن كان جائزا، إلا أنه يجب ألا يمس جوهر الموضوع الذي اختاره الباحث للدراسة، وإلا كنا بصدد موضوع جديد، تترتب عليه نتائج علمية وإجرائية إن كان البحث مسجلا لنيل درجة علمية في أحد الكليات الجامعية، وتفاديا لهذا الاحتمال الأخير، تجري معظم الجهات الأكاديمية (ومن ذلك مثلا كلية الحقوق بجامعة دمشق) على عقد جلسة " سيمينار " للباحث، لمناقشته حول مختلف جوانب خطة بحثه للوقوف على مدى إلمامه بالموضوع، والمنهج الذي سيتبعه، والنتائج المتوقعة لبحثه، وعلى ضوء تلك المناقشة قد يضطر الباحث إلى إدخال التعديلات الضرورية على خطة بحثه وتبويبه.

[1] – يعتقد الكثير من الباحثين أن الخاتمة هي تلخيص وعرض لخطة البحث وللموضوعات المدرجة في الفهرس النهائي، وهذا اعتقاد خاطئ، لأنه يجب قصر موضوع الخاتمة على عرض ما توصل إليه الباحث من نتائج، إضافة لما يقدمه من حلول واقتراحات لحل المشكلات التي يثيرها موضوع البحث.

الفصل الثالث

أدوات البحث العلمي

الفصل الثالث: أدوات البحث العلمي

إن العملية البحثية لا تتأسس على العفوية أو القراءات الانطباعية، بل تستند إلى حزمة من الأدوات والوسائل التقنية والمنهجية التي يستعين بها الباحث لتفكيك الظاهرة الإشكالية، واستيقاء المادة العلمية، وتجميع البيانات والمعطيات القانونية والتشريعية المرتبطة بمحل الدراسة، وتمثل "المصادر والمراجع" بمختلف تصنيفاتها البيئة الوثائقية والوعاء المعرفي الأساسي الذي يستقي منه الباحث مادته العلمية لبناء صرحه الأكاديمي.

وتجدر الإشارة إلى أن التميز الأكاديمي لا يتوقف عند مجرد التجميع الكمي والآلي لهذه الأدوات، بل يتوقف بالدرجة الأولى على كفاءة الباحث الوظيفية وقدرته الفنية على الفهم، والتحليل، والتمحيص، والمقارنة بأسلوب نقدي متزن، فالأدوات البحثية في ميدان القانون العام تتطلب دقة متناهية في التمييز بين النص التشريعي الأصيل، والآراء الفقهية التفسيرية، والاجتهادات القضائية الصادرة عن الجهات المقومة للعمل الإداري (كالمحكمة العليا ومجلس الدولة).

وتأسيسا على مقتضيات المسار الإجرائي والعملي للبحث الأكاديمي، ومن أجل تمكين طلبة الحقوق من التحكم في هذه الأدوات وفق تسلسلها الزمني والميداني، سنقسم دراسة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة ومترابطة على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** حصر وتصنيف المصادر والمراجع المتصلة بالبحث العلمي.
- **المبحث الثاني:** الآليات المنهجية لجمع المعلومات والبيانات (القراءة والتخزين).
- **المبحث الثالث:** القواعد الأكاديمية لتدوين وتوثيق المعلومات والبيانات.

المبحث الأول: حصر المصادر والمراجع المتصلة بالبحث

يتأسس مسار البحث العلمي على تتابع خطواته الإجرائية؛ فبمجرد صياغة إشكالية الموضوع وضبط خطته المبدئية، ينتقل الباحث إلى مرحلة حاسمة مغايرة تماما للقراءات الاستطلاعية السريعة التي رافقت اختيار العنوان، وتتمثل هذه المرحلة في "الحصر البيبليوغرافي الشامل والدقيق" لجميع الأوعية المعرفية والوثائق القانونية ذات الصلة المباشرة بمحل الدراسة.

تتسم هذه الخطوة بالصعوبة والتعقيد؛ إذ تفرض على الباحث النزول الميداني والافتراضي إلى فضاءات ومستودعات المعرفة، والتنقيب في أمهات الكتب والدوريات لاستخراج المادة الأولية والداتا القانونية التي ستبنى عليها فرضيات البحث، ويظل الانضباط العلمي والمنهجي للبحث، وسلامة النتائج التي يخلص إليها، رهينا بمدى دقة، وحداثة، وأصالة هذه الأدوات المستعان بها.

وللإحاطة بالآليات الإجرائية الكفيلة بحصر هذه المادة العلمية وتصنيفها، سنقسم دراسة هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية على النحو الآتي:

المطلب الأول: المكتبة وكيفية الاستفادة منها

تشكل المكتبة بمختلف أشكالها التقليدية والرقمية المؤسسة الحيوية الكبرى والمآل الأساسي الذي لا غنى عنه لأي باحث أكاديمي، فالاهتمام برصيد المكتبات وتطوير الأنظمة الفنية والخدماتية للعاملين فيها يمثل المدخل الطبيعي لترقية جودة التكوين والبحث العلمي في الحرم الجامعي، حتى أضحى "علم المكتبات والمعلومات" تخصصا قائما بذاته، يخضع لقواعد تقنية دقيقة تدرس علميا لتسهيل إدارة واسترجاع المعلومات.

إن ولوج الباحث إلى أروقة المكتبة لاستغلال الذخيرة المعرفية والكنوز القانونية التي تحتويها، ليس مجرد عملية دخول عفوية، بل هو سلوك إجرائي يخضع لمنظومة من القواعد الفنية، والآداب الأخلاقية، والمهارات المنهجية التي تضمن تعظيم الاستفادة من الوقت والجهد، وهو ما سنفصله من خلال المرتكزات الآتية:

أولا: آداب التعامل مع المكتبة:

ونقصد هنا الآداب التي يجب على الباحث التحلي بها حين التعامل مع المكتبة بكافة عناصرها، سواء كان هذا التعامل مع المكان وما يضمه من أثاث، أو مع العاملين في المكتبة، أو مع ما تحويه من كتب ومراجع، وذلك على النحو التالي:

1/ آداب التعامل مع المكتبة كمكان

يتميز المكان المخصص للمكتبة بقدسية يجب ألا يسمح لأحد أن ينتهكها، فلا يجوز رفع الصوت فيها حتى لا يتشتت ذهن المترددين عليها، ويجب إغلاق الهاتف الخليوي قبل ارتياد المكتبة حتى لا يسبب رنينه أي إزعاج لرواد المكتبة.

ولا يجوز بأي حال من الأحوال التعامل مع المكان باستهتار، أو جلب المأكولات والمشروبات إليها، فالمكتبة ليست صالة طعام أو مكان للحديث والمسامرة بين روادها، وإنما هي مكان للبحث والعلم والإطلاع.

2/ آداب التعامل مع العاملين في المكتبة:

يقوم على المكتبة هيكل إداري وفني مدرب على التعامل مع الباحثين ومع الكتب، وهم من الحاصلين على مؤهلات جامعية في علوم المكتبات، وهم بحسب تكوينهم وعلمهم وثقافتهم في علم الوثائق والمكتبات، يكونون على إلمام تام بكل ما يتعلق بأماكن تواجد الكتب والمراجع ونظام فهرستها.

وبالعلاقات الطيبة مع العاملين والقائمين على شؤون المكتبة، يستطيع الباحث أن يتخطى العديد من الصعوبات المتعلقة بالعثور على المراجع والمصادر التي تهمه، ويمكنه الوصول إلى المعلومات التي يبتغيها بأيسر السبل وفي وقت قصير.

3/ آداب التعامل مع الكتاب

يمثل الكتاب بما يحتويه من معلومات وبيانات ثروة حقيقية تتوارثها الأجيال وينتفع بها الباحثون على مر العصور والأزمان، لذلك فإن التعامل مع الكتاب تحكمه آداب يجب الالتزام بها، ومن أهم هذه الآداب:

- الحفاظ عليه وعدم تعريضه للتلف، أو انتزاع أي جزء من صفحاته، أو التأثير على متانة تغليفه، وتماسك ملازمه.
- عدم التأشير بالقلم على صفحاته، أو وضع أية علامات أو تسويد يشوهه، فيجب أن يتركه بعد قضاء مأربه منه، وكأنه لم يطلع عليه.

وإذا كانت هذه الآداب لازمة للتعامل مع أي كتاب، فإنها بالنسبة للكتب والمراجع القانونية ألزم وأولى، ذلك أن دراسة الطالب بكليات الحقوق تهتم بالكليات والقواعد الأساسية، ومن ثم تمثل الكتب الدراسية الجامعية إطلالة مهمة على العلوم القانونية، بحيث تضيف إلى بعضها البعض ليترابط التكوين القانوني للطالب في سنوات الدراسة، فإذا ما انتهى من السنة الرابعة فإنه يكون قد اكتمل له البناء القانوني الذي يمكنه من التعامل مع النص القانوني في أي قانون حتى ولو لم يدرسه في دراسته بالكلية.

ومن هنا كان مهما بالنسبة لطالب الحقوق أن يحتفظ بالكتب التي يدرسها لكي يرجع إليها لكي تساعده على التذكر، ومعرفة ما سبق دراسته في عام سابق حتى تسهل عليه الدراسة في الأعوام المقبلة، وذلك لأن دراسة القانون هي دراسة تراكمية تبدأ من دراسة الأصول والقواعد العامة لتنتهي عند دراسة الفروع والحالات الخاصة.

ثانيا: الاستفادة من المكتبة

تبدأ رحلة الباحث في المكتبة عبر ثلاث خطوات: تبدأ بطلب الكتاب والحصول عليه، ثم الاستفادة منه على الوجه المناسب، وأخيرا رد الكتاب إلى مكانه مرة أخرى.

وترتبط هذه الخطوات بكيفية ترتيب وتنظيم الكتب داخل المكتبة، وحتى تتضح هذه النقطة فلا بد من دراسة أمرين أساسيين:

1/ الفهرسة وأنواعها

من المفيد أن نورد هنا بعض المعلومات عن نظام الفهارس أو (الببليوجرافيا) [1]، باعتباره المدخل لعملية حصر المصادر والمراجع، ولتزويد الباحث بالمعلومات والمهارات اللازمة لمساعدته في جمع وحصر مصادر ومراجع بحثه، والفهرسة هي علم رصد ووصف الكتب، وعرض المطبوعات التي تنشر في مجالات المعرفة المختلفة، مع إعطاء فكرة موجزة عنها، سواء تعلق الأمر بكتاب أو رسائل جامعية.

والفهرسة التي عرفت منذ القديم هي الفهرسة اليدوية، حيث تدون عناوين الكتب والمصنفات على بطاقة من الورق المقوى مربعة أو مستطيلة الشكل، وفقا للترتيب الهجائي (لأسماء المؤلفين أو لعنوان الكتاب أو لرؤوس الموضوعات)، وتوضع تلك البطاقات في أدراج ثلاثة مرتبة ترتيبا هجائيا، يطلع عليها الباحث للوصول إلى المصادر والمراجع المتعلقة ببحثه.

غير أنه مع التقدم في الوسائل العلمية والتعليمية وظهور الكمبيوتر، صارت الفهرسة الكترونية، حيث يتم تغذية برامج الكمبيوتر بالمعلومات والبيانات الخاصة بالمرجع والمادة العلمية التي يحتويها، مرتبة هجائيا، ويكون من السهولة استدعاؤها.

والفهرسة أنواع ثلاثة[2]:

---

[1]– استخدمت كلمة ببليوجرافيا Bibliography منذ القدم للدلالة على كل ما يتصل بصناعة الكتب، من حيث تأليفها ونسخها وتيسير الإفادة منها.

غير أن الببليوجرافيا قد تحدد مفهومها في القرن التاسع عشر، فصارت تعني "الكتابة عن الكتب"، أي تجميع مواد الإنتاج الفكري المستخدمة في الإعلام والتعلم والبحث، سواء كانت هذه المواد مخطوطة أو مطبوعة مسموعة أو مرئية في قوائم ذات نظام موحد تربط بين موادها صفة مشتركة ويحكمها غرض معين كأن تكون حول شخص أو موضوع، زمان أو مكان، بشكل عام أو محدد وصار الببليوجرافي هو من يصنع هذا العمل.

والببليوجرافيات تقدم خدمة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للبحث بصفة عامة، وبالنسبة للبحث الوثائقي بصفة خاصة، ذلك لأن الببليوجرافيا تجمع كل الأعمال المتصلة بموضوع معين، وبالتالي فإنها تختصر الوقت الذي يبذله الباحثون في التعرف على ما نشر في مجال دراستهم، فالمعلومات المتوفرة عن موضوع معين تحدد إلى حد كبير، مسار البحث والمشكلة التي يمكن أن يعالجها الباحث، فضلا عن درجة أصالة البحث ونوعيته ومستواه...

أنظر: أحمد بدر، المرجع السابق، ص: 213 وما بعدها

[2]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 89 وما بعدها

– جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 115 وما بعدها.

1-1/ الفهرسة الوصفية

وفيها يتم تحديد معالم المرجع ببعض البيانات الوصفية الخارجية، التي تيسر على الباحث عملية العثور على الكتاب أو المرجع، وقد تستند تلك البيانات إلى:

- اسم المؤلف، حيث يدرج اسم المؤلف في بطاقة الفهرس، وترتب المراجع ترتيبا هجائيا، وتوضع البطاقات في أدراج، ويكون مفتاح البحث عن المرجع اسم المؤلف.
- عنوان المرجع، حيث يدرج اسم المرجع أو الكتاب في البطاقة المذكورة، وترتب هجائيا، ويكون مفتاح البحث عن المرجع عنوانه.
- موضوع المرجع، حيث يدرج موضوع المادة العلمية التي بين دفتي المرجع في البطاقة، وترتب البطاقات هجائيا، ويكون مفتاح البحث عن المرجع موضوعه.

1-2/ الفهرسة الموضوعية

وفيها يتم تحديد معالم المرجع عن طريق تدوين مدخل الموضوع العام، ثم الموضوعات الفرعية الخاصة، وترتب البطاقات هجائيا حسب رؤوس الموضوعات.

1-3/ الفهرسة القاموسية

وهي تجمع كلا النوعين السابقين، وتزيد عليها، حيث تتضمن بطاقة الفهرس عنوان الكتاب، واسم المؤلف، وموضوع المادة العلمية للكتاب، وفضلا عن ذلك يمكن تجميع أعمال المؤلف الواحد وجردها، أو موضوع واحد لعدة مؤلفين.

ثالثا: كيفية البحث عن المراجع:

يتم البحث عن المراجع إما:

- بالرجوع إلى الفهارس الهجائية بأنواعها التي ذكرناها، حيث أن كل فهرس مدون في بطاقات معدة في مجموعات ثلاث من الأدراج، وما على الباحث إلا أن يقلب البطاقات حتى يعثر على البطاقة التي تحمل اسم المرجع والمبين فيها رقمه، والمجموعة التي تدل على مكان وجوده بالمكان المحفوظ فيه، ويطلب من أمين المكتبة استخراجه للإطلاع عليه.
- بالرجوع إلى أرفف المكتبة والبحث عن المرجع، وهذا يستلزم أن يكون الباحث على دراية بنظام تصنيف المراجع وتوزيعها على الأرفف.

المطلب الثاني الكمبيوتر والإنترنت وكيفية الاستفادة منهما

من المسلم به أن المكتبة رغم أهميتها البالغة، إلا أنها لم تعد هي المصدر الوحيد والأساسي للحصول على المعلومات والبيانات، فقد أدى ظهور الحاسب الآلي بشكله الحالي إلى ثروة هائلة وقدرة كبيرة في ترتيب وتنظيم المعلومات، ذلك أن وجود الحاسب الآلي يعد أحد ملامح وسمات القرن الماضي، وخلال فترة زمنية قصيرة أثر هذا الجهاز بشكل واضح في العديد من الأنشطة والفعاليات الإنسانية.

فمثلا أسهم الحاسب في التحكم بالطائرات والآليات الأخرى، واستخدم كأداة لفحص المرضى والتنبؤ بالأحوال الجوية، وفي عرض وتمثيل وتحليل البيانات والمعلومات بمختلف أشكالها، ولذلك أصبحت المكتبات الحديثة تعتمد بصفة أساسية على الكمبيوتر، في حفظ وتخزين المعلومات والبيانات التي يمكن أن يرجع إليها بسهولة، فالكمبيوتر يمثل بنكا للمعلومات التي يمكن الرجوع إليها بسهولة ويسر عن طرق مفاتيح معينة لا تخرج عن كونها كلمات أو أرقام أو مصطلحات محددة.

ولقد مهد جهاز الكمبيوتر الطريق نحو تطور أكبر، وقد تمثل هذا التطور في الانترنت الذي أصبحت معه وسائل الاتصال أكثر يسرا وسهولة، فعن طريقه يستطيع الباحث أن يزور أي مكتبة في العالم ويطلع على ما فيها من مصادر ومراجع وهو جالس في مكتبه أو منزله.

وسوف نقوم بدراسة هذا المطلب من خلال تناول أمرين أساسيين كمايلي:

أولا: الحاسب الآلي (الكمبيوتر)

مثل اختراع الحاسب الآلي ثورة حقيقية في المعلومات والبيانات سواء في طريقة تخزينها أم في استرجاعها للانتفاع بها، وأصبح هذا الجهاز الصغير يستطيع تخزين معلومات وبيانات لا حصر لها، وقد أفاد العلوم جميعا سواء كانت نظرية أم تطبيقية.

وتتعدد استخدامات الكمبيوتر في خدمة البحث العلمي:

- **فمن ناحية أولى:** أصبحت المكتبات تستخدم الفهرسة بالكمبيوتر، وفي هذه الحالة يسهل الرجوع إلى المراجع والكتب التي تحتويها المكتبة، ولا شك أن الفهرسة عن طريق الكمبيوتر تسهل مهمة الباحث وتوفر الوقت والجهد فضلا عن سهولة حفظها.
- **ومن ناحية ثانية:** فإن الكمبيوتر يستطيع تخزين مجموعة هائلة من المعلومات والبيانات، بحيث أنه يحتوي مجموعة كبيرة من الكتب والمراجع عن طريق التخزين، ولذلك أطلق عليه بنك للمعلومات.

ولقد سهلت أجهزة الكمبيوتر عملية البحث العلمي ووفرت الوقت والجهد على الباحثين في جمع المادة العلمية، سواء تعلقت بأمهات الكتب والمراجع، أم بالأحكام القضائية في كل التخصصات، أم بحصر القوانين والتشريعات التي صدرت في الدولة وفي كل المجالات.

وقد حرصت المكتبات العامة على إدخال الكمبيوتر فيها، ومنها مكتبة الأسد بدمشق، ومكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ومكتبة مجلس الشعب المصري، وتتضمن هذه المكتبات بنوك معلومات وفهارس على الكمبيوتر لمحتويات المكتبة[1].

وتتميز شبكة المعلومات على الكمبيوتر بوجود قاعدة بيانات مفصلة بحيث يستطيع الباحث أن يصل إلى طلبه بسرعة وفي وقت قياسي، وعن طريق قاعدة البيانات هذه يستطيع الباحث أن يحدد طلبه، كأن يطلب الأحكام التي صدرت عن المحكمة الدستورية العليا بخصوص الرقابة على دستورية القوانين، أو في الطعون الانتخابية وغيرها، وتتميز الفهرسة عن طريق الحاسب الآلي بسهولة الرجوع إليها، فضلا عن احتوائها لكافة بيانات الكتاب بصورة لا يمكن أن توفرها الفهرسة التقليدية، على أن ذلك لا يعني أن الفهرسة عن طريق الحاسب تغني عن الفهرسة التقليدية، بل يجب الجمع بينهما في المكتبة الواحدة.

وتتكون الفهرسة عن طريق الكمبيوتر من مجموعة بيانات تشمل رقم للكتاب أو مجموعة أرقام إن كان يوجد له نسخ متعددة، ثم رقم التصنيف، وتاريخ دخول الكتاب إلى المكتبة، واسم المكتبة، والرقم الدولي، وعنوان الكتاب الرئيسي وعناوينه الفرعية، واسم مؤلفه، ثم رؤوس الموضوعات التي يحتويها وكل البيانات الخاصة بنشر الكتاب وطبعه وكيفية التعامل معه داخل المكتبة، وهل يسمح بإعارته أم لا؟ وهل يسمح بتصويره أم لا؟

- **ومن ناحية ثالثة:** فإن الكمبيوتر قد مثل تطورا مهما في كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية، سواء من حيث توفير الوقت والجهد، أم من حيث الجودة وتنسيق الكتابة وشكلها، فقد مكن الكمبيوتر من الكتابة باختيار نوع الخط الذي نرغب به مع توفير التشكيل اللازم ضبطا للمعنى، فضلا عن تمكين الباحث من إجراء التعديلات الضرورية بيسر وسهولة، وكذلك حفظ البحث ضمن جهاز الكمبيوتر من أجل سهولة الإطلاع عليه في أي لحظة[2]

---

[1]- الفهرسة إما أن تكون باستخدام فهرس المؤلف Author index أو فهرس الموضوع Subject index أو فهرس الناشـــــر Publisher index أو أي وسيلة يسهل بها الرجوع إلى الكتاب.

[2]- ينصح كل باحث أن يتعلم كيفية التعامل مع جهاز الكمبيوتر، لأنه سيحتاج هذا الجهاز طيلة مشواره البحثي منذ اختيار الموضوع وحتى إخراج البحث في صورته النهائية، ويستطيع الباحث المبتدئ أن يتبع دورات تدريبية للتعامل مع الحاسب الآلي وبرامجه المختلفة، لأن هذا الأمر سيسهل له مهمته البحثية ويساعده على إنجازها في الوقت المحدد ويوفر عليه الوقت والجهد ومن الأفضل أن يقوم الباحث بكتابة بحثه بنفسه ويحفظه على جهازه الشخصي، كي يستطيع الرجوع إليه كلما أراد وأن يجري ما يراه ضروريا من تعديلات سواء بالإضافة أو الحذف، ويجب أن يحفظ البحث على قرص الكتروني كإجراء احتياطي خوفا من حدوث أي خلل في جهاز الكمبيوتر يتسبب في ضياع نسخة البحث المحفوظة على الحاسب.

ثانيا: الانترنت

الانترنت أو شبكة المعلومات الدولية هي شبكة للاتصالات الدولية عبر الكمبيوتر، يتداول فيها معلومات وبيانات لا حصر لها، وقد أدت هذه الشبكة إلى توفير وقت وجهد الباحثين، حيث يستطيع الباحث أن يذهب إلى أقصى مكان في العالم وهو جالس في بيته، يتلقى المعلومات ويشارك في صنعها ويتداولها مع الآخرين في شتى بقاع المعمورة في دقائق معدودة.

وعلى ذلك فإن شبكة الانترنت أصبحت وسيلة من أفضل الوسائل الحديثة للتعلم الذاتي حيث يمكن عن طريقه الإطلاع على أحدث ما وصل إليه العلم في مختلف المجالات، كما يمكن أن تستخدم في التعليم وبصفة خاصة التعليم عن بعد، ويستخدم كذلك في البحث العلمي[1].

وقد نشأت هذه الشبكة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من القرن الماضي، لخدمة عمليات القوات المسلحة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، ولما انهار الإتحاد السوفييتي وزال خطره عن الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا، انفتحت هذه الشبكة على الأغراض المدنية واتسع مجالها بصورة كبيرة، وأصبح يشارك فيها الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الخاصة، وتم ربطها بعدد هائل من أجهزة الحاسب الآلي في جميع أنحاء العالم، وعن طريقها يستطيع الإنسان أن يتبادل المعلومات والبيانات بلغات متعددة وفي أي وقت[2]،

وتتعدد المواقع التي تزخر بكنوز من المعلومات السياسية والاقتصادية والقانونية اللازمة للباحث لإعداد وإتمام بحثه، وتتميز هذه المعلومات والبيانات بالدقة والحداثة، مما يشكل إسهاما مهما في ثراء البحوث التي تكتب بالاستناد إليها، ويتم تجديد المعلومات الواردة في المواقع الالكترونية دوريا، حتى تتماشى مع آخر ما توصل إليه العلم الحديث من نتائج ونظريات، وحتى تتحقق الفائدة العلمية المرجوة منها.

المطلب الثالث: أنواع المصادر والمراجع

لا تقف الأوعية البيبليوغرافية والوثائقية في حقل القانون العام على درجة واحدة من القيمة العلمية أو الحجية القانونية، بل تتنوع وتتعدد تبعا لطبيعة المادة المعرفية التي تحويها، والجهة الصادرة عنها، ومدى اتصالها المباشر بالظاهرة الإشكالية محل الدراسة، وإن قدرة باحث القانون على فرز وتصنيف هذه الأوعية تعكس مدى تملكه للحس المنهجي والملكة القانونية التي تمكنه من ترجيح رأي فقهي على آخر، أو الاستناد إلى قاعدة قانونية ذات مرتبة تدرجية أعلى.

---

[1]– من الجامعات التي تعتمد أسلوب التعليم عن بعد عن طريق شبكة الانترنت، الجامعة الافتراضية السورية، حيث يستطيع الطالب الحصول على المعارف والعلوم المختلفة من خلال دخوله إلى موقع الجامعة الالكتروني عبر شبكة الانترنت.

[2]– صلاح الدين فوزي، المرجع السابق، ص: 127 وما بعدها.

ولمزيد من التفاصيل حول شبكة الانترنت:

– **أنظر:** جمال أبو طالب، **تعلم الانترنت**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2001، ص: 115 وما بعدها.

وتأسيسا على مقتضيات التقسيم الأكاديمي، يمكننا تصنيف المصادر والمراجع التي يستقي منها الباحث المادة العلمية لموضوع بحثه إلى عدة مستويات وأنواع جوهرية، نبسطها على النحو الآتي:

أولا: المؤلفات العامة والمتخصصة

تشكل الكتب والمؤلفات الفقهية الركيزة الأساسية والنواة الصلبة لأي بحث قانوني، وبموجبها يستوعب الباحث النظريات والمبادئ الكبرى المؤطرة للمنازعات أو التنظيم الإداري، وتنقسم هذه المؤلفات إجرائيا إلى:

1/ المؤلفات العامة

تتمثل المراجع العامة في الكتب التي تتناول فرعا من فروع علم معين، وتعتبر هذه المؤلفات ضرورية للباحث، كونها تجديد للعلم وتحديث له باستمرار، وفي مجال الدراسات القانونية تتبدى أهمية هذه المؤلفات في كونها المدارس العلمية التي يتأسس عليها بنيان الطالب الدارس في كليات الحقوق، كما تتميز عن الرسائل بأنها وإن لم تمثل دراسة متخصصة لموضوع بعينه، إلا أنها دراسة جامعة لباب من أبواب العلم أو نظرية متكاملة من نظرياته، من ذلك مثلا كتب القانون الإداري وكتب القانون الجنائي في قسميه العام والخاص وكتب أصول المحاكمات الجزائية.

ولو عدنا إلى مؤلف عام حول القانون الدستوري والنظم السياسية مثلا لوجدناه يتناول تعريف الدستور، أساليب نشأة الدساتير، أنواع الدساتير، رقابة دستورية القوانين، تعريف الدولة وتحديد أركانها، سيادة الدولة، أشكال الدول، تنظيم السلطة في الدولة، وظائف الدولة، الأنظمة السياسية المعاصرة (النظام الرئاسي النظام البرلماني النظام شبه الرئاسي).

وتتميز المؤلفات العامة في أغلب الأحيان بثبات الموضوعات التي تعالجها، وهي تعبر في نهاية الأمر عن مجموعة من الخبرات المتراكمة التي تزداد نضجا يوما بعد يوم حتى تنتهي إلى أن تصبح مرجعا عاما يفيد جمهور الباحثين

وتعتبر المؤلفات العامة هي المعين الذي لا ينضب الذي يلجأ إليه الباحثون لفهم الموضوع ومعرفة حدوده وبيان أهميته[1].

[1]– من المفيد في هذا النطاق أن نميز بين المؤلفات العامة التي تلتزم بالأطر العلمية ولا سيما ما تعلق منها بذكر مراجع الدراسة ووجود إشارات لها في صفحات الدراسة تبين حدود الاقتباس، وإسناد الآراء الواردة فيها، وبين تلك التي تخلو من ذلك، فالنوع الأول هو الذي يعد مصدرا ومرجعا يعتد به، أما الكتب التي تأتي في صورة مذكرات دون مراجع أو دون الالتزام بالأطر والأشكال الأساسية للبحث، فإن الرجوع إليها لا يخلو من مخاطرة، ولا يشفع للباحث التعلل بها، فواجب عليه أن يتحقق من كل المعلومات والبيانات التي يستخدمها في بحثه.

2/ المؤلفات المتخصصة

وهذه الطائفة من المؤلفات يكون موضوعها مخصصا لنقطة بحث واحدة، مثال ذلك: المؤلف الذي يتناول موضوع " دعوى الإلغاء" أو مؤلف " وقف تنفيذ القرارات الإدارية" أو مؤلف " الرقابة القضائية على أعمال الإدارة "....الخ.

وتأتي خصوصية هذه المؤلفات من أنها أبحاث متخصصة في جزئية محددة من موضوع معين، وأن القائم بها باحث محترف، ومن ثم فإنها أكثر دقة وإفادة بالنسبة للباحث، من عدة نواح:

فمنهجها العلمي يكون أكثر انضباطا، فضلا عن حداثة مراجعها ودقتها، وبالتالي فهي تقدم مادة أولية ثرية للباحث، يمكنه الإفادة منها في بحثه.

3/ **الرسائل العلمية:**

إلى جانب المؤلفات العامة والمؤلفات المتخصصة، من المفيد أن يحصر الباحث الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) التي على صلة بموضوع بحثه.

والرسالة هي أطروحة يتقدم بها الباحث في موضوع معين إلى إحدى الكليات الجامعية التي يسمح نظامها بمنح الدرجات العلمية، وتمثل الرسالة العلمية في الغالب الخطوة الأولى للباحث الذي يمتهن البحث العلمي مهنة ووظيفة كأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومعاهد البحوث، ومن هنا تأتي أهميتها الفائقة في أنها بحث متعمق في موضوع محدد، ويجب أن تتميز بالأصالة والابتكار والوصول إلى نتائج محددة تقبلها لجنة الحكم والمناقشة التي تشكل باقتراح القسم العلمي المتخصص وموافقة مجلس الكلية على الوجه الذي تنظمه اللائحة الداخلية للكلية المقدم إليها الرسالة.

وتتميز الرسالة كمصدر أو مرجع للباحث بغزارة المعلومات والبيانات، إذ أنها تمثل ثمرة جهد كبير، كما أنها تمد الباحث بمجموعة كبيرة من المراجع المتنوعة والمتعددة من كافة الأنواع (كتب، رسائل، مقالات، أحكام..،) الخ.

وقد يوجد في مكتبة كل كلية، قسم خاص بالرسائل العلمية، يتم فيه تصنيف تلك الرسائل وفهرستها وفق نظم الفهارس التي ذكرناها[1].

[1]– ومن ذلك مثلا مكتبة كلية الحقوق بجامعة عين شمس، ومكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، حيث يوجد في هاتين المكتبتين قسم خاص لرسائل الماجستير والدكتوراه، يضم مئات الرسائل الجامعية، ويستطيع الباحث الإطلاع عليها والإفادة منها.

ثانيا: الدوريات والموسوعات

تمثل الدوريات والموسوعات أوعية بيبليوغرافية وثائقية ذات طبيعة متميزة، تمنح الباحثين في حقل القانون إحاطة مزدوجة؛ تجمع بين التتبع الفوري لآخر ما جاد به الفقه والتشريع والقضاء، وبين البناء المعرفي التجميعي الشامل، ونبسطهما منهجيا على النحو الآتي:

1/ الدوريات

لا غنى لأي باحث، لا سيما في مجال الدراسات والبحوث القانونية، عن الإطلاع على الدوريات العلمية التي تنشر البحوث والدراسات والمقالات، والتعليقات على أحكام القضاء ونصوص القوانين وغيرها.

والدوريات عبارة عن مجلات لنشر البحوث العلمية، تصدر بشكل دوري في أعداد متتابعة: سنوية أو نصف سنوية، أو فصلية.، وتتضمن هذه الدوريات العديد من المقالات المتخصصة والتي تخضع قبل نشرها للتحكيم العلمي من قبل أساتذة متخصصين، بغرض إجازة نشرها من عدمه.

ومن أمثلة الدوريات القانونية الشهيرة نذكر:

- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة عين شمس.
- مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة.
- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة المنصورة.
- مجلة مصر المعاصرة التي تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- المجلة الجنائية القومية التي يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة.
- مجلة الحقوق التي تصدرها جامعة الكويت.
- مجلة المحامون التي تصدرها نقابة المحامين في الجمهورية العربية السورية.

2/ الموسوعات ودوائر المعارف

الموسوعة أو دائرة المعارف Encyclopedia هي مطبوع يتناول بالبحث والدراسة، مختلف موضوعات المعرفة الإنسانية مرتبة هجائيا حسب الموضوعات، ومن الموسوعات المعروفة نذكر:

- دائرة المعارف البريطانية Encyclopedia Britannica
- دائرة المعارف الأمريكية Encyclopedia Americana
- دائرة المعارف الإسلامية

وفي المجال القانوني نذكر موسوعة Dalloz الفرنسية وهي أقرب ما تكون إلى مجموعة من الموسوعات المتخصصة، حيث توجد مجلدات منفصلة للقانون الدولي، الجنائي، الدستوري، الإداري، الشركات....الخ.

ثالثا: أعمال المؤتمرات والتقارير والنشرات

تعتبر أعمال المؤتمرات من المصادر المهمة التي يستعان بها في إعداد البحوث القانونية، خاصة المؤتمرات التي تنظمها الهيئات الأكاديمية كأعمال المؤتمرات السنوية لكليات الحقوق.

كذلك تصدر عن الهيئات العلمية والمنظمات الدولية العديد من التقارير والنشرات، التي تتضمن الجديد والحديث من المعلومات والإحصائيات مثل: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي للبنك الدولي، التقرير الإستراتيجي العربي الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة.

رابعا: أحكام القضاء

تعد أحكام القضاء مصدرا أساسيا من مصادر البحث القانوني، ويمكن الاستعانة بهذه الأحكام لتوضيح السياسة القضائية والحلول التي ابتدعها القضاء في موضوعات معينة.

ولأهمية الأحكام القضائية في البحث القانوني، يتم نشر هذه الأحكام في مجموعات من أجل تيسير الإطلاع عليها والإفادة منها.

ومن أهم هذه المجموعات في مصر:

- مجموعة الفتاوى التي تصدرها الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ويشرف عليها المكتب الفني لمجلس الدولة.
- مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا ويشرف عليها المكتب الفني للمحكمة.
- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري.
- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا.
- مجموعة أحكام محكمة النقض في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية، وكذلك في المواد الجنائية.

وفي سوريا:

- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض، مجموعة اجتهادات مجلس الدولة السوري.

ويمكن الرجوع إلى أحكام القضاء غير المنشورة، وقد تكون على جانب كبير من الأهمية في تزويد الباحث بما يحتاجه من معلومات تفيده في موضوع بحثه.

خامسا: معاجم اللغة والقواميس

تحتوي القواميس ومعاجم اللغة على معلومات وبيانات هامة، فضلا عن تزويدها الباحث بمفهوم المصطلحات والكلمات والمفردات.

والقواميس والمعاجم قد تكون موسوعية تذكر المصطلح وتعرفه، وقد تكون لغوية تحوي معلومات عن أجزاء الكلمة من ناحية اشتقاقها، وأصلها التاريخي، ثم تعريفها، وإعطاء جميع معانيها ومفاهيمها، ثم عرض مرادفات الكلمة وأضدادها، والاستخدام اللغوي للكلمة،

وفي اللغة العربية هناك بعض المعاجم الشهيرة أهمها: القاموس المحيط للفيروز آبادي، مختار الصحاح للرازي، لسان العرب المحيط لابن منظور،

وتبين المعاجم معاني الكلمات، وتضبط بنيتها، ومشتقاتها، وللبحث عن معنى كلمة في أي معجم يجب أن ترد الكلمة إلى مفردها إن كانت جمعا فإذا كانت " قوانين " تصبح " قانون "، ويرد الفعل إلى الماضي إن كان مضارعا أو فعل أمر، أو مصدر، وتجرد الكلمة من حروف الزيادة إذا كانت مزيدة.

وفي الكلمات التي بها حروف محذوفة، رد الحرف المحذوف مثل " محام " فيرد الحرف المحذوف وهو الياء، فتصير "محامي".

وإذا كان الفعل مضعّفا فكّ تضعيفه، مثل "شدّ" تصير "شدد"، وعند الحديث عن الكلمة ينظر الباحث إلى أول حرف في الكلمة، ثم الحرف الثاني، ثم الحرف الثالث، وهكذا.

وبالنسبة للقواميس فهي على نوعين:

- **قواميس لغوية عامة**، باللغات الإنكليزية أو الفرنسية أو الإيطالية، مثل: Oxford Dictionary
- **قواميس المصطلحات**، وهي خاصة بالتعريف بالمصطلحات العلمية المتخصصة في علوم الطب، والهندسة، والاجتماع، والقانون، والاقتصاد.

ومن أمثلتها في مجال القانون نذكر:

- القاموس الصادر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بعنوان "**معجم الكويت القانوني إنجليزي فرنسي عربي**" تأليف الدكتور بدر جاسم اليعقوب، طبعة عام 1995.
- القاموس الصادر عن دار الكتاب المصري اللبناني بعنوان "**معجم المصطلحات القانونية فرنسي إنجليزي عربي**" تأليف الدكتور أحمد زكي بدوي، الطبعة الثانية، عام 2003.

وفي ختام حديثنا عن أنواع المصادر والمراجع، نشير إلى أنه كلما ازداد واتسع إطلاع الباحث وقراءاته، كلما اتسعت وازدادت قائمة مراجعه، فالمرجع يشير إلى مراجع، وتلك المراجع تقوده إلى مراجع أخرى، فإذا كان الباحث قد بدأ بثلاثين مرجعا، فإنه سينتهي حتما بما يزيد عن خمسة أضعاف ذلك أو يزيد.

المبحث الثاني: جمع المعلومات والبيانات

بمجرد فراغ الباحث من مرحلة الحصر البيبليوغرافي وتصنيف أوعية المعرفة، ينتقل إجرائيا إلى مرحلة جمع واستيقاء المعلومات والبيانات التي تشكل المادة الحيوية واللبنات الأساسية لبناء متن الدراسة، وتمثل هذه المرحلة الجسر الرابط بين التصميم النظري (الخطة المبدئية) وبين الصياغة الموضوعية النهائية؛ إذ لا يمكن تصور كتابة أكاديمية رصينة دون استيعاب وتمحيص مسبق للمادة العلمية المجموعة.

وإذا كانت القراءة التحليلية للمصنفات الفقهية والنصوص التشريعية تمثل الركيزة الأساسية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، فإن طبيعة بعض الدراسات لاسيما في تخصص القانون العام قد تتطلب الانفتاح على الواقع الإداري العملي لاستيقاء بيانات متممة لا تتيحها المتون النظرية، كالمناشورات الوزارية الداخلية، التقارير الإدارية، والإحصائيات الرسمية للمرافق العامة.

وتأسيسا على هذا التلازم المنهجي بين البعدين النظري والتطبيقي، سنقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين جوهريين: الآليات والوسائل النظرية لجمع المعلومات (القراءة العلمية) من جهة، ومن جهة أخرى الآليات والوسائل الميدانية لجمع المعلومات (أدوات التقصي والجمع الإداري)

المطلب الأول: الوسائل النظرية

تشكل الوسائل النظرية النواة الفكرية الصلبة التي تمنح باحث القانون القدرة على التكييف القانوني السليم للظواهر؛ وهي ترتكز بصفة رئيسية على آلية "القراءة" باعتبارها عملية ذهنية وفنية معقدة، تتجاوز مجرد الاطلاع السطحي أو المسح البصري للكلمات، لتصل إلى مرتبة التفكيك والتحليل والنقد، ونبسط هذه الآلية المنهجية وفق المعايير الأكاديمية الآتية:

أولا: القراءة

تعد القراءة الأداة المنهجية الأولى التي يتدرب من خلالها طالب السنة الثالثة ليسانس على بناء ملكته القانونية؛ فحجم زاد الباحث وعمق تحليله يرتبطان طرديا بنوعية وجودة القراءات التي خاضها قبل الشروع في تحرير المذكرة، وتحكم هذه العملية جملة من الضوابط المنهجية:

1/ المرحلة الأولى القراءة التمهيدية الفهرسية

ويطلق عليها " القراءة الأفقية "، وفيها يمر الباحث سريعا على المراجع والمصادر التي تحت يده للتعرف على الموضوعات ذات الصلة بموضوع بحثه، وفيها يدون الباحث اسم المرجع والباب أو الفصل وموضوعه ورقم الصفحة الذي يتعلق ببحثه.

وعادة ما تكون تلك المرحلة من القراءة في دور المكتبات والوثائق لا سيما بخصوص المراجع والمصادر التي لم تسعف الظروف المادية للباحث أن يقتنيها، فعلى الباحث ارتياد المكتبات العامة أو الخاصة بالجامعات ومراكز البحث العلمي للوقوف على قيمة المراجع التي تضمها.

وأثناء القراءة التمهيدية المتعلقة بتحديد الموضوعات والصفحات المتعلقة بموضوع بحثه من أي مرجع، يستطيع الباحث أن يلجأ إلى صفحة الفهرس العام للمرجع أو الكتاب، للتعرف على ما يخص موضوع بحثه من نقاط.

2/ المرحلة الثانية القراءة المنهجية المتعمقة:

بعد أن يكون الباحث قد وقف على الأجزاء التي تتعلق برسالته في مجموع المصادر التي حصرها، عليه أن يبدأ مشوار القراءة التخصصية الواعية، فيقرأ بتأن وتبحر في كل جزئية، ويتأمل في أبعاد كل معلومة، ويحاول تقييم وتحليل كل ما يقرأه.

وفي هذه المرحلة يبدأ الباحث في تدوين الملاحظات أو الآراء الشخصية سواء على شكل تعقيبات أو تعليقات، وهو مسلك علمي يدل على اندماجه في الموضوع، إلا أن الملاحظات والأفكار الأولى غالبا ما تتسم بالسطحية والضحالة، وذلك بسبب عدم نضوج الباحث نضوجا كاملا وعدم نضوج عناصر الموضوع في ذهنه بالشكل الكافي.

وفي أثناء القراءة المتعمقة، يجب على الباحث ألا يستطرد في قراءة أجزاء لا تتصل بموضوع بحثه من المرجع الذي يطلع عليه، وأن يكون لديه القدرة على التمييز بين المهم والأهم، وينتقي من المعلومات ما هو وثيق الصلة ببحثه بشكل مباشر، وعليه أن يدرك أنه يكتب لجمهور من المتخصصين، فيتحاشى تكديس المعلومات التي على غير صلة ببحثه، لأن ذلك يعتبر حشوا لا فائدة منه.

ويطلق على مرحلة القراءة المنهجية المتعمقة اسم " القراءة الرأسية أو العمودية "، أي يتم قراءة جزئية واحدة من أجزاء البحث في سائر المراجع التي تم الرجوع إليها، ويمكن إجمال متطلبات هذه القراءة في عدة نقاط أهمها[1]:

- **تخصيص وقت كاف،** ومناسب، وهادئ للقراءة، وذلك حسب كم المادة العلمية المطلوب قراءتها.
- **ألا يقرأ الباحث وهو مجهد جسمانيا،** لأن ذلك سيؤثر على قواه العقلية، ويضعف تركيزه الذهني، وسيجعل الاستفادة من القراءة هزيلة.

[1]- صلاح الدين فوزي، المرجع السابق، ص: 141 وما بعدها

- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص: 36 وما بعدها.

- **الاستمرارية**، بمعنى ألا تتخلل قراءة الموضوع الواحد ما يقود لقطع الأفكار، كأن يبدأ في القراءة في يوم ثم يتوقف الباحث لمدة أسبوع ثم يعاود القراءة..، فهذا الأمر يؤدي إلى تشتت الباحث وانقطاع تسلسل أفكاره، وبالتالي يؤثر سلبا على استفادته من قراءاته.
- **القراءة بعناية وتدبر**، أي بعين فاحصة مدققة، بمعنى ألا تكون القراءة سطحية دون تعمق وتوغل في مضامين ما هو مكتوب.
- **يجب البدء بقراءة المراجع القديمة وصولا لأحدثها**، وإن حرص الباحث على الإطلاع على أحدث ما صدر في مضمار بحثه يعني في الحقيقة تفانيه في تقديم رسالة جامعة لما قيل في موضوعه.
- **يجب تدبر المصطلحات القانونية**، حيث لكل مصطلح دلالة خاصة، وأيضا تدبر معاني الكلمات والألفاظ.
- **تأمل فن اللغة والصياغة القانونية**، فقراءة النصوص القانونية والآراء الفقهية والأحكام القضائية، تشكل لدى الباحث مكنة معرفة اللغة القانونية، وكلما تعمق الباحث في قراءة الكتب القانونية الجيدة، وانتبه إلى أسلوب الصياغة التشريعية أو الفقهية أو القضائية، امتلك القدرة على الكتابة بلغة قانونية سليمة.
- **يجب التثبت من السياسة التشريعية لكل دولة حين التعرض لقراءة نظامها القانوني**، ولا شك أن السياسة التشريعية تتضح من الوثيقة الدستورية للدولة، خاصة ما تحتويه من إطار سياسي واقتصادي واجتماعي وقانوني للدولة.
- **تدقيق آراء الفقهاء**، ويمكن التمييز في هذا المجال بين الفقهاء والشراح، فالشراح هم المبتدئون في عمليات التحليل والمقارنة القانونية، إلا أنهم في أول الطريق الذي اجتازه الفقهاء، وهناك خصيصتان لصيقتان بالشراح: **الأولى:** أن معلوماتهم القانونية محدودة، فهي ليست متشعبة ومتنوعة، **الثانية:** أن حداثة عهدهم في الحياة القانونية استتبع قلة خبرتهم الفنية، الأمر الذي انعكس على مهاراتهم القانونية، أما الفقيه فهو رجل القانون الذي قطع شوطا طويلا في الحياة القانونية، وله مؤلفات عديدة، ومواقف متميزة تجاه السياستين التشريعية والقضائية[1].

---

[1]- يمكن التمييز بين فئتين من الفقهاء، **الأولى:** أصحاب المدارس الفقهية الكبرى، وهي الأسماء المتلألئة في عالم القانون الذين لم يتوقف تأثيرهم على جيلهم وحسب، وإنما أثروا في أجيال متعاقبة بسبب غزارة إنتاجهم الفكري، وبعد نظرهم، واتساع أفقهم، وتصديهم للقضايا القانونية الشائكة، سواء كانت هذه القضايا راهنة أم ممكنة الحدوث في المستقبل، ويمكن أن نذكر أمثلة على هذه الفئة من الفقهاء، في فرنسا: هوريو، دوجي، جيز، دي لوبادير...، وغيرهم كثير، وفي مصر نذكر: الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري، الأستاذ الدكتور سليمان الطماوي، الأستاذ الدكتور ثروت بدوي، الأستاذ الدكتور محمد كامل ليله، الأستاذ الدكتور يحيى الجمل، الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر...، وغيرهم كثير، وفي سوريا نذكر: الأستاذ الدكتور كمال غالي، الأستاذ الدكتور محمد الفاضل، الأستاذ الدكتور هشام فرعون، الأستاذ الدكتور فؤاد ديب، الأستاذ الدكتور جاك الحكيم..، وغيرهم كثير.

أما الفئة الثانية من الفقهاء، فهي فئة الفقهاء العاديين وهم الذين سرى تأثيرهم العلمي على جيلهم فحسب، فلم يستطيعوا تناول إلا المشكلات الراهنة بعهدهم، لذلك يبقى تأثيرهم فيما تناولوه من مسائل ومشكلات، ضيقا ومحدودا.

- **تدقيق السياسة القضائية،** واكتشاف آثارها السلبية أو الإيجابية على التشريع أو القضاء ذاته، وعلى الباحث أن يجمع معظم الطعون المتعلقة بموضوع بحثه، أو بجزئية معينة من بحثه، وذلك خلال فترة تمتد من عشرة سنوات إلى عشرين سنة، ثم يحللها، ويتعرف على اتجاه القضاء في مثل هذه المنازعات، وسوف يكتشف مبادئ موحدة اقتنع القضاء باعتناقها والجهر بها، وهذه هي سياسته تجاه هذه المنازعات ذات الموضوع الواحد.

ثانيا: الاقتباس والاستشهاد

يعتبر الاقتباس من وسائل جمع المادة العلمية المكملة للقراءة، وهو يعني استشهاد الباحث في نقطة معينة من موضوع، بآراء الآخرين وأفكارهم التي لها علاقة بموضوعه، إما لتدعيم وجهة نظر، أو لتأكيد فكرة معينة، أو لمقارنة، أو لمعارضة رأي.

وتبدو أهمية الاقتباس في الدراسات النظرية خصوصا، ذلك أنها لا تبدأ عادة من فراغ، حيث من النادر أن يكون هناك موضوع جديد لم يتطرق إليه أو إلى جزء منه الباحثون السابقون، فالباحث في مجال تلك الدراسات يبدأ من حيث ما وصل إليه من سبقه، ويظل الاستشهاد ببحوث السابقين أمرا لا غنى عنه لكل باحث.

وللاقتباس أنواع وشروط:

1/ من ناحية أنواعه

1-1/ لاقتباس الحرفي المباشر

ويعني النقل الحرفي لبعض العبارات من مصدر معين سواء أكان مؤلفا عاما أو بحثا خاصا، ويخضع هذا النوع من الاقتباس لقواعد صارمة، إذ يجب على الباحث ألا يكثر منه، كما يجب عليه أن يشير إلى المرجع الأصلي الذي تم الاقتباس منه.

1-2/ الاقتباس التلخيصي غير المباشر

وفيه يبتعد الباحث عن النقل الحرفي ويلخص مضمون الفكرة أو الرأي الذي يريد الاستشهاد به، ويصوغه بأسلوبه الخاص، مع المحافظة على جوهر الفكرة ومعناها، بحيث يسرد أدلتها ويوضحها، ولا يعمد إلى تشويهها.

2/ من ناحية شروط الاقتباس فهي:

- أن يكون الاقتباس من المصدر الأصلي، فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس لأن ذلك يؤدي إلى عواقب وخيمة إذا ما اتضح عدم دقة الاقتباس الأول.
- يجب أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية والدقة، في النقل أو التلخيص، فيشير إلى المصدر الذي أخذ منه بصورة تيسر على كل من يريد أن يطلع عليه، كما أن الدقة في النقل تقتضي إيراد العبارة كما هي بأحرفها الهجائية، وعلاماتها، وترقيمها، كما يجب أن يكون بنفس الأسلوب واللغة الأصلية التي وردت بها، وفي

الاقتباس الحرفي، يجب أن يوضع الجزء المقتبس بين قوسين مزدوجين، أي علامتي تنصيص "هكذا" قبل أول كلمة وآخر كلمة من ذلك الجزء، لكي يعلم القارئ حدود الاقتباس.

- إذا أضرب الباحث عن نقل بعض الكلام في وسط الاقتباس فعليه وضع ثلاث نقاط متتالية.
- إذا كان الباحث يريد اقتباس رأي لمؤلف ما ليناقشه، فعليه أن يتأكد من أن هذا المؤلف لم يعدل عن هذا الرأي فيما نشر بعد ذلك من أبحاث، أو في الطبعات الحديثة للكتاب.
- يجب ألا تختفي شخصية الباحث بين ثنايا كثرة الاقتباسات، وألا تكون الرسالة سلسلة اقتباسات متتالية لأن ذلك يعد مؤشرا على عدم الأصالة في الفكر، فضلا عما يؤدي إليه ذلك من زيادة حجم البحث وعدد صفحاته، مما يفقده الكثير من قيمته العلمية، فالعبرة دائما بالكيف لا بالكم.
- أن تكون الاقتباسات منتجة، بمعنى ألا يكون الاقتباس هدفا بحد ذاته لتزيين البحث والتدليل على رجوع الباحث إلى العديد من المراجع، فالاقتباس يجب أن يكون ضروريا لتدعيم فكرة، أو الدفاع عن رأي، أو للتحليل والتقييم والنقد، كما يجب أن تنسق الاقتباسات تنسيقا بديعا، وألا توضع خالية من التقديم والمقارنة والتعليق، على نحو يظهر شخصية الباحث واستقلاله الفكري.
- إذا كان الاقتباس بلغة أجنبية غير لغة الباحث، فيجب أن يكون الاقتباس في حالة الضرورة، وأن تذكر الترجمة في المتن، ويورد النص الأصلي في الهامش.

المطلب الثاني: الوسائل الميدانية

إذا كانت الوسائل النظرية القائمة على القراءة تمنح الباحث عمقا فقهيا وتأصيلا تشريعيا، فإن "الوسائل الميدانية (Les Outils de Terrain) "تمثل الأدوات التقنية والعملية التي تمكنه من ملامسة الواقع الإداري والقانوني التطبيقي، فالعديد من الإشكاليات المعاصرة في تخصص القانون العام والعلوم الإدارية مثل قياس مدى جودة الخدمات المرفقية، أو تقييم نجاعة آليات الديمقراطية التشاركية في البلديات والولايات، أو رصد معوقات الاستثمار المحلي لا يمكن الاكتفاء بمعالجتها نظريا، بل تتطلب النزول إلى البيئة الميدانية لاستيقاء بيانات إحصائية وآراء حية من مجتمع الدراسة (المرفق، الموظفين، أو المرتفقين).

وتتعدد هذه الأدوات الميدانية تَبَعا لطبيعة المعطيات المراد جمعها، وتأتي في مقدمتها أداة "الاستبيان"، وهو ما سنفصله عبر المرتكزات الآتية:

أولا: الاستبيان (الاستقصاء)

1/ مفهوم الاستبيان

الاستبيان[1] أو الاستقصاء هو أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين، يتم وضعها وفق إطار علمي محدد، وتقدم إلى المستهدفين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم، وبذلك يكون الاستبيان أداة مفيدة في الاستعلام أو جمع المعلومات، بل هو أداة فعالة للتعرف المباشر على وجهات النظر دون تدخل من المستبين.

وتستخدم وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات على نطاق واسع في دراسات الرأي العام والاتصال، ودراسة الاتجاهات السياسية لقطاعات معينة من المجتمع إزاء قضايا محددة وواضحة،

وعلى الرغم من أن الاستبيان كوسيلة للحصول على المعلومات أمر غير مألوف في الدراسات القانونية، فإنه يمكن أن يفيد في الدراسات السياسية والدستورية، أو في استطلاع رأي المواطنين قبل إصدار بعض التشريعات، والاستبيان يكون على هيئة ورقة أو استمارة مدون بها أسئلة محددة، ويطلب من الشخص الموجهة إليه أن يجيب بـ: (نعم) أو (لا) أو يشير إلى العبارة أو الإجابة المدونة بأنها (صحيحة) أو (خاطئة)، أو يضع دائرة أو خطا أمام الإجابة التي يراها مناسبة، أو يطلب منه كتابة عبارة في الفراغ الأبيض أو السطر الخالي.

2/ أنواع الاستبيان

2-1/ الاستبيان الحر أو المفتوح

وهو الذي يترك للموجه إليهم حرية الإجابة على الأسئلة المطروحة بطريقتهم ووفقا لقناعتهم وبأسلوبهم، دون إجبار على الاختيار بين إجابات محددة، ولما كان هذا النوع من الاستبيان يحتاج إلى جهد ووقت من جانب الموجه إليه، فكثيرا ما لا يهتم هذا الأخير بالاستبيان ولا يعيده إلى صاحبه.

2-2/ الاستبيان المقيد أو المغلق

وهو الذي يكون مزودا بإجابات محددة أمام الأسئلة مثل (نعم) أو (لا) وقد تتعدد الإجابات مثل: ممتاز جيد جدا جيد مقبول رديء ...الخ، ولا يكون أمام المطلوب منه إبداء الرأي إلا اختيار الإجابة الأنسب من وجهة نظره، وهذا النوع هو الأكثر قبولا لدى الجمهور.

2-3/ الاستبيان المختلط

وفيه تكون استمارة الاستبيان محتوية على أسئلة وإجابات محددة، يمكن للموجه إليه الاستبيان اختيار إحدى تلك الإجابات، كما تحتوي الاستمارة على فراغات بيضاء يترك فيها للموجه إليه أن يكتب ما يشاء من معلومات لم يسأل عنها معد الاستبيان.

---

[1]- **لمزيد من التفاصيل حول الاستبيان أنظر:** أحمد بدر، المرجع السابق، ص: 347 وما بعدها.

3/ شروط الاستبيان:

- أن يكون موضوع الاستبيان محددا وواضحا بقدر الإمكان، كأن يتعلق الموضوع بأسباب اللجوء إلى التحكيم في منازعات العقود الإدارية، أو بأسباب انتشار جريمة غسيل الأموال، أو ارتفاع معدلات الطلاق في أوساط اجتماعية معينة....الخ.
- يجب أن تكون أسئلة الاستبيان بسيطة، واضحة، غير مبهمة، وبعيدة عن التعقيد اللفظي، ومتناسبة مع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد العينة.
- يجب أن تكون الأسئلة موجهة للحصول على حقائق معينة وليس على عموميات، وألا تثير لدى الموجهة إليه ردود فعل غير عادية تدفع به إلى إعطاء معلومات غير صادقة وغير موضوعية، أو تجعله يمتنع عن الإجابة.
- يجب أن يحدد في ورقة الاستبيان طريقة الإجابة على الأسئلة، بإرفاق تعليمات عن كيفية الإجابة في هامش ورقة الاستبيان، أو في الصفحة الأخيرة من صفحات الاستبيان، كما يجب أن يحدد الوقت الذي ينبغي فيه الانتهاء من الإجابة على الاستبيان، ورده أو إرساله إلى صاحبه.
- يجب أن يوجه الاستبيان إلى الأفراد أو الجهات ذات الاهتمام بموضوعه، حتى تأتي الإجابات منتجة وخادمة لموضوع البحث، فإذا كان هناك استبيانا حول طرق الحد من جريمة تعاطي المخدرات، فيجب أن يوجه إلى أساتذة القانون وإلى الأساتذة والباحثين في ميدان التربية وعلم الاجتماع، وإذا كان موضوع الاستبيان حول أسباب اللجوء إلى التحكيم في منازعات الاستثمار، فيجب أن يوجه إلى جمهور المستثمرين، أو يوجه إلى رجال القضاء والمحكمين أو المحامين.
- يجب إلغاء الأسئلة الموجهة أو الإيحائية (والسؤال الموجه هو الذي يقترح في طياته الإجابة) مثال ذلك: هل تفكر جيدا قبل اتخاذ القرار؟ الإجابة طبعا: نعم.
- يجب إلغاء الأسئلة التي تحتوي أكثر من عنصر، فعلى سبيل المثال عندما نسأل: ما هي الكتب التي قرأتها في العقود الإدارية؟ وما هو أحسن كتاب في نظرك؟ (هذا السؤال في الواقع سؤالان).
- يجب أن يشمل السؤال إجابات متعددة (نعم، لا، لا أعلم).
- يجب ترتيب الأسئلة ترتيبا سيكولوجيا بحيث يسهل على الموجه إليه الإجابة، وتفيد الاعتبارات التالية في عملية الترتيب:
  - البدء بالسؤال السهل جدا والذي يثير الاهتمام.
  - ترتيب الأسئلة السهلة فالأقل صعوبة فالصعبة.
  - ترتيب الأسئلة بحيث تحتوي تدفقا مستمرا من الأفكار طول فترة الاستبيان.

- الأسئلة الشخصية التي لا بد منها تؤجل إلى نهاية القائمة.

4/ تفريغ الاستبيان

إذا انتهى الوقت المحدد لاستيفاء الاستبيان، وتم جمع استماراته، كان على الباحث أن يقوم بعمليتين متتابعتين، حتى تؤتي عملية الاستبيان ثمارها في الحصول على المعلومات الدقيقة المطلوبة.

فمن ناحية أولى، يجب مراجعة الإجابات والتأكد من صحتها وجديتها، فقد تكون الإجابات غير صادقة ولا تعبر عن الحقيقة، لخشية المجيب مثلا من أن تستخدم المعلومات الواردة في الإجابة، في الكشف عن أمور لا يرغب هو في الإفصاح عنها، كما أن بعض من يرد عليه الاستبيان قد يكون غير مبال بأهمية موضوع الاستبيان فيعطي إجابات غامضة، لا تكون منتجة في موضوع الاستبيان.

ومن ناحية ثانية، يجب تفريغ البيانات والمعلومات من استمارة الاستبيان، وذلك بفرزها وتصنيف الإجابات في مجموعات، وتبويبها في شكل جداول إحصائية أو رسوم بيانية، بنحو يسهل دراستها وتحليلها والمقارنة بينها، واستخلاص النتائج التي ترشد إليها، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد الباحث في تكوين وجهة نظر حوله.

5/ تقييم نظام الاستبيان

للاستبيان مزايا عديدة منها:

أنه أداة للحصول على بعض المعلومات التي تتسم بخصوصية معينة، والتي قد لا يكون سهلا الحصول عليها بأية طريقة أخرى، لا سيما في بعض المجالات ومنها المجال القانوني، كالمعلومات المتعلقة بانتشار نوع معين من الانحرافات المعاقب عليها قانونا.

ومنها أيضا، أن الاستبيان يعد أداة اقتصادية وميسرة، حيث لا يكلف الباحث نفقات مادية كبيرة عدا مصروفات إعداد استمارات الاستبيان وتوزيعها، كما أن الباحث لا يبذل مجهودا كبيرا في تنفيذ الاستبيان، فهو يعد الاستبيان ويوزعه بالبريد أو عن طريق شخص آخر يثق به، ثم تصل إليه استمارات الاستبيان بعد ملئها.

ومع ذلك، فإن نظام الاستبيان لا يخلو من بعض العيوب والمساوئ، منها:

أنه قد لا يمكن الاطمئنان إلى المعلومات التي تم جمعها عن طريقه، إما لأن الإجابات جاءت غامضة وغير محددة أو بعيدة عن المطلوب، وإما لأنه مشكوك في مصداقيتها بسبب التناقض الظاهر بينها.

ومنها، إنه قد لا يكون منتجا، إما لأنه لم تتم الإجابة على كل الأسئلة المطلوب الإجابة عنها، وإما لعدم اكتراث من وجه إليهم الاستبيان، وإهمالهم الرد على الاستبيان وعدم إرساله إلى المستبين، وبالتالي يكون العائد من الاستبيان قليلا لا يعتمد عليه، وقد يكون المستجوب نفسه لا يعرف القراءة والكتابة (وهؤلاء يمثلون نسبة عالية في الدول النامية) وبالتالي تنعدم الفائدة المرجوة من الاستبيان،

ثانيا: المقابلة

تعتبر المقابلة استبيانا شفويا، حيث يقوم الباحث بإجراء مقابلة شخصية لمن يريد الحصول منهم على معلومات تتعلق بموضوع بحثه، حيث يوجه إليهم مباشرة الأسئلة أو الاستفسارات التي يراها أكثر تحقيقا للغرض من المقابلة.

وتفيد المقابلة الشخصية كمصدر للمعلومات في كثير من العلوم لا سيما العلوم السياسية والاجتماعية وكذلك القانونية.

وإذا قام بالمقابلة شخص ماهر، فإن المقابلة تصبح أفضل من طرق جمع البيانات الأخرى.، وأحد الأسباب لذلك أن الناس تفضل أن تتحدث عادة أكثر من رغبتها في الكتابة.، وبعد أن يقيم القائم بالمقابلة علاقة طيبة مع المستجوب، من الممكن أن يحصل على أنواع معينة من المعلومات ذات الطبيعة السرية التي سيتردد المستجوب في الإدلاء بها كتابة.

وعلى غرار الاستبيان قد تكون المقابلة مقيدة، حينما تكون الأسئلة التي سيوجهها الباحث لمن يقابله واضحة ومحددة، وهي الأكثر فعالية، حيث يكون لدى الباحث الوقت لاختيار الأسئلة التي تنصب مباشرة على الجوانب الجوهرية في بحثه.

كما قد تكون المقابلة حرة، حينما لا تعد الأسئلة مسبقا، ويترك الباحث نوع الأسئلة وعددها لظروف المقابلة والوقت المتاح، وهي أكثر ملاءمة إذ قد يملي الموقف على الباحث توجيه أسئلة لم يكن ذهنه قد فطن إليها من قبل، كما قد تكون أمامه فرصة لتعديل وتحوير صيغة الأسئلة بما يتناسب مع شخصية من يقابله وظروفه.

وسواء أكانت المقابلة مقيدة أو حرة، فإنه لكي تؤتي ثمارها وتفيد في تحصيل البيانات والمعلومات المرغوبة، لا بد أن يكون الباحث على قدر كبير من اللباقة والذكاء والحضور الاجتماعي، قادرا على خلق جو ودي، حتى يوفر الاطمئنان والثقة لمن يقابله، ويحصل على ما لديه من معلومات مفيدة للبحث.

كما يلزم الباحث أن يختار الزمان والمكان الملائمين لإجراء المقابلة، وأن يمهد للمقابلة بإدارة حديث ودي قصير خارج موضوع المقابلة، ثم يقوم ببيان الهدف من المقابلة وحقيقة المطلوب ممن يقابله، وأن يستأذن من يقابله في تسجيل ردوده قبل بداية الحوار والمناقشة معه، مع التأكيد على احترام سرية ما يدلي به من معلومات وعدم إفشائها، إن كانت طبيعتها تستلزم ذلك، سواء تم التسجيل كتابة، أو آليا باستخدام أحد أجهزة التسجيل الصوتي.

ويمكن للمقابلة أن تحقق عدة أهداف:

1/ تفسير حدث معين

ويتحقق ذلك عند إجراء المقابلة مع أحد الأشخاص الذين ساهموا في صنع الحدث أو عاصره عن قرب (كمن يعد بحثا عن المفاوضات السورية الإسرائيلية فيستطيع أن يقابل من اشترك في هذه المفاوضات ليطلع منه على ظروف هذه المفاوضات ومضمونها وما الآثار المترتبة عليها..،).

2/ توثيق وثائق معينة

كأن يحصل الباحث على بعض المعلومات ويريد توثيقها أو التأكد من صحتها، فيرجع إلى بعض الأشخاص الذين ساهموا فيها أو عاصروها (كمن يعد بحثا عن الآثار السياسية والاجتماعية لثورة 23 يوليو في مصر، فيستطيع مقابلة أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة للتأكد من صحة المعلومات والوثائق التي حصل عليها..،).

3/ استشراف المستقبل

ويكون ذلك عند إجراء المقابلة مع أشخاص يهتمون بعلوم المستقبل ولديهم القدرة على استشرافه.

ورغم أهمية المقابلة كأداة لجمع المعلومات في مختلف مجالات البحث العلمي، إلا أنه قد يشوبها بعض العيوب، ومنها:

- أن من تجري معه المقابلة قد يفاجأ بسؤال، أو بعدة أسئلة لم يكن يفكر بها، وهنا قد يضطر إلى إعطاء إجابات غير دقيقة، كما قد يتعمد إعطاء أجوبة مقتضبة غير منتجة إن شعر أنه في موقف استجواب.
- كذلك فإن المقابلة تحتاج إلى جهد كبير، وقد تستغرق وقتا طويلا في الوصول إلى هدفها، إن لم يكن الباحث مجيدا لفن المقابلة، ولم تتوفر له مهارة التحاور مع الغير

ومهما يكن من أمر، فإنه سواء تعلق الأمر باستبيان مكتوب أم باستبيان شفهي، فإنه يجب على الباحث تقدير الإجابات التي يحصل عليها، وتصنيفها وتقييمها، تمهيدا لاعتمادها في تدعيم بحثه،

المبحث الثالث: تدوين وتوثيق المعلومات

تمثل مرحلة تدوين وتوثيق المعلومات والبيانات الوعاء الحقيقي الأخير لجهد الباحث، والترجمة المادية الملموسة لكل ما قام به في المراحل السابقة من حصر بيبليوغرافي وقراءة وتحليل، فإذا كانت الخطوات السابقة بمثابة تجميع للمادة الأولية، فإن هذا المبحث يعالج الآليات المنهجية والقانونية التي تحكم كيفية صياغة هذه المادة وإسنادها إلى أصحابها الشرعيين.

إن هذه المرحلة لا تخضع لعفوية الباحث، بل تضبطها قواعد أكاديمية صارمة تتعلق بالالتزام ب"الأمانة العلمية" كواجب أخلاقي وقانوني؛ لاسيما في ظل القوانين والقرارات الوزارية المعاصرة الصارمة التي تكافح السرقة العلمية في الوسط الجامعي، ويتوقف نجاح الطالب في هذه الخطوة على مهارته الفنية في صياغة الأفكار وتدوينها، ودقته الإجرائية في تهميش المراجع وتوثيقها في متن وهامش المذكرة.

وتأسيسا على مقتضيات الصياغة المنهجية السليمة، سنقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين متكاملين: الأول الآليات والأساليب الفنية لتدوين المعلومات (الاقتباس والتخزين)، أما الثاني الأنظمة والقواعد الأكاديمية لتوثيق وتهميش المراجع.

المطلب الأول: تدوين المعلومات

تمثل مرحلة تدوين المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الباحث من المراجع التي تتصل بموضوعه حلقة أساسية ومهمة في مشواره البحثي.

وترجع ضرورة التدوين إلى أنه من الصعب بل من المستحيل أن يتذكر الباحث كل ما يقرأه.، فمرور الوقت وتكاثر القراءات وتنوع المراجع، كل ذلك كفيل بطرد العديد من الأفكار والمعلومات خارج وعي الذاكرة لتكون في جانب النسيان من الحافظة، ومن هنا تأتي أهمية التدوين في الحفاظ على ما يقرأه الباحث وحمايته من التشتت والضياع.

لذلك يجب على الباحث ألا يهمل تدوين أي شيء له مساس بموضوعه، لأنه إذا ترك تدوين بعض المادة وهو يقرأ ثم وجد أن لها لزوما فيما بعد، فإنه سيضيع وقتا ثمينا في العثور عليها، لكنه من السهل أن يسقط أو يستبعد ما لا يحتاج إليه وهو يدون رسالته، مما يجده عديم الفائدة أو قليلها.

والتدوين في حقيقته هو نقل المعلومات والبيانات الواردة في مصدر أو مرجع، أو استمارة استبيان، أو مقابلة، والمتصلة بموضوع البحث، لكي يستطيع الباحث أن يرجع إليها بيسر وسهولة كلما احتاج ذلك.

وتدوين المعلومات إما أن يكون تدوينا تقليديا أي على أوراق وبطاقات، أو تدوينا آليا بواسطة جهاز الكمبيوتر، والتدوين سواء كان يدويا أم آليا فإن له نظم وقواعد يجب على الباحث أن يتبعها، وهذا ما سوف نبينه فيما يلي:

أولا: أنواع التدوين

1/ التدوين اليدوي

ونعني به أن يقوم الباحث بقراءة مصادره ومراجعه، ثم يعمد إلى عملية فرز المعلومات والبيانات الموجودة في المصدر ليحدد ما يتصل بموضوعه، ثم يقوم بنقل هذه الأجزاء إلى بطاقات ورقية معدة لهذا الغرض ليحتفظ بها وفقا لأسس وقواعد أساسية تحكم عملية التدوين.

وعلى ذلك فإن التدوين اليدوي لا يتناول إلا المعلومات والبيانات التي تتصل بموضوع البحث[1]،

وفي التدوين اليدوي كما هو واضح يقوم الباحث بنقل المعلومات والبيانات بيده على البطاقات أو الأوراق ويصنفها وفقا لخطة البحث المبدئية التي وضعها.

ويمتاز التدوين اليدوي بسهولة الرجوع إليه في كل وقت، وهو يعطي الباحث خريطة حقيقية عن شبكة المعلومات والبيانات المتوافرة لديه، وعن الأجزاء التي توفرت لها كمية مناسبة من هذه المعلومات والبيانات، وعن الأجزاء التي لم يتوافر لها ذلك

كما يمتاز التدوين اليدوي بأنه يوفر قدرا كبيرا من الأمان للباحث؛ إذ أن المعلومات والبيانات التي يتحصل عليها تكون دائما بين يديه ومن ثم فإنها تستعصي عن عبث الغير أو التلف لأي سبب من الأسباب.

2/ التدوين الآلي

ونعني به أن يقوم الباحث بحفظ وتخزين المعلومات والبيانات التي يحصل عليها من المصادر والمراجع المتعددة، على جهاز الكمبيوتر، ويتطلب ذلك بالضرورة إتقان التعامل مع هذا الجهاز ببرامجه المختلفة.

ولا شك أن حفظ وتخزين المعلومات على جهاز الكمبيوتر، يتميز بسهولته وبساطته، فضلا عن سهولة استرجاعه عند الحاجة إليه وقت الكتابة أو في أي مرحلة يريدها الباحث.

وحتى يكون التدوين الآلي منظما ومفيدا، يجب على الباحث أن يدخل خطة بحثه إلى الكمبيوتر ويرمز لكل جزء منها بمفتاح معين، ثم يدخل المعلومات والبيانات التي يحصل عليها وفقا لهذه المفاتيح في ملفات، يسهل عليه الرجوع إليها في أي وقت بيسر وسهولة وسرعة كبيرة.

---

[1]– يختلف التدوين عن طريقة التصوير الضوئي (الفوتو كوبي) للأوراق المتصلة بموضوع البحث والموجودة بمرجع معين، ذلك أن التدوين ينصب ويتناول الأسطر والعبارات الخاصة بتلك النقطة أو الجزئية من موضوع البحث، أما التصوير الضوئي فيتناول صفحات كاملة قد لا يحتاج الباحث منها إلا إلى فكرة واردة في سطر أو سطرين، ومن هنا كانت ضرورة التدوين.

ونشير هنا إلى ظاهرة سلبية لدى الكثير من الباحثين، وهي الاندفاع إلى الإكثار من التصوير الضوئي، خصوصا في المراحل الأولى للبحث، حيث يقوم الباحث المبتدئ بتصوير كل ما يقع تحت يديه من مراجع بصرف النظر عن مدى فائدته في خدمة موضوع البحث، وبعد فترة قصيرة يجد نفسه غارقا بين عدد لا يحصى من الصفحات المصورة التي يصعب ترتيبها.

على أن هذه الميزات للتخزين الآلي لا تنفي خطورة هذه الوسيلة عند تعرض جهاز الكمبيوتر لأي عارض يؤثر على كفاءته، كالفيروسات التي تدمر خلايا المعلومات داخله، ومن ثم يفقد الباحث كل مصادره ومعلوماته في لحظة واحدة، وكذلك الاستخدام الخاطئ للجهاز الذي قد يؤدي إلى اختفاء بعض الملفات أو مسحها من الجهاز من دون قصد، لذلك وتجنبا لمثل هذه المخاطر، يجب حفظ المعلومات والبيانات على قرص الكتروني مدمج (CD) كإجراء وقائي، وإن كنا نفضل أن يجمع الباحث بين طريقتي التدوين اليدوي والآلي.

ثانيا: نظم التدوين

تتعدد نظم التدوين التي يتّبعها الباحثون في تدوين المعلومات والبيانات، وأهم هذه النظم:

1/ نظام البطاقات

وهو عبارة عن نظام يعد الباحث بمقتضاه، مجموعة من البطاقات أو " الكروت " أو " الجذاذات " تصنع غالبا من الورق المقوى، ذات مقاس موحد، ويمكن أن يكون 10× 14 سم، أو أكبر من ذلك أو أصغر حسب رغبة الباحث، وقد تشترى جاهزة، ويفضل بعض الباحثين اتخاذها مختلفة ألوانها، بحيث يخصص لونا خاصا لكل قسم أو باب من البحث، ويدون على البطاقة: اسم المؤلف وعنوان الكتاب في أعلاها، وفي حاشيتها اليمنى يدون رقم الصفحة وجزء الكتاب، ثم تسجل المعلومات التي أخذت من ذلك الكتاب في باقي الصفحة، بحيث يسجل رقم الصفحة كلما تم الانتقال إلى صفحة جديدة من صفحات المرجع.

وتستعمل البطاقة بحيث يكتب على عرضها، وعلى وجه واحد منها، فإذا لم تتسع صفحة واحدة للمعلومات المأخوذة من مرجع واحد، خصصت بطاقة جديدة سجلت عليها نفس البيانات (اسم المؤلف وعنوان الكتاب) مع عبارة تابع (1) ثم تابع (2)..، وهكذا.

إلا أنه لا بد من بطاقة مستقلة لكل مرجع ولكل موضوع من موضوعات الخطة.، وإضافة إلى البيانات التي يجب أن تحملها كل بطاقة يفضل تسجيل (كلمة مفتاح) لموضوعها في أعلى البطاقة، وقد تكون تلك العبارة دالة على أحد أبواب أو فصول البحث.

وفي طريقة التدوين عن طريق البطاقات والتي يطلق عليها اصطلاحا اسم " التقميش "، فإن الباحث ينقل من المرجع الأصلي في هذه البطاقات والأصل أن يتم النقل من المصادر حرفيا دون تصحيح أو تصرف، وبذات علامات ترقيمه، غير أنه إذا وردت أخطاء إملائية أو نحوية وجب التنبيه إليها، سواء بوضع كلمة (كذا) بين قوسين، أي هكذا رأيته، ولا مانع من أن يكتب الباحث في الهامش، الصواب إن كان يعلمه[1].

[1]– يذهب بعض الباحثين إلى كتابة مضمون الرأي أو يعيد صياغة ما يقرأه في المراجع ويدونه في البطاقات، وهذا خطأ كبير، ذلك أن صياغة الآراء من المراجع الأصلية في هذه المرحلة، والتي لا يستطيع الباحث فيها أن يحلل الأفكار ويمحصها، يضر بهذه الأفكار، ويحرم الباحث من فوائد النظر فيها وتدبرها وقت الكتابة.

ويتميز نظام البطاقات بعدة مزايا أهمها:

- سهولة معرفة مصدر كل فكرة وكل رأي حتى يمكن الرجوع إليه للتثبت منه..، وإيضاح أن هذه الأفكار والآراء والمعلومات ليست من إبداع الباحث ذاته.
- سهولة تخزين البطاقات وتناولها، حيث يتم وضعها في صناديق أو أدراج حسب خطة البحث.
- يؤدي أسلوب البطاقات إلى تسهيل عمل الباحث في فهم المادة العلمية للبحث؛ ذلك أن الباحث عندما ينقل المادة العلمية إلى البطاقات يكون قد قرأها ثم نقلها، وتظهر أهمية ذلك أثناء الكتابة حيث تكون جميع المعلومات والبيانات حاضرة في ذهن الباحث بحيث لا يجد صعوبة في فهمها واستيعابها.
- تيسير إضافة أية معلومات جديدة يحصل عليها الباحث بتدوينها على بطاقة وإدراجها في موضعها أو مكانها المناسب.

ونظرا لقيمة هذه البطاقات والجهد الكبير الذي بذل في إعدادها، فلا ننصح الباحث بأن يصطحبها معه في كل مكان يذهب إليه، حتى لا ينساها في مكان ما وتضيع منه، ويضيع معها كل الجهد الذي بذله الباحث في إعدادها.

وبدلا من اصطحابها معه، يكفي صباح كل يوم أن يضع خطة اليوم: إلى أي المكتبات سوف يذهب وما هي المراجع التي سوف يطلع عليها، والموضوع المطلوب من كل مرجع، ويكتفي بأن يحرر من البطاقات بيانا بالمراجع التي تلزمه في يومه.

2/ نظام الملف

وفي هذا النظام يأتي الباحث بأوراق مثقوبة يتم تثبيتها بحلقات معدنية في كعب ملف أو دوسيه بطريقة يمكن بسهولة إخراجها أو إدخالها، ثم يجري تقسيم تلك الأوراق وتوزيعها، بحيث يخصص عددا معينا لكل باب أو فصل من البحث مرتبة حسب خطته، ويمكن تمييز الأوراق المخصصة لكل قسم بلون خاص، أو بوضع ورقة سميكة ذات لسان بارز بين كل قسم وآخر.

وينطبق على هذه الطريقة ما سبق قوله بالنسبة للبطاقات من حيث البيانات التي يجب أن تحملها كل ورقة، واستقلال كل ورقة بموضوع وبمرجع واحد، والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها، وإذا استغرق التدوين مجموعة الأوراق للفصل أو المبحث أو المطلب، أمكن للباحث إضافة أوراق جديدة وهكذا..، حتى ينتهي تماما من القراءة وتجميع المادة العلمية.

وقد يحدث أن يستغرق تدوين المادة العلمية لباب أو فصل معين ملفا أو دوسيها كاملا، فيكون على الباحث أن يعد ملفا أو ملفات أخرى بحسب الحاجة، وتقدم القراءة وجمع المادة العلمية.

ويعتبر نظام الملف أو الدوسيه أفضل من نظام البطاقات، لعدة أسباب أهمها:

- أنه أكثر مرونة بالنسبة للباحث، حيث يستعمل أوراقا من الحجم العادي أو الفلوسكاب وهو ما يعطي الباحث حرية التدوين، والاقتباس، والتعليق.
- السماح للباحث بإجراء الإضافات الجديدة التي قد تقتضيها القراءات التكميلية اللاحقة على انتهاء مرحلة جمع المادة العلمية، والبدء في تحرير البحث.
- عدم الخشية من فقدان الأوراق أو تلفها، فهي محفوظة بين دفتي الملف بشكل محكم.
- يتناسب مع المقدرة المالية للباحث، فهو أقل تكلفة من نظام البطاقات، حيث تستخدم أوراق عادية وليست مقواه، ولا تحتاج إلى صناديق لحفظها عكس الحال في نظام البطاقات.

3/ الكراسة أو الدفتر

وفي هذه الصورة من صور التدوين يستعين الباحث بعدد من الكراسات أو الدفاتر، ويتم تخصيص كراسة لكل فصل أو مبحث أو مطلب، فإذا استغرق التدوين الكراسة أو الدفتر الخاص بموضوع معين أمكن إضافة كراسة أو دفتر جديد.

ويقترب هذا النظام من نظام الملف أو الدوسيه، في إعطائه الباحث قدرا من المرونة في تدوين كل ما يتعلق بموضوعه، غير أنه إذا عثر الباحث أثناء القراءة، أو حتى أثناء تحرير البحث على فكرة أو موضوع يقتضي تدوينه، وكان يدخل تحت عنوان استغرقت صفحاته في الكراسة، سيضطر الباحث إلى وضع ورقة منفصلة بين تلك الصفحات، مما قد يعرضها للضياع أو التلف.

وعلى أي حال، فإنه أيا كان النظام الذي يختاره الباحث في تدوين المعلومات والمادة العلمية التي جمعها، فإنه يجب أن يتبع في نظام التدوين مجموعة من القواعد، نعرضها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: توثيق المعلومات

يقوم صرح البحث العلمي الأكاديمي على تراكم المعارف وتكامل الرؤى الفقهية والتشريعية؛ فالإبداع البحثي لا ينشأ من فراغ، بل يتأسس على قراءة واستيعاب ما خطّه الفقهاء والباحثون السابقون، وبناء عليه، يتدخل الباحث في متن دراسته تارة بالتأييد، وتارة بالمعارضة والنقد والتفكيك، لتقويم الآراء السابقة وإضافة أبعاد جديدة يعكس من خلالها "شخصيته القانونية المستقلة" في ثنايا بحثه.

وتأسيسا على مقتضيات الأمانة العلمية باعتبارها التزاما أخلاقيا وقانونيا صارما على عاتق الباحث يلزم الطالب بإسناد كل فكرة، أو رأي، أو نص، أو بيانات إحصائية مستعارة إلى صاحبها الشرعي وإلى الوعاء الوثائقي الذي استقاها منه، وتعرف عملية النسبة والإسناد المنهجي بـ: "**التوثيق الأكاديمي**" (Documentation)،

وهي العملية الفنية التي تتجلى إجرائيا عبر مسارين متكاملين: التوثيق في قائمة البيبليوغرافيا النهائية، والتوثيق الهامشي في أسفل صفحات المتن[1].

ولإحاطة طلبة السنة الثالثة ليسانس بالقواعد التفصيلية لهذه العملية الإجرائية، نبسط أحكامها كالآتي:

أولا: التوثيق بقائمة المراجع

تمثل قائمة المصادر والمراجع ثبتا كتابيا شاملا وفهرسا منظما يدرج في نهاية البحث، ويضم كافة الأوعية الوثائقية، والنصوص التشريعية، والمؤلفات الفقهية، والدوريات العلمية التي استعان بها الباحث فعليا ووظفها في بناء دراسته، ويشترط منهجيا أن تشتمل القائمة على البيانات البيبليوغرافية الكاملة والمنضبطة لكل مرجع دون نقص، لتمكين لجان التحكيم والقراء من الرجوع إليها والتحقق من صحتها.

وتخضع عملية تنظيم وترتيب هذه القائمة لعدة معايير علمية متعارف عليها، ويأتي في مقدمتها:

1/ الترتيب المكاني

حيث نجد أن كثيرا من الباحثين وهذا هو المألوف يكتبون قائمة المراجع في نهاية البحث، غير أن بعض الباحثين وعددهم قليل يفضل إثبات المصادر والمراجع التي استعان بها في إعداد باب أو فصل معين في نهاية ذلك الباب أو الفصل، وبالتالي تتعدد قوائم المراجع بتعدد أبواب أو فصول البحث.

ويعتبر الشكل الأول هو الأكثر قبولا وتيسيرا، حيث يسهل الرجوع إلى المصدر دون عناء، ودون حاجة لمراجعة وفحص كل قائمة داخلية على حدة، كما هو الحال في الشكل الثاني.

2/ الترتيب الهجائي

وفيه يورد الباحث المصادر والمراجع التي استعان بها، مرتبة هجائيا إما باسم المؤلف، وهذا هو الغالب، وإما بعنوان الكتاب وهذا ما نجده عادة بصدد مراجع الفقه الإسلامي، أو المراجع الصادرة عن هيئة مثل (مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)، أو المراجع مجهولة المؤلف.

وبخصوص ترتيب المراجع باسم المؤلف، يراعى مجموعة من القواعد:

- ذكر اسم المؤلف كاملا كما جاء على غلاف المرجع أو الكتاب، هذا بالنسبة للمراجع العربية أما بخصوص المراجع الأجنبية، فالأصل هو ذكر اسم المؤلف بلغته الأجنبية المدون بها على غلاف المرجع أو في صدر أو نهاية المقال وليس ترجمة الاسم إلى اللغة العربية لأنها قد تأتي مغايرة للاسم الحقيقي، وفي

[1]- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 133 وما بعدها
- صلاح الدين فوزي، المرجع السابق، ص: 165 وما بعدها
- محي الدين إسماعيل علم الدين، المرجع السابق، ص: 71 وما بعدها
- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص: 56 وما بعدها
- جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص: 233 وما بعدها.

أسماء المؤلفين العرب يجب تجريد الاسم من أداة التعريف "أل" أو لفظ "ابن" فيكتب اسم "الطماوي" مع حرف الطاء "ط" ويكتب اسم "ابن تيمية" مع حرف التاء "ت".

- من الجائز ذكر اسم العائلة أولا ثم توضع فاصلة وبعده باقي الاسم، مثال (الطماوي، سليمان طلبة، عبد الله)، وفي المراجع الأجنبية يكتفى بذكر اسم العائلة، يليه ذكر الحرف الأول من الاسم الشخصي، مثال: (ROUSSEAU (J.J)).
- إذا تعدد المؤلفون، يذكر اسم المؤلف الأول كما هو مثبت بغلاف المرجع، مع إضافة كلمة (وآخرون) وهو جائز أيضا في اللغات الأجنبية مثلا (GRAVESON (H) and others).

3/ الترتيب النوعي

وفيه يقوم الباحث بإثبات المصادر والمراجع، مع مراعاة الترتيب الهجائي أيضا، حسب طبيعة أو نوع المصدر أو المرجع.

وترتب المراجع عادة كمايلي:

- المؤلفات العامة.
- المؤلفات والبحوث المتخصصة.
- الرسائل العلمية (ماجستير دكتوراه).
- المقالات والتقارير.
- المعاجم اللغوية.
- القوانين والوثائق.
- أحكام القضاء.

وتوضع قائمة المراجع في نهاية البحث، بعد صفحة الملاحق إن وجدت.

ثانيا: التوثيق بالهامش

هو ذلك الفراغ أو البياض الذي يترك في أسفل الصفحة، وعادة ما يفصل بينه وبين المتن خط أفقي لتمييزه[1]

1/ وظيفة الهامش:

- التوثيق عن طريق الإشارة إلى المراجع التي استعان بها الباحث في شأن المسألة التي يتناولها البحث، ويجب أن يكون التوثيق لأول مرة مشتملا على سبعة عناصر هي على الترتيب:

[1]– يخلط الكثير من الكتاب المعاصرين بين الهامش والحاشية، فتستعمل الكلمتين بمعنى واحد، ولكن في الواقع هناك فرق بينهما: فالحاشية وجمعها حواشي، هي ذلك الفراغ أو البياض الذي يترك على يسار ويمين الصفحة ويحيط بالمتن، وتستخدم الحاشية في كتابة العناوين الجانبية للفقرة المدونة بالمتن، وهي مغايرة للهامش الذي عرفناه سابقا.

(اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الجزء أو الطبعة، دار النشر، عاصمة النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مثال: (د، يحيى الجمل، نظرية الضرورة في القانون الدستوري وبعض تطبيقاتها المعاصرة " دراسة مقارنة "، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ..،)، مثال آخر: (د، محمود نجيب حسني، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص ..،).

وإذا جاء الغلاف خاليا من ذكر الناشر فيذكر عند توثيق المرجع عبارة (بدون ناشر)، وإذا جاء الغلاف خاليا من ذكر تاريخ النشر فيذكر عند توثيق المرجع عبارة (بدون تاريخ نشر)، هذا بالنسبة لتوثيق الكتب..، وبالنسبة لتوثيق المقالات لأول مرة، يجب ذكر البيانات التالية على الترتيب:

(اسم المؤلف، عنوان المقال " بين قوسين غالبا "، اسم الدورية أو المجلة، رقم المجلد والعدد والسنة، اسم الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات التي تغطيها المقالة 120140)

وفي توثيق القوانين والوثائق الرسمية يراعى ذكر: اسم الدولة، اسم القانون، السلسلة إن كان صادرا ضمن مجموعة أو سلسلة، الناشر وتاريخ النشر[1].

- يستخدم الهامش لمعالجة المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث وليس مكانها المتن، كالإشارة إلى نص قانون، أو شرح معنى مصطلح معين، أو التعريف بمسألة ورد ذكرها في المتن.
- إثبات بعض النصوص التي اقتبسها الباحث من لغة أجنبية، فيذكر الباحث المعنى بلغة البحث في المتن، ويكون ذكر النص الأصلي في الهامش بلغته الرسمية.
- الإحالة إلى نقاط أو مسائل سبق أن ناقشها الباحث في بحثه، ويعبر عنها ب(راجع آنفا.،) أو سوف يعالجها الباحث مستقبلا ويعبر عنها ب(راجع لاحقا.،).

2/ كيفية التوثيق بالهامش:

- في حالة ذكر المرجع لأول مرة، يكون على الباحث أن يضع رقما يوضع عند نهاية النص المقتبس أو الفكرة التي تم تلخيصها، بحيث يوضع الرقم داخل قوسين صغيرين بشكل مرتفع عن السطر قليلا، ويضع الباحث في الهامش نفس الرقم ويدون أمامه اسم المؤلف وعنوان الكتاب والبيانات الأخرى التي ذكرناها سابقا، فإن كان الاقتباس يمتد إلى أكثر من صفحة واحدة، أشير إلى كل الصفحات إن كانت متفرقة (من ذلك مثلا، ص5، 9، 15، 23) فإن كانت متتالية، اكتفى بذكر رقم أول صفحة مع إضافة عبارة " وما بعدها " مثلا (ص180 وما بعدها).

[1]– الغرض من تدوين المراجع في الهامش تحقيق هدفين: **أولهما:** ذكر مصدر المعلومات التي يوردها الباحث بحيث يتمكن القارئ من الرجوع إليها إن شاء، أو للتأكد من إمكانية اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث، **وثانيهما:** تحرير الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى صاحبها الحقيقي، وفي هذا تجسيد للأمانة العلمية التي يجب أن يتحلى بها الباحث.

- في حالة ذكر المرجع للمرة الثانية دون فاصل بمرجع هامشي آخر، هنا يكون على الباحث، فضلا عن وضع رقم الهامش بالطريقة السابق ذكرها بالنسبة للمتن، أن يضع أمام ذلك الرقم في الهامش عبارة " المرجع السابق " أو " نفس المرجع " فإن كانت الصفحة لم تتغير ذكر عبارة " نفس المرجع، نفس الموضع "فإن كانت صفحة مغايرة ذكر عبارة " نفس المرجع، ص:".
- فإن كان المرجع المقتبس منه باللغة الأجنبية، فيذكر بدلا عن عبارة " نفس المرجع " كلمة (ibid) وهي مختصر الكلمة اللاتينية (ibidem) فإن كانت الصفحة لم تتغير كتبت بدلا من عبارة " نفس الموضع " باللغة العربية، كلمة (loc.cit) وهي اختصار للكلمة اللاتينية (loco citato).
- في حالة ذكر المرجع للمرة الثانية مع وجود فاصل من مرجع آخر مختلف، فهنا يكون على الباحث أن يذكر في الهامش اسم المؤلف ويضع بجانبه عبارة " مرجع سبق ذكره " مع ذكر رقم الصفحة، هذا بالنسبة للمراجع العربية..، فإن كان المرجع المقتبس منه باللغة الأجنبية، فيذكر إلى جانب اسم المؤلف، الاختصار التالي (op، cit) للكلمة اللاتينية (opera citato) وتعني المرجع السابق ذكره، فإن كانت الصفحة التي استند الباحث إلى المدون بها هي لم تتغير أورد كلمة " نفس الموضع " باللاتينية وهي (loc، Cit) كما وضحنا آنفا.

3/ تنظيم الهامش

يثير تنظيم الهامش عدة مسائل مهمة، نتناولها فيمايلي:

3-1/ المسألة الأولى ترقيم الهامش:

توجد ثلاث طرق لترقيم الهامش:

- **طريقة الترقيم المتسلسل المستقل:** وهي الطريقة الأسهل والأكثر استخداما في البحوث العلمية، وفيها يستقل ترقيم كل صفحة بأرقام خاصة بها، فإذا انتهت.، يبدأ الباحث في الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى..، وهكذا حتى ينتهي البحث.

مثال ذلك: "....."[1] "....." [2] "....."[3]

(1)

(2)

(3)

ولهذه الطريقة عدة مزايا: أولها، أنها تيسر للقارئ التعرف المباشر على المصدر الذي رجع إليه الباحث وتتيح فرصة التدقيق والتأكد من صدق ما أورده الباحث، بالرجوع إلى المصدر المذكور، وثانيها، أنه إذا أراد الباحث إضافة مرجع جديد أو حذف مرجع، فإنه يتمكن من ذلك بسهولة، حيث يكفيه تعديل أرقام متن الصفحة وأرقام الهامش.

ومع ذلك، فإن لهذه الطريقة بعض العيوب ومنها: احتمال تقديم أو تأخير وضع الهوامش عند الطباعة، ذلك أن النسخة الأصلية الخطية للبحث لا تتوافق غالبا مع مساحة الصفحة التي يجري لها الكتابة أو الطباعة، فالصفحة بخط الباحث قد تصل إلى صفحة ونصف على الآلة الطابعة أو العكس، وهنا سيتم ترحيل الهوامش بتقديمها أو بتأخيرها، إذا انتقلت إلى صفحة جديدة، فالهامش رقم (4) في صفحة معينة قد يرحل إلى الصفحة التالية ويصير رقم (1)، أو قد يرحل إلى الصفحة السابقة ويصير رقم (3) أو (2).

وهنا يجب على الباحث التزام الدقة عند مراجعة تجربة الطباعة الأولى أو ما يسمى " البروفة " والتأكد من تطابق الهوامش بين الصفحة المطبوعة وصفحة النسخة الخطية اليدوية.

- **طريقة الترقيم المتسلسل الجزئي:** وفيها يبدأ الباحث بوضع رقم (1) لأول مرجع ويتم تسلسل الأرقام (2)، (3)، (4)، (5)، (6)..، وهكذا حتى نهاية الفصل أو الباب، ويتم وضع هوامش كل صفحة في أسفلها على حدة، أو يتم تجميعها ووضعها في نهاية الفصل أو الباب، ومثال ذلك:

صفحة رقم (1) "....."[1] "....." [2] "....." [3] "....." [4] "....." [5]

(1)

(2)

(3)

(4)

(5)

صفحة رقم (2) "....."[6] "....." [7] "....." [8] "....." [9] "....." [10]

(6)

(7)

(8)

(9)

(10)

وتلك الطريقة تتفادى عيوب طريقة الترقيم المتسلسل المستقل، وخصوصا في حالة عدم التطابق بين مساحة صفحة النسخة الخطية اليدوية، مع مساحة النسخة المطبوعة، إذ لن يكون هناك مشكلة في ترحيل الأرقام أو الهوامش، لا سيما عند تجميع الهوامش في نهاية الفصل أو الباب، كما أنها، في تلك الحالة الأخيرة تيسر على القارئ متابعة الأفكار وتسلسلها دون الانشغال وقطع التفكير بالنظر إلى الهامش والمراجع التي استعان بها الباحث.

ومع ذلك، لا تخلو هذه الطريقة من بعض العيوب ومنها: إرهاق القارئ باضطراره في كل مرة يريد التعرف على المصدر الذي استقى منه الباحث معلوماته، التوقف عن متابعة القراءة والبحث عن الهامش في نهاية الفصل أو في نهاية الباب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ترهق هذه الطريقة الباحث نفسه إذا أراد إضافة مصدر أو مرجع لتدعيم فكرة طرأت له، فسيكون مضطرا إلى تعديل أرقام الهوامش التالية للموضع الذي يريد أن يضيف فيه مرجعا جديدا، وذلك حتى نهاية الترقيم، ونفس الأمر في حالة حذف مرجع يشعر الباحث أنه غير منتج الاستناد إليه في هذا الموضع أو ذاك.

3طريقة الترقيم المتسلسل الكلي: وفيها يبدأ الباحث بوضع رقم الهامش (1) لأول مرجع، ويتم تسلسل الأرقام وتعاقبها (2)، (3)، (3)، (4)...، وهكذا حتى نهاية البحث، ويتم أيضا إما بوضع هوامش كل صفحة أسفلها، وإما تجميع الهوامش ووضعها في نهاية البحث.

وينسحب على هذه الطريقة المزايا والمثالب التي ذكرناها بشأن طريقة الترقيم المتسلسل الجزئي.

3-2/ المسألة الثانية موضوع الهامش

قد يكون الهامش شارحا لما ورد في المتن أو معلقا عليه..، والهدف من ذلك إضافة معلومات يراها الباحث ضرورية، ولكن ليس من الضروري تضمينها في المتن لأنها تتجاوز ما يمكن أن يندرج تحت العنوان الفرعي الوارد في المتن، أو تقطع سياق الكلام..، ومع ذلك فيجب عدم المبالغة في التعليق في الهوامش، كما يجب عدم إطالتها عند اللجوء إليها، فالإفراط فيها إما دليل على غموض كتابة الباحث، بحيث يحتاج في كل مرة إلى شرح ما يكتبه، أو أنه دليل على خلل في خطة البحث ما دام الباحث يرى أن كثيرا من المعلومات ضرورية ولكنه لا يجد لها مكانا في متن بحثه[1].

3-3/ المسألة الثالثة شكل الهامش:

لا بد أن يراعى في شكل الهامش عدة أمور:

- أن يكتب رقم الهامش بخط صغير وداخل قوسين صغيرين ومرتفعا قليلا عن السطر، ولا توضع بعده نقطة.
- أن يوضع خط أفقي في أسفل الصفحة يفصل بين المتن والهامش، وذلك على بعد مسافة واحدة من آخر سطر في المتن، ولا يكتب الهامش الأول إلا على بعد مسافة واحدة أيضا من أسفل الخط.

[1]- علي ضوى، المرجع السابق، ص: 88، وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الباحث ألا يذكر في الهامش من المراجع إلا ما طالعه فعلا، وللأسف فإن الكثير من الباحثين المحدثين يثقلون الهامش بمراجع لم يطلعوا عليها بهدف تزيين البحث بمراجع متنوعة، وهذا إخلال بواجبات الباحث الحق، وهو أمر لا ينطلي على الأستاذ المشرف والقارئ المدقق.

- أن يوضع رقم الهامش بين قوسين (مثل (3)) وبعد ذلك توضع عادة كلمة " انظر " أو " راجع " أو يذكر اسم المؤلف والكتاب مباشرة بعد الرقم.
- أن توضع الأرقام متسلسلة ومتعاقبة رأسيا الرقم تحت الآخر، دون تقديم أو تأخير، وبمحاذاة دقيقة.
- أن تكتب الإيضاحات والتعليقات الخاصة بالهامش بخط أصغر من الخط المستعمل في كتابة متن البحث، فإذا كان البحث يكتب مثلا بخط 14 وجب كتابة الهامش بخط 10،

الفصل الرابع

إخراج البحث

العلمي ومناقشته

الفصل الرابع: إخراج البحث العلمي ومناقشته

تمثل مرحلة صياغة متن البحث وإخراجه في شكله النهائي أدق وأصعب المراحل التي يواجهها الباحث في مساره الأكاديمي؛ إذ تتطلب هذه الخطوة توظيفا كاملا للملكة الفكرية والقدرة التحليلية، للانتقال من مرحلة القراءة وتجميع المادة العلمية إلى مرحلة البناء الفعلي والصياغة الموضوعية.

فبمجرد اختمار الفكرة البحثية واستيعاب النصوص التشريعية والآراء الفقهية، يغدو الباحث ملزما بصهر تلك المعطيات وإعادة صياغتها بأسلوب قانوني رصين يبرز ذاتيته العلمية، ويقدم إضافات حقيقية لأهل الاختصاص ولجان التحكيم[1].

إن إخراج المذكرة الأكاديمية هو مسار إجرائي متكامل؛ يبدأ بالتحرير الأولي للأفكار وصياغة المسودات وتعديلها، مرورا بالطباعة الآلية والالتزام بالمعايير الفنية والتنظيمية المقررة من طرف الهيئات العلمية والجامعية، وصولا إلى المحطة الكبرى والأخيرة المتمثلة في المناقشة العلنية أمام لجنة التحكيم لتقويم العمل والحكم على أهليته العلمية.

وتأسيسا على هذا التتابع الإجرائي والشكلي، وبهدف تمكين الطلبة من المهارات الفنية اللازمة لعرض بحوثهم والدفاع عنها، سنقسم دراسة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: القواعد والأساليب الفنية لكتابة وصياغة البحث العلمي.**
- **المبحث الثاني: المعايير التنظيمية والشكليّة لطباعة البحث العلمي.**
- **المبحث الثالث: الضوابط الإجرائية لمناقشة البحث العلمي والحكم عليه.**

---

[1]- يؤكد البعض على صعوبة مرحلة الكتابة وأهميتها، ويجري مقارنة طريفة في هذا المجال حيث يؤكد أن: "المواد الأولية التي يتكون منها صنف واحد من صنوف الطعام تكاد تكون واحدة بين يدي كل طباخ، ولكن الطعام بعد تكوينه يختلف اختلافا بينا باختلاف طاهيه، ومن مادتي القطن والصوف مثلا يمكن إنتاج رقيق الملابس وخشنها، غاليها ورخيصها، وموقف الطالب من المادة التي جمعها هو موقف الطاهي مما بين يديه من اللحم والخضروات والأرز والملح والتوابل، وموقف النساج من مادتي القطن والصوف.

فإذا انتهى الطالب من جمع المادة، وقراءة المراجع، فليدرك أنه انتهى من مرحلة يستطيع كثيرون أن يقوموا بها دون تفاوت يذكر، وأنه ابتدأ مرحلة جديدة يبرز فيها التفاوت بروزا كبيرا، وتظهر فيها ذاتية الطالب وشخصيته ظهورا واضحا، وتلك هي مرحلة الاختيار من المادة المجموعة، وترتيب ما اختير ثم كتابته، وتلك مرحلة شاقة لا ريب...".

- **أنظر**: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 107

المبحث الأول: كتابة البحث العلمي

إن عملية تحرير وصياغة البحث القانوني لا تتم دفعة واحدة كعملية آلية مصمتة، بل هي سيرورة فكرية وإجرائية متدرجة تنقسم إلى مرحلتين تكميليتين متمايزتين: مرحلة "**الكتابة المبدئية" (إعداد المسودات(**، ومرحلة "**الكتابة النهائية" (الصياغة والاستقرار الموضوعي(**، ولكل مرحلة من هاتين المحطتين قواعد منهجية، وضوابط موضوعية، وأسس بيداغوجية يتعين على الباحث الالتزام بها لضمان انسجام المتن وسلامة الحجج المقررة فيه.

وتأسيسا على هذا التقسيم المنهجي المتدرج، سنبسط دراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين مستقليْن: الأول آليات وضوابط الكتابة المبدئية (إعداد المسودة الأولى)، أما الثاني قواعد الصياغة الأكاديمية والتحرير النهائي للبحث القانوني.

المطلب الأول: آليات وضوابط الكتابة المبدئية

قبل أن يشرع الباحث في الكتابة فإن عليه بعد مرحلة طويلة من التجميع، أن يقف أمام ما جمعه من معلومات وبيانات لكي يقرأها بتأن وتمعن، يتحاور معها، ويترك لعقله أن يتفاعل معها، وينظر إليها من قريب ويدقق فيها ويمحصها، ويعيد النظر فيها بتجرد وموضوعية،

وبعد تلك القراءة المتأنية عليه أن يختار ما هو ذو قيمة وتأثير في البحث، ويهمل ما هو دون ذلك.، وليس من الفخر في شيء أن تصبح الرسائل كما، بل يجب أن يركز الباحث على العمق والابتكار وليس على الجمع والحشد، فليس المهم في الرسالة كثرة الصفحات، بل المهم جودتها التي تبدو في الأصالة والإبداع وحسن العرض والبعد عن اللغو والجدال الذي لا فائدة منه[1].

ويجب على الباحث أثناء الاستعداد للكتابة أن يضع أمامه خطة البحث المبدئية، وإذا كانت اللوائح الجامعية تضع قيودا على تعديل العنوان تعديلا جوهريا، فإن ذلك لا يعني ثبات خطة البحث.، فهذه الخطة تعتبر خطة مبدئية قابلة للتغيير والتعديل في أي وقت، سواء من ناحية التقسيم أو من ناحية العناوين الفرعية.

---

[1]– ليس هناك حد دقيق لحجم الرسالة وإن كانت بعض الجامعات قد وضعت بعض الحدود، ويختلف حجم الرسالة اختلافا واضحا باختلاف المادة التي كتبت فيها: **فالرسائل التي تعالج مشكلة علمية، أو نظرية رياضية** يطلب أن تكون صغيرة نسبيا، والعرف فيها أن يستكمل الباحث تجاربه وأدلته وأن ينتج رسالة في حجم مناسب يجعلها أقرب إلى المقال الواسع منها إلى الرسالة.

أما في رسائل العلوم الاجتماعية والإنسانية كعلم الاجتماع والاقتصاد والقانون..، فقد وضع العرف لها حدا تقريبيا: فرسالة الماجستير يحسن أن تكون حوالي مائتي صفحة، ورسالة الدكتوراه يحسن أن تتراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة صفحة أو تزيد.

ولكننا نجد الكثير من الباحثين يحاول أن يحشر كل صغيرة وكبيرة في البحث، فتتضخم الرسالة وقد تصل إلى ألف صفحة أو أكثر، والرسالة التي تبلغ ألف صفحة لا تدل إطلاقا على أن كاتبها أعلم ممن كتب أربعمائة صفحة، فالعبرة في الرسائل بالكيف لا بالكم.

فالخطة المبدئية وضعها الباحث في بدايات اختيار الموضوع وقت أن كانت المعلومات المتاحة لديه قليلة، أما وهو في هذه المرحلة، ويتهيأ للكتابة فإن الأمر مختلف تماما.، فالمعلومات والبيانات التي يحصل عليها الباحث في مرحلة التجميع الطويلة، تتيح له نظرة أوسع وأعمق.

لذلك فإنه في هذه المرحلة يجب أن يعيد النظر مرة أخرى في هذه الخطة على ضوء ما توافر من معلومات وبيانات، والخطة تبقى قابلة للتعديل حتى يوم طباعة البحث وإخراجه بصورته النهائية.

فإذا ما فرغ الباحث من ذلك، فإنه من الخير له أن يبدأ كتابة مبدئية لبحثه، أو ما تسمى أحيانا بالمسودة أو المشروع الأول لكتابة البحث.

وفي المسودة يلتزم الباحث بأن يضع أمامه البطاقات أو الملفات التي جمعها عن الباب الأول، ويبدأ في قراءتها من بدايتها إلى نهايتها، ثم يحاول ترتيبها ترتيبا منطقيا بادئا بالفكرة التي سوف يستخدمها أولا ثم التي تليها.

وينصح هنا أن تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة التي يكتب فيها، وأن تترك مساحات كافية بين السطور وفي الحاشية، حتى يتيسر إدخال ما عسى أن يستجد من إضافات، أو إجراء ما يلزم من تصويب عند المراجعة.

وفي هذه المرحلة كثيرا ما يغير الباحث ويبدل فيما يكتب، يشطب عبارة أو كلمة ليضع عبارة أو كلمة أدق منها، أو يجد أن هناك فكرة أولى بالتقديم على فكرة أخرى، أو يكتب رأيا ثم يبدو له أن يعدل عنه بعد أن أمعن النظر فيه.

ويجب أن يعلم الباحث أن هذا كله ليس عيبا في البحث، ولا في مقدرته، وإنما هي طبيعة البشر في سعيهم نحو الكمال دون إدراكه؛ فالكمال المطلق لله وحده..، ولكن حسب الباحث أن يعطي كل جزئية حظا كافيا من العناية والتأمل والتفكير.

ولما كانت الكتابة المبدئية أو المسودة مآلها أن تكون الصورة النهائية للبحث، فإنه يلزم الباحث الاجتهاد حتى تكون تلك المسودة أقرب إلى صورة البحث النهائية.

فإذا ما انتهى الباحث من كتابة المسودة فعليه أن يعيد قراءتها بتمعن، فيقف عند كل فكرة وكل رأي، مضيفا ما يرد على ذهنه من أفكار وآراء تخدم موضوع البحث.

وتثبت التجربة أن الفكر عند بداية تحرير البحث لا يكون في ثراء مثلما عليه حاله بعد ذلك، فبعد أن يتعايش الباحث مع البحث مدة من الزمن، وتحدث بينهما ألفة، ويعيد قراءة ومراجعة ما كتبه، قد يشعر بقصور المعالجة، ويقرر إعادة النظر فيما سطر[1].

[1]– أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص: 149.

وعلى الباحث قبل أن ينهي مراجعة المسودة، أن يسأل نفسه عدة أسئلة، ويقوم بالتصحيح الكتابي لبحثه في ضوء الإجابة عليها:

- هل تم تغطية كافة جوانب البحث الجوهرية والفرعية؟
- هل الآراء والنظريات التي تم عرضها ما زالت لأصحابها ولم يعدلوا عنها؟
- هل عملية التوثيق وتنظيم الهوامش، سليمة ودقيقة؟
- هل ترتيب وتقسيم المادة العلمية على أبواب وفصول ومباحث البحث، متناسق ومتوازن؟
- هل النتائج التي تم التوصل إليها تتفق والأهداف المخططة للبحث؟
- هل تم إثبات كافة المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث في القائمة النهائية للمراجع؟

المطلب الثاني: قواعد الصياغة الأكاديمية والتحرير النهائي للبحث القانوني

بمجرد فراغ الباحث من مراجعة المسودة وتدقيقها التدقيق الكافي، وتجاوز عيوب الحشو وتفكك الأفكار، ينتقل إجرائيا وفنيا إلى مرحلة "الكتابة النهائية (La Rédaction Définitive)"، وتمثل هذه المرحلة الإرساء الختامي لمتن البحث واستقراره الموضوعي، وتشكيل قالبه التعليقي والتحليلي الذي سيقدم للطباعة الآلية ليكون تاليا محل تقويم ومناقشة من قِبل لجنة التحكيم.

إن الكتابة النهائية لا تعني مجرد إعادة نقل أفكار المسودة بظاهر خط أفضل، بل هي عملية مجهرية لتهذيب الأسلوب، وتحصين المتن، وإعطاء الحكم النهائي على تماسك التكييفات والآراء الواردة فيه، ولتحقيق هذه الغاية، يستوجب على طالب الحقوق مراعاة منظومتين من القواعد والضوابط الجوهرية:

أولا: القواعد التنظيمية

القواعد التنظيمية تتعلق بالشكل أو المظهر الخارجي الذي تكون عليه هيئة البحث، وهي تدور حول ثلاثة أمور:

1/ الأمر الأول: شكل الصفحة

وهنا يجب مراعاة مجموعة من القواعد نبينها فيمايلي:

- أن تبدأ كتابة الباب أو الفصل الجديد، دون المبحث أو المطلب، في صفحة جديدة، وذلك في أسفل ربعها الأعلى.
- ضبط عنوان الباب أو الفصل والعنوان الفرعي، ويجب في العنوان أن يكون مختصرا ودالا على المادة العلمية التي تعالج تحته.

- وضع المادة العلمية وعرضها في صورة فقرات، كل فقرة تعالج فكرة أو رأيا على حدة، والفقرة هي مساحة كتابية تتكون من مجموعة جمل بينها اتصال فكري وموضوعي، تشرح فكرة أو مسألة واحدة، ويجب أن تكون متوسطة في حجمها، بحيث تتراوح بين خمسة وعشرة أسطر.
- وحتى تتمايز الفقرات عن بعضها، يحسن أن يترك سطرا بعد كل فقرة، كما يحسن ابتداء كل فقرة بعد ترك مسافة (1سم) بيضاء إلى الهامش المتروك على اليمين في الكتابة العربية، وعلى اليسار في الكتابة بلغة أجنبية.

2/ الأمر الثاني علامات الترقيم والشكل

علامات الترقيم يتوقف الفهم عليها أحيانا، وهي دائما تعيّن مواقع الفصل والوصل، وتنبه على المواضع التي ينبغي فيها تغيير النبرات الصوتية، وتسهّل الفهم والإدراك عند سماع الكلام ملفوظا، أو قراءته مكتوبا.

من أجل هذا تعتبر علامات الترقيم ضرورية في الكتابة الفنية في العصر الحديث، ومثل علامات الترقيم، قواعد الإملاء، فيجب على الباحث أن يعرف هذه القواعد، ومن المعيب أن يوجد في الرسالة خطأ إملائي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكتابة باللغة العربية تحتاج إلى أمر آخر لا يقل أهمية عن علامات الترقيم، وهو الشكل، فكثير من الكلمات العربية تحتاج إلى الشكل لإزالة اللبس والغموض عنها، وتيسير القراءة.

وعلى الطالب أن يقرأ رسالته بعد كتابتها بصوت مرتفع، ليتعرف على الكلمات التي سيتردد القارئ في نطقها نطقا صحيحا، ليسارع إلى تشكيلها، وسيجد أن الفعل المبني للمجهول من أهم هذه الكلمات، وكذلك سيجد كلمات كثيرة يزيدها الشكل جلاء ووضوحا مثل: (يكون يكوّن، الكتاب الكتَّاب، يعين يعيّن .....) الخ،

ولكن على الطالب ألا يبالغ في استعمال الشكل، فلا يشكل إلا ما يحتاج إلى إيضاح، ثم عليه أن يقتصر في شكل الكلمة على الحرف الذي سيجعل قراءتها أيسر ولا يتعدى هذا الحرف إلى ما سواه.

واستكمالا لما سبق نستطيع أن نذكر علامات الترقيم التي يجب مراعاتها عند الكتابة المبدئية والنهائية على السواء:

2-1/ النقطة المفردة (.)

وتوضع في نهاية الجملة تامة المعنى، المستوفية كل مكملاتها اللفظية، وكذلك توضع عند انتهاء الكلام وانقضائه مثل (الأيام دول، من حاول قهر الحق قهر،)

2-2/ النقطتان الرأسيتان (:)

وتوضعان في المواضع التالية:

بين الشيء وأقسامه وأنواعه مثل: (يتألف جسم الإنسان من الأجزاء التالية: الرأس، العنق، ..) ومثل (اثنان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال)

بعد العناوين الفرعية التي توضع في أول السطر ويبدأ الحديث عنها في السطور التالية، وقد وردت أمثلة كثيرة لهذه العناوين في هذا الكتاب، بين لفظ القول وبين الكلام المقول مثل:

ألقاه في اليمِّ مكتوفا وقال له: إياك إياك أن تبتلَّ بالماء

قبل الأمثلة التي توضح قاعدة كما ظهر بعد كلمة " مثل " في الأمثلة الواردة هنا،

2-3/ النقاط الأفقية (.....)

وتستخدم عند الحذف من كلام مقتبس حرفيا وبما لا يتجاوز السطر، فتوضع ثلاث نقاط هكذا (...)، وعند الحذف من كلام مقتبس حرفيا وبما يتجاوز السطر، يوضع سطر كامل من النقاط الأفقية هكذا (.....).

2-4/ الفاصلة (،)

وتوضع في المواضع التالية:

بعد لفظ المنادى مثل: (يا أحمد، افتح النافذة).

بين الجملتين المرتبطتين في المعنى والإعراب مثل: (خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيمل).

بين الشرط والجزاء وبين القسم والجواب إذا طالت جملة الشرط أو القسم مثل:

إذا كنت في مصر ولم تك ساكنا على نيلها الجاري، فما أنت في مصر

بين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل المسافة بينها فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها مثل: (ما خاب تاجر صادق، ولا تلميذ عامل بنصائح معلميه، ولا صانع مجيد لصنعته).

2-5/ الفاصلة المنقوطة(؛)

وتستخدم للفصل بين جملتين الثانية تعد سببا للأولى مثل: (محمد من خير الطلاب في صفه؛ لأنه حسن الصلة بأساتذته وزملائه، ويستذكر دروسه بجد واجتهاد).

2-6/ علامة الاستفهام (؟)

وتوضع بعد الجملة الاستفهامية مثل: (كم تبلغ مساحة سوريا؟).

2-7/ علامة التعجب (!)

وتوضع في نهاية الجملة التي فيها انفعالات كالدهشة، التعجب، الحزن، الأسف، الفرح..، مثل: (يا للهول! وا أسفاه!).

2-8/ الشرطة الأفقية ()

ولها عدة مواضع:

- بين رقمين للدلالة على أنهما يشتملان ما بينهما مثل: (4 10).

- عند ذكر الأمثلة بدل الأرقام (كما نفعل في هذا الموضع).
- بين العدد والمعدود إذا كان في أول السطر مثل: (أولا) (3).

في أول السطر عند المحاورة بين اثنين إذا استغنى الكاتب عن تكرار اسميهما.

2-9/ الشرطة المائلة (/)

وتوضع قبل الأسماء وبعد الألقاب مثل: (د/ عبد الرزاق السنهوري).

2-10/ الشرطتان الأفقيتان ()

وتوضع بينما الجمل الاعتراضية مثل:

(إن بحث الماجستير خصوصا في الدراسات النظرية يكون بحثا تخصصيا معمّقا).

2-11/ علامة التتابع (=)

توضع في نهاية الصفحة إشارة إلى أن هناك باق في الصفحة التالية وتستخدم في الهوامش.

2-12/ الأقواس

وهي أنواع:

- **القوسان المزدوجان الصغيران أو علامة التنصيص** " "، ويستخدمان لحصر ما يقتبس حرفيا من الغير، ولتمييز بعض الكلمات والمصطلحات، ولحصر عناوين التقارير والمقالات.
- **القوسان المفردان ()**، ويستخدمان حول الأرقام في المتن وفي الهامش، كما يوضع بينهما عبارات التفسير والدعاء القصير؛ فالتفسير كشرح كلمة صعبة وردت في ثنايا الكلام، ومثال الدعاء أن تقول: كان عمر (رضي الله عنه) مثال الخليفة العادل.
- **القوسان المركنان [ ]**، يضع الباحث بينهما التعليقات والإيضاحات التي يدخلها على النصوص المقتبسة حرفيا من الغير.

3/ الأمر الثالث استعمال الأرقام والاختصارات

1/ استعمال الأرقام

وضع الباحثون نظاما لاستعمال الأرقام في الرسائل، وفحوى ذلك النظام أن الرقم الذي لا يحتاج الطالب في التعبير عنه إلى أكثر من ثلاث كلمات ينبغي أن يكتب بالكلمات مثل: ألفان، مائة وثلاثون، مائة وثلاثة وستون، فإذا كان العدد يتركب من أربعة أرقام فأكثر فتكتب أرقامه كما هي مثل: 1970، 1990، 2611820[1].

[1]- هناك أشياء اصطلح على كتابتها بالأرقام دائما للتيسير وهي: الرقم الذي يشير إلى مبلغ من المال، ورقم المنزل بالشارع، ورقم الهاتف، ورقم الصفحات في الكتب، والنسبة المئوية، والتاريخ، والأرقام التي توضع للجداول والصور والرسوم.

2/ الاختصارات

جرى المؤلفون والكتّاب على اختصار كلمات خاصة يكثر تكرارها في المؤلفات أو في الرسائل، وفي كل مادة من المواد كلمات أو جمل تتردد كثيرا، وقد جرى العرف على قبول اختصارها، وعلى أن الرمز يؤدي مؤداها.

ويجب على الباحث هنا:

- أن يعد قائمة كاملة بتلك الاختصارات في مقدمة أو مؤخرة الرسالة، موضحا فيها مفتاح ودلالة الاختصارات.
- أن يلتزم بنظام واحد للكلمة المختصرة على مدار الرسالة كلها، حتى لا يضلل القارئ.

ومن الاختصارات العربية نذكر: (هـ): السنة الهجرية (ق.م): قبل الميلاد (ج): جزء (ط): طبعة (س): سنة (ق): قضائية (ص): صفحة .

وفي المراجع الأجنبية يشار إلى الجزء اختصارا بـ: (vol) وهي اختصار كلمة (volume)، وإلى الصفحة بـ: (p) وهي اختصار كلمة (page)، وإلى الطبعة بـ: (ed) وهي اختصار كلمة (edition)، وإلى منظمة الأمم المتحدة بـ: (UN) وهي اختصار كلمة (United Nations).

ثانيا: قواعد الصياغة والأسلوب:

قد ينجح الكثير من الباحثين في القيام بإجراءات البحث من حصر المصادر والمراجع، وجمع المادة العلمية وتدوينها، ولكن القليل منهم من يستطيع تقديم ونقل المحتوى العلمي لبحوثهم إلى القارئ، حيث يفتقدون إتقان فن استخدام التعبير والأسلوب التعبيري.

ولما كانت العبرة ليست بتجميع المعلومات فقط، بل بكيفية عرضها وتقديمها، فإن الاهتمام بالأسلوب التعبيري يبدو على درجة كبيرة من الأهمية لأنه الوعاء الذي نقدم على صفحته ثمرات الفكر والعقل.

ويجب على الباحث أن يختار المفردات السهلة والعبارات البسيطة في كتابته فذلك أدعى لفهم القارئ وأولى لإيضاح المعنى، فالأسلوب السهل البسيط في الكتابة يحتاج من الباحث جهدا كبيرا، وإن أكثر الأساليب مشقة على الباحث هو السهل الممتنع، وهو أسلوب رشيق في عباراته، سهل في كلماته، تستعذبه الأفهام والعقول، ولكن يصعب عليها تقليده.

ومن أعمدة هذا الأسلوب في البحث مايلي:

- بساطة جمله وسهولة كلماته، فكلما كانت الجملة قصيرة كانت أكثر بلاغة، والفقرة التي تقوم على مجموعة من الجمل، يجب أن تحتضن فكرة واحدة، توضح جوانبها، في انسجام وتوافق دون تناقض أو تعارض.

- البعد عن الكلمات والألفاظ غير المألوفة أو غير المطروقة في محيط عمل الباحث، واختيار الكلمات المتداولة والمعروفة أقرب إلى الفهم والاستيعاب من قبل القارئ.
- إن السلامة النحوية والإملائية ركن مهم من أركان البحث، لذلك يجب على الباحث أن يراجع قواعد اللغة باستمرار ويطبقها دائما حتى لا ينساها، وإذا كان بعض الباحثين يرجع إلى متخصصين لمراجعة البحث لغويا، فإن ذلك لا يعني الاستكانة إلى هذا الأمر دائما؛ بل يجب أن يتعلم القواعد الأساسية التي يستخدمها عند الكتابة حتى يجيء بحثه دقيقا وسليما من الناحية اللغوية والإملائية.
- من الأفضل للباحث الابتعاد عن أسلوب القطع والجزم خصوصا في الدراسات القانونية لأن الدراسة القانونية تعد ضمن طائفة العلوم الاجتماعية والإنسانية ولا يجوز القطع والجزم فيها.
- الحفاظ على التسلسل والانسياب المنطقي والتماسك بين الأفكار، فتلك الأخيرة يجب أن تنتقل من بحث العلاقات والظواهر إلى معرفة الأسباب، ثم إلى ترتيب النتائج..، بحيث تكون كل فكرة امتدادا لما قبلها وتمهيدا لما بعدها[1].

وعلى الباحث بعد تبييض بحثه أن يعاود قراءته وتنميقه، ويفصل بين كونه كاتبا للبحث وقارئا له، حتى يستطيع تبين الأخطاء ومواطن القصور، سواء ما تعلق منها بالأفكار والمعلومات، أم باللغة والأسلوب، أم بالمظهر والتنسيق.

[1]- من مظاهر الأسلوب الجميل: "الإرتباط بين الجمل بأن تأخذ كل منها بعجز سابقتها، ومن مظاهر الأسلوب الجميل كذلك البساطة، فالتعقيد يقلل من قيمة الرسالة، ثم الإيجاز بحيث يحس القارئ أنه يجد جديدا كلما قرأ، فإذا اتضحت الفكرة التي يشرحها الطالب فليتوقف عن أن يضيف سطرا واحدا إليها، وينتقل بالقارئ إلى فكرة أخرى.

ومن المستحسن كلما انتهى الطالب من كتابة فصل ما، أن يقرأه بصوت مرتفع، ليزاوج بين الجمل، وليطمئن إلى انسجام العبارات، وحسن جرسها ورنينها".

- **أنظر**: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 117.

المبحث الثاني: المعايير التنظيمية والشكليّة لطباعة البحث العلمي لطباعة البحث العلمي

إذا كانت المراحل السابقة قد ركزت على البناء الفكري والموضوعي للمادة القانونية، فإن مرحلة "طباعة البحث العلمي ورَقنه" تمثل القالب الفني والجمالي الذي يعطي للمذكرة مظهرها الأكاديمي الرسمي، فالالتزام بالمعايير الشكليّة والتنظيمية للطباعة ليس مجرد مسألة تحسينية، بل هو التزام بيداغوجي وإداري صارم تخضع له كل بحوث ومذكرات التخرج في كليات الحقوق والعلوم الإدارية.

إن الإخراج الفني الرديء أو عدم الانضباط بمقاييس الرقن الرقمي المعتمدة، قد يؤدي إلى التقليل من القيمة العلمية لجهد الباحث، بل وقد يواجه البحث رفضا شكليا قبل مناقشته، وللإحاطة بالضوابط التقنية الكفيلة بإخراج المذكرة في أبهى صورها التنظيمية، سنقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين جوهريين: **الأول** التنظيم البنيوي والهيكلي النهائي لأجزاء البحث، أما الثاني الضوابط التقنية والفنية للرقن والطباعة الآلية.

المطلب الأول: التنظيم النهائي للبحث

يقصد بالتنظيم النهائي للبحث: وضع أجزاء المذكرة ومكوناتها المختلفة في ترتيب منطقي، متسلسل، ومتعارف عليه أكاديميا، بحيث يسير القارئ أو المناقش في قراءة الجهد العلمي تتبعا من الغلاف الخارجي وصولا إلى الملاحق والفهارس، ويقتضي هذا التنظيم من طالب السنة الثالثة ليسانس هيكلة بحثه وفق الترتيب الهندسي الآتي: على الباحث وضع اللمسات الأخيرة للبحث، وبعدها يدفع ببحثه صوب المطبعة، وتشمل تلك اللمسات تنظيم هيئة البحث، وترتيب منظره العام الذي سينقله الطابع إلى الصورة الأخيرة التي يظهر عليها البحث إلى القراء، والتنظيم الذي تكون عليه هيئة البحث، يجب أن يكون على الترتيب التالي:

- صفحة العنوان.
- الاستشهاد.
- الإهداء.
- صفحة الشكر والتقدير.
- المقدمة.
- المحتوى أو المتن.
- الخاتمة.
- الاختصارات.
- الملاحق.
- قائمة المراجع.
- الفهرس.

وسوف نلقي الضوء على كل منها كمايلي:

أولا: صفحة العنوان:

يخصص للعنوان صفحة داخلية فضلا عن الغلاف، ويستحسن عند التجليد أن تسبقها ورقة خالية من الكتابة تماما، وتشمل صفحة العنوان عدة بيانات:

- يوضع في أعلى الصفحة من الجانب الأيمن، اسم الجامعة واسم الكلية التي ينتسب إليها الطالب وتقدم إليها الرسالة.
- عنوان البحث، ويجب أن يكون مختصرا وواضحا ومعبرا عن موضوع البحث، ويستحسن وضع العنوان في ثلث الصفحة العلوي، وكتابته بخط كبير.
- مسمى الدرجة العلمية المراد الحصول عليها من البحث (كدرجة الماجستير أو الدكتوراه)، فإن كان بحثا معدا لغرض آخر وجب تدوين ذلك، كأن يكون البحث مقدما لمؤتمر أو ندوة علمية في موضوع معين، ويكتب مسمى الدرجة أسفل عنوان البحث بمسافتين من المسافات المعروفة في فن الطباعة.
- اسم الباحث، ويجب أن يكون كاملا وفق بطاقته الشخصية، ويفضل أن يكتب اسم الباحث في البداية العلوية لمنتصف الصفحة الأسفل، ويكون بخط أصغر إلى النصف من حجم خط عنوان البحث.
- اسم المشرف على البحث، إن كان من البحوث المقدمة لنيل درجة علمية وكذلك أسماء لجنة الحكم ودرجاتهم ووظائفهم العلمية أو الأكاديمية.
- وإذا كان البحث لا يقدم لنيل درجة علمية، فإنه يشمل علاوة على العنوان، واسم المؤلف، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر.

ثانيا: الاستشهاد

وهو عبارة قصيرة يضعها الباحث في بداية بحثه تتضمن تلخيصا لفكرة البحث الأساسية، وإن عدم إيراد هذا الاستشهاد أفضل بكثير من ذكر عبارة متكلفة أو لا تتلاءم مع الموضوع، وتعد آيات القرآن الكريم مثالا شائعا للاستشهاد وكذلك أقوال المفكرين والساسة.

ومن الناحية الشكلية يكتب الاستشهاد في صفحة خاصة، ويكتفى بذكر مصدر الاستشهاد مختصرا (أي اسم قائل العبارة، أو النص الذي وردت فيه مثل: قرآن كريم، حديث شريف...الخ).

ثالثا: الإهداء

وهو ما يسجله الباحث بحروف مطبوعة تظهر على كل نسخ البحث من إهداء لعمله إلى شخص آخر، وهو بذلك يختلف عن الإهداء الخاص الذي يكتب باليد على نسخة واحدة.

وقد جرت عادة بعض الباحثين على إهداء أبحاثهم إلى بعض الأشخاص تقديرا لهم واعترافا بفضلهم (كالوالدين والزوجة والأبناء والأصدقاء..،)، ومن الناحية الشكلية يكتب الإهداء في صفحة خاصة..، وبالمقابل فإن للباحث مطلق الحرية في التعبير عن عواطفه بواسطة الإهداء الذي يسجله على النسخة الواحدة.

رابعا: صفحة الشكر والتقدير:

جرت العادة أن يقدم الباحث الشكر والتقدير لكل من مدّ له يد العون أثناء إعداد بحثه، فيشكر الطالب الهيئة التي رشحته للبحث إذا كان معيدا موفدا من جامعته، ثم يعرّج بشكر مناسب للأستاذ المشرف الذي قاده طوال رحلة البحث ووجهه وأرشده، ثم يذكر باختصار أشخاصا آخرين قدموا له عونا ملموسا ساهم في تذليل العقبات أمامه، مثل:

- أساتذة آخرين وجهوه وساعدوه.
- أصدقاء أعاروه كتبا ومراجع أفادته في إتمام بحثه.
- أمناء المكتبات الذين قدموا له تسهيلات ذات قيمة كبيرة،
- أعضاء الكادر الإداري في الجامعة أو في مؤسسة ما، إذا ساعدوه في مشواره البحثي.

ويجب ألا يطيل الشكر ولا يبالغ فيه، فكلما قصر الشكر كان أكثر تأثيرا، ولا يذكر فيه إلا من هو جدير حقا بالتقدير، فليست الرسائل العلمية مكانا للمجاملات.

وتدون كلمة الشكر والتقدير على ورقة منفصلة مكانها بعد ورقة الإهداء إن وجدت فإن لم توجد فبعد ورقة العنوان الداخلي، وحيث أنها ليست جزءا من البحث، فلا ترقم ضمن تسلسل أرقام صفحات البحث.

خامسا: المقدمة

أما بخصوص المقدمة، ومحتوى أو متن البحث، والخاتمة، والاختصارات، وقائمة المراجع، فقد أوضحناها سابقا بشكل تفصيلي، ونكتفي هنا بالإحالة إليها.

سادسا: الملاحق

قد يستعين الباحث في إعداد بحثه ببعض الوثائق والنصوص والبيانات والإحصاءات، ويجد من الأمانة العلمية أن يوردها في ختام بحثه كي يستفيد منها من يريد التعمق وإعادة النظر في ذات الموضوع أو في موضوعات مشابهة.

وما يصلح أن يكون ملحقا لا بد أن يتصف بصفتين: الأولى، أن يكون تكميليا ومساعدا بحيث لا يمكن إدماجه في متن البحث، والثانية، أن يكون طويلا بحيث لا يمكن إدراجه في الهامش.

ومن أنواع الملاحق نذكر:

- نصوص الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالبحث.

- نصوص القوانين الأجنبية التي تمت المقارنة بينها.
- نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة إذا كان الموضوع يدور عن هذه المنظمة الدولية.
- الخرائط التي توضح الحدود أو المناطق المتنازع عليها، وذلك في بحوث القانون الدولي العام.

وموضع الملاحق هو نهاية البحث، وبالتحديد قبل قائمة المراجع، لأن الملاحق قد تكون من بين تلك المراجع فيجب ذكرها أولا.

وإذا كان كل أو بعض تلك الوثائق بلغة أجنبية، فيجب ذكرها بتلك اللغة دون ترجمة، ودون إدخال أي تعديل أو إصلاح، لما عسى أن يكون بها من أخطاء إملائية أو نحوية[1]،

سابعا: الفهرس

يمثل الفهرس ثبت بالموضوعات التي يحتويها البحث وذلك وفقا للخطة والترتيب الوارد في البحث مع الإشارة إلى أرقام الصفحات أمام كل جزئية من جزئيات البحث الواردة في الفهرس.

ولما كان الفهرس هو المرشد إلى موضوعات المادة العلمية للبحث، فيجب عند الطباعة إخراجه بشكل يحقق وظيفته الإرشادية؛ وذلك بأن يكتب عنوان الأبواب بخط ذو أحرف كبيرة، على أن تكون عناوين الفصول والمباحث بخط أصغر قليلا،

ويختلف موضع فهرس المحتويات حسب اللغة التي كتب بها البحث: فالبحوث والمراجع المكتوبة باللغة الإنجليزية عادة ما يكون فهرس المحتويات فيها في مطلعها، وبعد الغلاف الداخلي المدون به عنوان البحث.

أما البحوث والمراجع المكتوبة باللغة الفرنسية فعادة ما يكون موضع فهرس المحتويات هو الصفحات الأخيرة منها، وقبل الغلاف الخارجي الخلفي، وهذا هو السائد في البحوث والمراجع العربية.

المطلب الثاني: ترقيم البحث

لا يتصور البدء في كتابة بحث علمي أو طباعته دون تمييز وتحديد صفحاته عن طريق الأرقام، وعلى ذلك يجب وضع رقم لكل صفحة، بحيث ترقم صفحات البحث ترقيما متسلسلا يبدأ عادة بالمقدمة وتتوالى الأرقام حتى نهاية البحث.

وموضع رقم الصفحة هو منتصف السطر الأول من أعلاها، أو من أسفلها، حسب رغبة الباحث حيث لا توجد قواعد ملزمة في هذا الشأن، وقد يرى الباحث وضع رقم الصفحة في أعلى الجانب الأيسر من الصفحة أو في أعلى الجانب الأيمن منها.

---

[1]– يجب أن تكون الملاحق عزيزة المنال على القارئ، أي لا يستطيع أن يصل إليها بسهولة، ولذلك لا يصح أن يلحق الباحث ببحثه تشريعات أو أحكام يسهل الإطلاع عليها، فهذا أمر يؤدي إلى تضخم الرسالة وزيادة عدد صفحاتها بشكل كبير، دون مبرر لذلك.

وعادة ما يتم وضع الرقم بين شرطتين أفقيتين هكذا: 17 أو بين قوسين هكذا (17) أو يوضع الرقم متسلسلا دون شيء قبله أو بعده.

هذا بخصوص ترقيم الصفحات التي تضم محتوى البحث من المقدمة حتى الخاتمة، أما بخصوص ترقيم صفحات التقديم أو التصدير، فتجري العادة في المؤلفات والبحوث العربية على استخدام الحروف الأبجدية لترقيم تلك الصفحات الخارجة على متن البحث وهي: أ ب ج د هوز ح ط ي ك ل م ن ...، وهي الحروف التي تجمعها الكلمات المشهورة: أبجد، هوّز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ.

وهنا يجب عدم الخلط بين الترتيب الهجائي (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش .....) والترتيب الأبجدي الذي ذكرناه.

المطلب الثالث: آليات طباعة البحث العلمي وضوابط مراجعته

بمجرد انتهاء الباحث من مرحلة الرقن الإلكتروني وضبط الهيكل البنيوي لأجزاء البحث، ينتقل إجرائيا إلى مرحلة "الطباعة الفسيولوجية والمراجعة النهائية(Impression et Relecture) "، وتمثل هذه المرحلة خط الدفاع الأخير للبحث؛ حيث يتحول العمل من صيغته الرقمية الافتراضية إلى وعائه الورقي المادي الملموس، تمهيدا لإيداعه لدى المصالح البيداغوجية والإدارية بالكلية وتوزيعه على أعضاء لجنة المناقشة.

إن عملية الطباعة والمراجعة لا تدع مجالا للعفوية أو التسرع، بل تحكمها قواعد فنية تضمن خلو المذكرة من العيوب المطبعية واللغوية التي قد تشوب النص أثناء النقل من المسودة إلى الحاسوب، ولإحاطة طلبة السنة الثالثة ليسانس بضوابط هذه الخطوة الإجرائية، نبسطها على النحو الآتي:

أولا: الطباعة والمراجعة

طباعة البحث تعني نقل الكلمات بأحرفها من صورتها اليدوية، أي من النسخة أو الصورة الخطية إلى صورة آلية مكتوبة بأداة ميكانيكية، ويعتبر الحاسب الآلي (الكمبيوتر) من أهم الأدوات المستخدمة في الطباعة بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة والتسهيلات التي يوفرها، سواء من حيث إمكانية الحذف والإضافة دون أدنى صعوبة، وإمكانية التصحيح على شاشة الجهاز، أو على بروفة مطبوعة، وكذلك السرعة في إنجاز عملية الطباعة، فضلا عن إمكانية تسجيل البحث أو المصنف مهما كان عدد صفحاته على أسطوانة صغيرة، تساعد في أي وقت على استنساخ أي صورة من البحث، أو صفحات معينة منه.

وضرورة طباعة البحث قد تفرضها النظم واللوائح المعمول بها في الجامعات والمعاهد العلمية، ويختلف عدد النسخ التي يجب إعدادها باختلاف الرسالة التي يتقدم بها الباحث وباختلاف الجامعات والكليات أيضا.، وعادة ما تبين تلك النظم واللوائح عدد النسخ اللازمة للمناقشة والحكم على الرسالة، وللإيداع بالمكتبة، وللتبادل

العلمي بين الجامعات والمعاهد العلمية العربية والأجنبية، كما تتطرق إلى مواصفات الورق، وعدد الأسطر في كل صفحة وعدد كلمات كل سطر، وحجم الحروف، ونوع الخط، ومواصفات الغلاف الخارجي للبحث.

ويراعى بشأن عملية الطباعة أمران:

- **الأول:** ضرورة التنبيه على الطابع بأن ينقل المادة العلمية بالتنظيم والترتيب الذي هو عليه في النسخة الخطية، ومن الخطأ ترك ذلك التنظيم للطابع، فهذا من عمل الباحث وعليه مسؤوليته.
- **الثاني:** ضرورة مراجعة ما تم طباعته بشكل دقيق وسليم، حتى يتم تصحيح وتصويب الأخطاء المطبعية، للوقوف على دقة إيراد الهوامش بتسلسلها، وصحة علامات الترقيم، وقواعد الاقتباس، وسلامة كتابة الأسماء والاصطلاحات الأجنبية وأي خطأ آخر.

والأصل في عملية المراجعة أن يقوم بها الباحث نفسه، فهو الأعلم بمحتوى مادة بحثه، والألفاظ والعبارات التي تعبر عنه، فتصويب الأخطاء المطبعية هي مسؤولية الباحث، وسيؤاخذ عليها عند مناقشة البحث وتقييمه.

ويدل الواقع أنه مهما دقق الباحث في القراءة من أجل تصويب الأخطاء المطبعية، وكرر القراءة والمراجعة، فهو لا بد متخطي بعضها، لأنه يقرأ البحث بعقله أكثر مما يقرأه بعينيه.، وهو يركز على سلامة الفكرة أكثر من تركيزه على سلامة الحروف من الناحية الطباعية، ولذلك يستحسن إعطاء البحث لشخص آخر كي يقرأه من أجل تصحيح الأخطاء المطبعية فهذا الأخير سينظر إلى الحروف أولا، دون أن يهتم بمضمون البحث ومحتواه.

بيد أنه حتى في هذه الحالة الأخيرة، تظل سلامة البحث وخلوه من الأخطاء المطبعية مسؤولية الباحث نفسه..، لذلك فإن إهمال مراجعة وتصويب الأخطاء المطبعية، يعد من العيوب الشكلية التي يسأل عنها الباحث، وقد تؤثر في التقدير النهائي لقيمة البحث، ولا سيما إذا ترتب عليها تغيير في بعض معاني المفردات العلمية، فتتحول هذه العيوب من عيوب شكلية إلى عيوب موضوعية.

وعلى أي حال، فإن عملية التصويب وتصحيح الأخطاء المطبعية، تتم على المسودة أو البروفة الأولى لعملية الطباعة، ويجري التصويب عادة بقلم أحمر فتشطب الكلمة الخطأ، ويوضع فوقها الكلمة الصواب.

فإذا أعيدت مسودة الطباعة المصححة إلى الطابع، كان عليه أن يجري التصحيح على النسخة النهائية للطباعة، وهذا هو الوضع العادي، غير أنه كثيرا ما لا تسمح ظروف الطباعة وعامل الوقت بإجراء التصحيح على هذا النحو، ولا يكون أمام الطابع وباتفاق مع الباحث، إلا أن يعد قائمة بالتصويبات توضح فيها الكلمة قبل التصويب وبعده، ورقم الصفحة ورقم السطر الذي وردت به، وترفق هذه القائمة في نهاية البحث بعد فهرس المحتويات لا قبله.

ثانيا: تجليد البحث

على الطالب أن يجلد جميع النسخ التي سيقدمها للجامعة، فذلك أدعى للمحافظة عليها وعلى ترتيبها، ولأن من حق الممتحنين أن يتسلموا نسخهم متماسكة بين دفتي غلاف أو مجلد، وتغليف أو تجليد البحث يكون بدفعه إلى أحد الدور المتخصصة في هذا المجال.

فإذا أنجز الطالب عملية تجليد البحث، كان عليه تقديم بحثه والنسخ المطلوبة منه، في الوقت المحدد لذلك، إلى اللجنة الفاحصة، وإلى الجهة الأكاديمية التي تم البحث وفقا لنظمها وقواعدها، حيث يتم تحديد موعد تجري فيه مناقشة الباحث والحكم على بحثه.

المبحث الثالث : مناقشة البحث والحكم عليه

تشكل "المناقشة العلنية (La Soutenance) "التتويج الفعلي والختامي لجهد الباحث، والمحطة البيداغوجية الأبرز التي ينتقل عبرها البحث من حيز الإعداد الفردي المغلق إلى الفضاء الأكاديمي المفتوح، فالهدف من المناقشة ليس مجرد استعراض للمادة القانونية المجموعة، بل هو اختبار حقيقي لمدى تمكّن طالب الحقوق من أدوات ومنهجية البحث العلمي، وقدرته على المحاجة والتعليل والدفاع عن قناعاته وتكييفاته القانونية بأسلوب متزن ورصين.

تبدأ المناقشة إجرائيا بتقديم الباحث لعرض وجيز ومكثف يلخص جوهر عمله، تليها مرحلة التقييم والمحاورة الفقهية من طرف أعضاء لجنة التحكيم (رئيسا ومشرفا ومناقشا)، لتنتهي العملية بالمداولة السرية وإصدار الحكم النهائي على الجهد المبذول وتحديد القيمة العلمية للمذكرة، ولتفصيل هذه المحطات الإجرائية، نقسم دراسة هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية: الأول المهارات الفنية لصياغة وإلقاء ملخص المذكرة (التقرير الشفهي)، أما الثاني الآداب والقواعد المنهجية لإدارة الحوار والمناقشة الأكاديمية، وبالنسبة إلى الثالث الآليات القانونية للمداولة ومنح التقييم والحكم على البحث.

المطلب الأول: المهارات الفنية لصياغة وإلقاء ملخص المذكرة (التقرير الشفهي

في رسائل العلوم الاجتماعية والإنسانية في سوريا كما في مصر وفرنسا يعد الطالب موجزا للرسالة يلقيه أمام لجنة الامتحان وأمام الجمهور، ويجب أن يعدّ الموجز بمنتهى الدقة، وأن يكون مشتملا على العناصر التالية:

- بيان موضوع البحث وأهميته.
- أهم المشكلات التي اعترضت الباحث أثناء إعداد بحثه.
- إبراز الخطة التي رسمها الطالب لدراسة موضوع البحث، ويشمل ذلك عناوين المشكلات الرئيسية (أي الأبواب) ثم عناوين المشكلات الفرعية (أي الفصول) وهي التي تتفرع عن المشكلات الرئيسية، إضافة لذكر المنهج العلمي الذي اتبعه في البحث (تأصيلي، تحليلي، مقارن..).
- عرض مختصر لأهم الأفكار والنظريات الأساسية الواردة في البحث.
- بيان النتائج التي توصل إليها الباحث، والاقتراحات التي يقدمها لمعالجة مشاكل بحثه.
- إذا كان البحث يفتح آفاقا جديدة، وتحتاج بعض النقاط فيه إلى دراسة أوسع وأعمق، فيجب أن يشير الطالب إلى ذلك ذاكرا أنه فتح الباب ولكن لم يكن في طاقته أن يورد كل التفاصيل عن نقطة كذا لأنها تحتاج إلى بحوث مستقلة قد يتمكن هو أو غيره من القيام بها في المستقبل.

ويستغرق إلقاء هذا الملخص ربع ساعة في رسائل الماجستير ونصف ساعة في رسائل الدكتوراه، ويجب على الباحث احترام المهلة الزمنية المحددة التي يحددها له رئيس لجنة الحكم، فلا يتجاوزها، ومن الممكن أن يجري بروفة على إلقاء هذا الملخص، في منزله قبل يوم المناقشة، ليتأكد من أنه سيتمكن من إلقائه ضمن المهلة المحددة.

ولحسن الإلقاء أهمية كبيرة، فعلى الطالب أن يكون هادئا في وقفته، رزينا في حركاته، وأن يكون سليم اللغة، مسترسل الأسلوب، حسن النبرات، وأن يوزع نظراته توزيعا منظما، بالإضافة إلى ضرورة الاعتناء بمظهره.

وعلى الطالب ألا يظهر بمظهر الغرور، بل عليه أن يظهر بمظهر التواضع الذي هو من شيم العلماء، فيقول أنه حاول وأنه يرجو أن يكون قد وفق فيما قصد إليه.

وهناك شيء آخر يتصل بالامتحان وهو إعداد الدفاع عن النقاط مثار الخلاف في الرسالة، وبعد انتهائه من إلقاء ملخص الرسالة يتلقى ما يوجه إليه من نقد بصدر رحب، مبينا وجهة نظره بإقناع وهدوء، وليس من الضروري أن يرد الطالب على كل انتقاد..، إذ قد يوافق الطالب، الأستاذ الممتحن، في وجهة نظره، ويعلن أنه سيتدارك بعض الهنات الطفيفة وسيأخذ بما يوجهه إليه الممتحنون عند طبع الرسالة ونشرها على الناس، فالحقيقة هي الهدف أيا كان مصدرها، والرد الضعيف غير مقبول، والعناد ليس من أخلاق العلماء، ولا يعود بأي نفع على الطالب.

المطلب الثاني: كيفية تنظيم المناقشة

- **أولا** المناقشة علنية أمام لجنة مجتمعة ولا يسمح فيها بتدخل الجمهور، وعادة ما تستغرق مناقشة رسالة الماجستير حوالي ساعتين، ورسالة الدكتوراه حوالي ثلاث ساعات وقد تزيد على ذلك في بعض الحالات.
- **ثانيا** يقدم رئيس لجنة المناقشة تعريفا بأعضاء لجنة المناقشة، ثم يعرف بالباحث (اسمه، مؤهلاته العلمية، تاريخ تسجيله لنيل الدرجة العلمية الممتحن بها)، ثم يعطي الكلمة الأولى للباحث لتقديم موجز عن رسالته، وقد رأينا ما هي الأمور التي يجب أن يتقيد بها الباحث أثناء إلقاء كلمته.
- **ثالثا** يعطي الرئيس بعد ذلك الكلمة للمناقشين حسب الترتيب الذي يراه (في العادة يبدأ باليمين ويترك نفسه أخيرا، أو حسب أقدمية الأعضاء).
- **رابعا** تشمل المناقشة عناصر الرسالة الثلاثة وهي:

▪ **الناحية الشكلية**، لا نزاع أن وقوع أخطاء نحوية، أو إملائية، أو عدم مراعاة علامات الترقيم، أو الفقرات، أو نحو ذلك يضعف قيمة الرسالة ويتيح للممتحنين فرصة للهجوم على الطالب والتقليل من قيمة جهوده

- **الناحية المنهجية** فخطيرة جدا.، فحسن اختيار الموضوع، والبراعة في الخطة التي وضعت لدراسته، والنجاح في اختيار العناوين القوية الدقيقة، وترابط الأبواب والفصول، وحسن العرض.، كل هذا له شأن كبير في تقدير الرسالة، والفشل في أي نقطة من هذه النقاط يثير على الطالب حملة من النقد قد تكون شديدة.
- **الناحية العلمية** فهي الهدف الأساسي في الرسالة، فالعمق في البحث، والأصالة فيه، ودقة النقد والمقارنة، ووفرة المراجع..، كل هذا يقلل من الهجوم على الطالب.

- **خامسا** بعد المناقشة العلنية يختلي الممتحنون للمداولة، وقد تطول خلوتهم إذا كان هناك مجال للجدل أو النقاش في الحكم على الرسالة وتقدير درجتها، ثم يخرجون ليعلنوا حصول الطالب على الدرجة العلمية التي تقدم لنيلها مع الإشارة إلى التقدير الذي حازه، وهناك التقديرات التالية: (مقبول جيد جيد جدا ممتاز شرف) ولا يذكر تقدير مقبول عادة، فإعلان نجاح الرسالة من غير أن يضاف إليها تقدير معناه أنها مقبولة فقط.
- **سادسا** تقدم اللجنة الفاحصة تقريرها عن مناقشة الرسالة إلى مجلس الكلية التي ينتسب إليها الطالب، وبعد استعراضه يتخذ المجلس قراره ويرفعه إلى مجلس الجامعة لإقراره والتصديق عليه، وتعلن أمانة مجلس الجامعة هذا القرار،

ونشير أخيرا إلى أن حصول الباحث على درجة الدكتوراه يجب ألا يجعله يعتقد أنه وصل إلى نهاية الشوط، وإنما هو قد انتهى من إحدى خطواته على طريق البحث العلمي وعليه أن يستمر في هذا الطريق، لأن الخطوات التالية ستكون أيسر وأهون عليه، بعد أن استفاد تجارب كثيرة من عمله في الرسالة، فليحاول أن يفكر في بعض الموضوعات التي كانت تخطر على باله أثناء إعداد الرسالة والتي كان يلاحظ أنها لم تلقَ حظا كافيا من عناية الباحثين والمؤلفين، فيختار موضوعا من هذه الموضوعات ليعد فيه بحثا أو مؤلفا من حين إلى آخر.

وعليه كذلك أن يتابع التطورات التي تستجد في موضوع رسالته وفرع تخصصه، فإذا فكر في إعادة طبع رسالته، أدخل فيها التطورات التي استجدت بأن يدرجها في مواضعها من الرسالة مع بيان رأيه فيها.

وإذا عمل بالتدريس بعد حصوله على الدكتوراه، فيجب عليه ألا يكتفي بالتدريس وبالمذكرات والمؤلفات العامة التي يعدها للطلاب، بل يجب عليه أن يتابع إعداد الأبحاث الخاصة، وكتابة المقالات العلمية، فهي المجال الحقيقي لتنمية ملكة البحث العلمي، والخدمة الحقيقية للعلم وحضارة البلاد

الخاتمة

في ختام هذه المطبوعة البيداغوجية في مقياس الملتقى، يتضح أن البحث العلمي يمثل الركيزة الأساسية في بناء المعرفة وتطويرها، كما يعد الوسيلة المنهجية التي تمكن الباحث من دراسة الظواهر المختلفة وتحليلها وفق أسس علمية دقيقة تضمن الوصول إلى نتائج موضوعية وذات قيمة علمية.

وقد أبرزت هذه المطبوعة مختلف الجوانب النظرية والمنهجية المرتبطة بالبحث العلمي، بدءا من تحديد مفهومه وأهميته وأنواعه، مرورا بمناهجه الأساسية، وصولا إلى بيان النطاق الشخصي للعملية البحثية وما يرتبط بها من شروط وصفات يجب أن تتوفر في الباحث العلمي.

وقد أظهرت الدراسة أن نجاح البحث العلمي لا يتوقف على جمع المعلومات والبيانات فحسب، وإنما يرتبط أساسا بقدرة الباحث على تحليلها وتفسيرها ومناقشتها بصورة نقدية ومنهجية، مع الالتزام بقواعد الأمانة العلمية والموضوعية والدقة في التوثيق والاستدلال.

كما بينت المطبوعة أن اختيار المنهج المناسب يعد من أهم مراحل البحث العلمي، نظرا لما يؤديه من دور في تنظيم خطوات الدراسة وتوجيه الباحث نحو تحقيق أهدافه العلمية بصورة سليمة.

ومن خلال ما تم تناوله يمكن استخلاص جملة من النتائج الأساسية، تتمثل فيما يلي:

- البحث العلمي نشاط فكري منظم يهدف إلى اكتشاف الحقائق وتفسير الظواهر والوصول إلى حلول علمية للمشكلات المطروحة.
- تختلف البحوث العلمية من حيث طبيعتها وأهدافها بين بحوث تدريبية وبحوث ماجستير ورسائل دكتوراه، مع تميز كل نوع بخصائص ومستويات مختلفة من العمق والأصالة العلمية.
- لا تقاس قيمة البحث العلمي بكثرة المعلومات التي يتضمنها، وإنما بمدى قدرة الباحث على توظيفها وتحليلها والاستفادة منها في بناء نتائج علمية سليمة.
- يمثل المنهج العلمي الأداة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في معالجة موضوع الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.
- يعد المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي من أهم المناهج المعتمدة في الدراسات القانونية، مع إمكانية الجمع بينهما لتحقيق نتائج أكثر دقة وشمولية.
- يسهم المنهج التاريخي في تفسير الظواهر القانونية من خلال تتبع نشأتها وتطورها عبر مختلف المراحل الزمنية.
- يساعد المنهج المقارن على الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية المختلفة والاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة.

- يحتل الباحث العلمي مكانة محورية في العملية البحثية، مما يستوجب توافر مجموعة من الصفات العلمية والأخلاقية التي تؤهله لإنجاز بحث رصين.
- تشكل الأمانة العلمية والموضوعية والاستقلالية الفكرية والأصالة من أهم المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الباحث أثناء إعداد أبحاثه ودراساته.
- يسهم البحث العلمي في تطوير المعرفة القانونية ودعم المنظومة التشريعية والقضائية من خلال تقديم التحليلات والاقتراحات العلمية الرصينة.

وعليه، فإن الإلمام بقواعد منهجية البحث العلمي والالتزام بضوابطها يعد شرطا أساسيا لإعداد دراسات وأبحاث أكاديمية ذات قيمة علمية، قادرة على الإسهام في تطوير المعرفة القانونية وخدمة المجتمع، بما يعزز مكانة البحث العلمي باعتباره أداة فعالة للتقدم العلمي والفكري وتحقيق التنمية في مختلف المجالات.

قائمة
المصادر والمراجع

أولا: المعاجم والقواميس

1) المعجم الوجيز، **مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1993

ثانيا: الكتب

1) أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الطبعة السادسة، وكالة المطبوعات عبد الله حرمي، الكويت، 1982

2) أحمد شلبي، **كيف تكتب بحثا أو رسالة**، الطبعة أربعة وعشرون، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1997

3) أحمد عبد الكريم سلامة، **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999

4) جابر جاد نصار، **أصول وفنون البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002

5) جمال أبو طالب، **تعلم الانترنت**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2001

6) جودت الركابي، **منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية**، دار ممتاز للتأليف والترجمة، دمشق، 1992

7) سيد هواري، **دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004

8) صلاح الدين فوزي، **المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000/1999

9) عبد القادر الشيخلي، **إعداد البحث القانوني**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982

10) علي ضوى، **منهجية البحث القانوني**، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989

11) محي الدين إسماعيل علم الدين، **إعداد رسائل الدكتوراه والأبحاث القانونية**، الطبعة الثالثة، القاهرة، النسر العربي للطباعة، 2006

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي ومناهجه	
تمهيد	4
المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي	5
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي	5
المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي	6
المبحث الثاني: تصنيفات البحث العلمي وأنواعه	8
المطلب الأول: أنواع البحث العلمي من حيث طبيعته وأهدافه	8
أولا: البحث العلمي النظري	8
ثانيا: البحث العلمي التطبيقي العملي	9
المطلب الثاني: تقسيم البحوث العلمية من حيث المجال أو الحقل العلمي	10
أولا: البحوث القانونية	10
ثانيا: البحوث الأدبية	10
ثالثا: البحوث التربوية والنفسية	10
رابعا: بحوث البيولوجيا	10
المطلب الثالث: تقسيم البحوث العلمية من حيث الغاية التأهيلية والأكاديمية	10
أولا: البحوث التدريبية أو الصفية	11
ثانيا: بحث الماجستير	12
ثالثا: بحث الدكتوراه	12
رابعا: بعض الكتابات العلمية ذات الطابع البحثي	14
المبحث الثالث: مناهج البحث العلمي	15
المطلب الأول: المنهج الاستقرائي	15
المطلب الثاني: المنهج الاستنباطي	16
أولا: الدقة والموضوعية في التحليل	17
ثانيا: القدرة على التفكير النقدي والإبداع العلمي	17
المطلب الثالث: المنهج التاريخي	18
أولا: المنهج التاريخي الوصفي	18
ثانيا: المنهج التاريخي التحليلي	18
المطلب الرابع: المنهج المقارن	19

العنوان	الصفحة
الفصل الثاني: نطاق البحث العلمي	
تمهيد	22
المبحث الأول: النطاق الشخصي	23
المطلب الأول: الباحث العلمي	23
أولا: الإيمان بقيمة البحث العلمي	24
ثانيا: الاستعداد الذاتي للدراسة العليا والبحث العلمي	24
ثالثا: سعة المعرفة والصبر في طلب العلم	25
رابعا: القصد إلى هدف محدد والأصالة في تحقيقه	26
خامسا: التزام الموضوعية والتجرد في البحث	26
سادسا: الأمانة العلمية	27
سابعا: التحلي بروح التواضع العلمي	28
المطلب الثاني: المشرف على الباحث	29
المبحث الثاني: النطاق الموضوعي	32
المطلب الأول: اختيار موضوع البحث	32
أولا: مسؤولية اختيار الموضوع	32
ثانيا: إرشادات نحو اختيار الموضوع	33
ثالثا: اختيار عنوان البحث	35
المطلب الثاني: تصميم خطة البحث	36
أولا: وضع الخطة المبدئية	36
ثانيا: الفرق بين خطة البحث وتبويبه	37
ثالثا: تعديل الخطة أو التبويب	40
الفصل الثالث: أدوات البحث العلمي	
تمهيد	42
المبحث الأول: حصر المصادر والمراجع المتصلة بالبحث	43
المطلب الأول: المكتبة وكيفية الاستفادة منها	43
أولا: آداب التعامل مع المكتبة:	43
ثانيا: الاستفادة من المكتبة	44
ثالثا: كيفية البحث عن المراجع:	46
المطلب الثاني الكمبيوتر والإنترنت وكيفية الاستفادة منهما	47

العنوان	الصفحة
أولا: الحاسب الآلي (الكمبيوتر)	47
ثانيا: الانترنت	49
المطلب الثالث: أنواع المصادر والمراجع	49
أولا: المؤلفات العامة والمتخصصة	50
ثانيا: الدوريات والموسوعات	52
ثالثا: أعمال المؤتمرات والتقارير والنشرات	53
رابعا: أحكام القضاء	53
خامسا: معاجم اللغة والقواميس	53
المبحث الثاني: جمع المعلومات والبيانات	55
المطلب الأول: الوسائل النظرية	55
أولا: القراءة	55
ثانيا: الاقتباس والاستشهاد	58
المطلب الثاني: الوسائل الميدانية	59
أولا: الاستبيان (الاستقصاء)	60
ثانيا: المقابلة	63
المبحث الثالث: تدوين وتوثيق المعلومات	65
المطلب الأول: تدوين المعلومات	65
أولا أنواع التدوين	66
ثانيا: نظم التدوين	67
المطلب الثاني: توثيق المعلومات	69
أولا: التوثيق بقائمة المراجع	70
ثانيا: التوثيق بالهامش	71
الفصل الرابع: إخراج البحث العلمي ومناقشته	
تمهيد	78
المبحث الأول: كتابة البحث العلمي	79
المطلب الأول: آليات وضوابط الكتابة المبدئية	79
المطلب الثاني: قواعد الصياغة الأكاديمية والتحرير النهائي للبحث القانوني	81
أولا: القواعد التنظيمية	81
ثانيا: قواعد الصياغة والأسلوب	85

العنوان	الصفحة
المبحث الثاني: المعايير التنظيمية والشكليّة لطباعة البحث العلمي لطباعة البحث العلمي	87
المطلب الأول: التنظيم النهائي للبحث	87
أولا: صفحة العنوان	88
ثانيا: الاستشهاد	88
ثالثا: الإهداء	88
رابعا: صفحة الشكر والتقدير	89
خامسا: المقدمة	89
سادسا: الملاحق	89
سابعا: الفهرس	90
المطلب الثاني: ترقيم البحث	90
المطلب الثالث: آليات طباعة البحث العلمي وضوابط مراجعته	91
أولا: الطباعة والمراجعة	91
ثانيا: تجليد البحث	93
المبحث الثالث : مناقشة البحث والحكم عليه	94
المطلب الأول: المهارات الفنية لصياغة وإلقاء ملخص المذكرة (التقرير الشفهي	94
المطلب الثاني: كيفية تنظيم المناقشة	95
الخاتمـــــــــــــــة	98
قائمة المصادر والمراجع	101